جامعة جنوب الوادي

كلية الآداب

قسم علم الاجتماع

قضايا مجتمعية

أد/ السيد عوض على

أستاذ بكلية الآداب

جامعة جنوب الوادي

د/هند محمدالمأمون

مدرس بكلية الآداب

جامعة جنوب الوادي

٢٠١٨- ٢٠١٩

الباب الأول

المدخل لدراسة المشكلات الاجتماعية

- ماهية المشكلة الاجتماعية.
- مراحل التفكير الاجتماعي فى المشكلات الاجتماعية.
- الدراسة السوسيولوجية للمشكلات الاجتماعية.

الفصل الأول

ماهية المشكلة الاجتماعية

- مقدمة.
- تعريف المشكلة الاجتماعية.
- عناصر المشكلة الاجتماعية.
- نموذج الرأي العام ونموذج قيم المعرفة.
- الشرط الذاتي والموضوعي للمشكلة الاجتماعية.
- المشاكل الطبيعية والمشاكل الاجتماعية.
- المشاكل الشخصية والمشاكل الاجتماعية.
- المشكلات السوسيولوجية والمشكلات الاجتماعية.
- المشكلات المجتمعية والمشكلات الاجتماعية.

ماهية المشكلة الاجتماعية(*)

مقدمة

الإنسان كائن اجتماعية Social being فهو يستطيع العيش بمعزل عن غيره من أفراد جنسه ترعاه فى طفولته، وتنشئة فى مرحلة الصبا، وتتعاون معه فى مرحلة الشباب وما يليها من مراحل، فآدم عليه السلام قد نزل إلى هذه الأرض ليعيش فى أسرة مكونة من زوجته وأولاده، فهو عاش فى جماعة، لذا فإن عزل الإنسان سواء بالسجن أو الحبس يعتبر من أقصى أنواع العقاب الذي قد يؤدي بالإنسان إلى الخبل أو الجنون، فالجماعة بالنسبة للإنسان كالماء بالنسبة للأسماك أو الحيوانات المائية.

وقد يشعر كل منا بأن الأمور تسير على ما يرام أي سيرًا حسنً عاديًا، وقد تسعر فى أحيان أخرى بعدم الارتياح والتألم، ومن ثم فإن العقل الجمعي والطبقي المستنير فى المجتمع مطالب بضرورة البحث عن أسباب هذه الحالة حتى يمكن القضاء عليها، هذه الحالة نطلق عليها مشكلة اجتماعية(١).

وقد تؤمن بعض المجتمعات بأن المشكلات والصعوبات التي تواجهها هى أمور حتمية وغير قابلة للتغير فهي إرادة الله وأن السلوك بجب أن يكون مجسدًا على أساس هذه المعتقدات والقيم(٢)، فالمشكلات قد تنشأ دون أن ينتبه لها المجتمع وتتطور تلك المشكلات وتتضخم، وقد يكتشفها أفراد مجتمع آخر أو الطبقة المستنيرة فيه بما لها من ثقافة أكثر عمقًا ودراية، وكل مجتمع له نظمه المتعددة الخاصة به والتي تختلف بشكل ما عن نظم مجتمع آخر، بل وتختلف هذه النظم فى نفس المجتمع من فترة إلى أخرى تحت تأثير

---

* قام بإعداد هذا الفصل أد / السيد عوض علي.

١-حسن سلطان:مشكلات المجتمع المصري،ط٢،القاهرة،مكتبة نهضة مصر،١٩٥٥،ص.ص.٢-٣.

2- J. Chltambers Introductory Rural Sociology, Bombay, Wiley Kestera Limited , 1993, p345.

التغير، فالمجتمعات دائمة التغير، وقد يحدث اختلال فى هذه النظم يترتب عليه أن تبدأ فى الظهور علامات التفكك والانحلال وهو ما نعبر عنه بالمشكلات الاجتماعية.

فهناك حالات عديدة فى المجتمع تم وصفها باعتبارها مشكلات المجتمع أو مشكلات اجتماعية حيث أن هناك تباينًا وتغايرًا فى هذه المشكلات التي تكون فى فترة معينة من الزمن ليست بالضرورة أن تصبح مشكلات فترة أخرى، فمشكلات المجتمع ينبغي أن تكون متواصلة ومستمرة، وتتوارى وتتخفى أو تقل وتتناقص مع التغير الحادث فى المجتمع ويجب مراعاة أن الحالات التي تم تحديدها باعتبارها مشكلة اجتماعية فى المجتمع قد لا تجد قبو كاملا أو موافقة تامة من جميع أعضاء المجتمع، وبعد فى الواقع مثل هذا الاختلاف فى الرأي هو المؤدي إلى خلق المشكلات الاجتماعية[1].

ولنا هنا أن نتساءل عن ماهية المشكلة الاجتماعية؟ وما هي العناصر العامة التي يجب توافرها فى تعريف حالة معينة أو ظرف معين باعتباره مشكلة اجتماعية؟

المشكلة الاجتماعية Social Problem تحتوي على كلمتين مشكلة Problem وهى تعني سلوك أو موقف أو وضع غير مرغوب فيه ومتكرر الحدوث، وتعني أيضًا وجود عائق أمام الطريقة المألوفة والمقبولة والمرغوبة للوصول إلى الأشياء والأهداف الاجتماعية، وأما كلمة اجتماعية Social فهي تشير إلى أن هذا السلوك أو الموقف يدركه عدد كبير من أفراد المجتمع، وهذه الكلمة تدل على المظهر الاجتماعي أو الجمعي فى المجتمع، وتعبر عن التفاعل المباشر والعلاقات المتبادلة بين أفراد المجتمع.

فالمشكلة ما هى إلا انحراف عن معايير وقيم المجتمع، فالمجتمع وحده هو الذي يحدد المشكلة، وتوجد المشكلة حينما يكون هناك تناقض بين مثل المجتمع وقيمه من ناحية والواقع الفعلي لهذا المجتمع من ناحية أخرى، وأن الفجوة بينهما ستظل موجودة، إلا أنها قد تضيق فى فترت وتتسع فى فترات أخرى، وهذه الفجوة هى المسئولة عن حدوث مشكلات

1- Ibid; P346.

اجتماعية.

وعلى أية حال فلقد تم تحديد ووصف لمشكلات الاجتماعية بأساليب وطرق مختلفة إلا أن هناك عناصر عامة يجب توفرها في أية حالة أو ظرف حتى يمكن الحكم بأن هذه الحالة تعد مشكلة اجتماعية، وأهم هذه العناصر ما يلي:

١- موقف أو حالة أو شكل متكرر من السلوك.

٢- أن هذا الموقف أو السلوك يؤثر في عدد كاف من الناس سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٣- أن الحكم التقديري للموقف أو السلوك الاجتماعي يحدد باعتباره أمرًا غير مرغوب فيه فى المجتمع.

٤- أن هذا الموقف أو السلوك يهدد قيمًا اجتماعية.

٥- ثقة وإيمان عدد كاف من أعضاء المجتمع بأن شيئا ما يمكن القيم به بشأن تحسني أو تعديل الموقف غير المرغوب فيه من خلال العمل المشترك والحل الجماعي.

٦- أن هذا احل الجماعي أو العمل الجماعي يجب أن يتم من خلال فعل اجتماعي مناسب بمعنى ألا يكون الحل مستعارًا من خارج البيئة التي خلقت المشكلة ولكن يجب أن يكون في الإطار الاجتماعي الذى تخلقت فيه[١].

فالمشكلة الاجتماعية هى موقف أو حالة فى المجتمع اعتبرت خطيرة وغير مرغوب فيها من قبل المجتمع ككل، وهى ترتكز على قيم اجتماعية، ويعتقد بأنه في الإمكان تحسنها أو علاجها، وعلى أية حال فإن مفهوم المشكلة الاجتماعية واجه وما زال يواجه العديد من الاختلافات الواضحة فى وجهات النظر والرؤى الفكرية حوله، حيث أن هذا المفهوم يعد من المفاهيم الإجرائية فى علم الاجتماع، لذا فمن الطبيعي أن تكون هناك اختلافات فى

١- مالك بن تبي: ميلاد مجتمع وشبكة العلاقات الاجتماعية، ط١، بيروت، دار الفكر العربي، ١٩٧٤م، ص٢٨.

تحديد ماهية المشكلة الاجتماعية وتعريفها وذلك لعدة أسباب منها:

١- صعوبة انطباق تعريف واحد يصلح لتفسير كافة المشاكل الاجتماعية.

٢- نسبية المشاكل الاجتماعية.

٣- ارتباط ميدان الدراسة فى مجال المشكلات الاجتماعية بواقع وظروف المجتمع الذي توجه فيه، وبالرؤية والتوجيه الفكري للباحث المهموم بها والملتزم بدراستها من جهة أخرى[١].

ويمكن إجمال هذه الاختلافات والرؤى المتعارضة فى نموذجين أساسيين من التعريفات:

النموذج الأول: يطلق عليه نموذج الرأي العام؛ والتعريفات التي تندرج تحت هذا النموذج ترى أن تحديد المشكلة الاجتماعية والوعي بها والتضرر منها هي مسئولية الأفراد المتضررين بها والذين يعملون من جهتهم على تعديل هذا الوضع، ومن أمثلة هذه التعريفات ما يلي:

تعريف ريتشارد فولار: Richard Fuller

يرى ريتشارد فولار أن المشكلة الاجتماعية هى حالة تؤثر على عدد كاف من الناس بطريقة غير مرغوبة وأن شيئا ما يجب عمله تجاه هذه الحالة من خلال عمل اجتماعي جماعي[٢].

وواضح من خلال تعريف فولار أن المشكلة الاجتماعية تتضمن أحكاما قيمية، وتقتضى اتفاق عدد كاف من الأفراد على أن هذه الحالة غير مرغوب فيها، فالمحك هنا هو عدد كاف من الأفراد الذي يتأثرون بالمشكلة ويمكن التعرف على هذا الحجم من خلال

١- محمد أحمد بيومي: المشكلات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨، ص٨.

٢- شادية قناوي: المشكلات الاجتماعية وإشكالية اغتراب علم الاجتماع، رؤية من العالم الثالث، القاهرة، دار الثقافة٦٩-٧٠ العربية ١٩٩٥م، ص ص ٦٩-٧٠.

قياس الاهتمام العام بتلك الحالة التي تمثل المشكلة الاجتماعية انعكاسا لها، كأن يتم مثلا ذلك عن طريق حصر المقالات والدراسات التي تتناول تلك المشكلة، فقيم المجتمع هى التي تقرر مدى كون النواحي غير المرغوبة مشكلة أم لا، فعمالة الأطفال لم تكن تمثل مشكلة، حيث قرر طائفة كبيرة من الناس بأنها شيء مرغوب فيه، ولكن حينما تغير الوضع وأعلن عدد كبير من الناس أن تشغيل الأطفال أمرًا غير مرغوب فيه، نصبح هنا إزاء مشكلة اجتماعية.

ومن هنا يمكن القول أن الانتحار وتعاطي المخدرات والجنسية المثلية والبغاء والزواج العرفي، وهتك العرض والاغتصاب، لا يمكن اعتبارها مشكلات إلا حينما تقر قيم عددٍ كافٍ من الأفراد أنها ظواهر غير مرغوبة، وبالتالي تشكل مشكلة اجتماعية، هنا يتولد شعور بأن شيء ما يجب أن يتم، أي التعرف على أسباب حدوث هذه المشكلات وكيفية معالجتها بكافة الطرق وخاصة الاعتماد على العمل الجماعي كاستصدار بعض القرارات العامة، وبلورة الأحكام القيمية، وتصميم أساليب جديدة للعلاج[١].

كما يحدد قاموس علم الاجتماع المشكلة الاجتماعية بأنها "موقف يؤثر في عدد من الأفراد بحيث يعتقدون – أو يعتقد بعض أفراد المجتمع – أن هذا الموقف هو مصدر الصعوبات أو المساوئ"، وهكذا تصبح المشكلة الاجتماعية موقفًا موضوعيًا من جهة، وتفسيرا اجتماعيا ذاتيًا من جهة أخرى، فالمشكلات الأساسية التي يعاني منها المجتمع هى انحراف الأحداث، والقتل، والإدمان والطلاق، والضعف العقلي والبطالة والفساد الحكومي[٢].

١- عزة صـــيام: المشـــكلات الاجتماعية والنقد الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الحرية، ١٩٩٣م، ص.ص. ٣٧-٣٨.

٢- نخبة من أســـاتذة علم الاجتماع بالإســـكندرية: قاموس علم الاجتماع، الإســـكندرية دار المعرفة الجامعية، د.ت، ص٤٣٣.

هذا النموذج من التعريفات يعتمد إذن على رأي أفراد المجتمع المتضررين من المشكلة وقيمهم وحكمهم عليها، إلا أن الاعتماد على هذا النموذج لا يعطي صورة صادقة عن حقيقة المشكلة الاجتماعية ذك لأن الحكم ينبغ من عامة الناس أحيانًا عديمي القيمة وأحيانًا يتصف ذلك الحكم بالطابع الذاتي والميول الفرعية.

ومن المعروف أن المجتمعات النامية عمومًا والعربية على وجه التحديد تلعب القوى الرسمية المهيمنة على وسائل الإعلام دورًا رئيسيا في تشكيل الرأي العام واتجاهاته، ومن ثم إن الأخذ بهذا النموذج من التعريفات لا يصلح الاعتماد عليه بوجه عم فى دراسة المشكلات الاجتماعية فى المجتمعات العربية، فمعتقدات وقيم الأفراد ليست هي المحك العام لتحديد المشكلة الاجتماعية، بالإضافة إلى أن رأي أفراد المجتمع قد يكون متحيزًا أو مبالغًا فيه، وغير مدرك لأوضاع أخرى قد تمثل مشكلة حقيقية ولكن لا يدركها أفراد المجتمع.

أما النموذج الثاني فهو ما يطلق عليه "نموذج قيم المعرفة" ولقد قدم هذا النموذج كبديل لنموذج الرأي العام.

ومن أمثلة التعريفات التي تندرج تحت هذا النموذج تعريف زكي بدوي فى قاموس العلوم الاجتماعية حيث يعرف المشكلة الاجتماعية "بأنها المفارقات بين المستويات المرغوبة والظروف الواقعية فهي مشكلات بمعنى أنها تمثل اضطرابًا وتعطيلاً لسير الأمور بطريقة مرغوبة كما يحددها القائمون بدراسة المجتمع".

ويرى جيروم. ج. مانيس أن المشكلات الاجتماعية هى تلك الحالات أو الظروف الاجتماعية التي تتحدد عن طريق البحث العلمي والقيم العلمية باعتبارها معوقة للخير الإنساني، ويتفق جيروم. ج مانيس فى هذا التعريف مع رأي روبرت ميرتون Robert K. Merton الذي يرى أن الاعتماد على رأي أفراد المجتمع فى تحديد ماهية المشكلات الاجتماعية يقود إلى خلط واضح، حيث أن رأي الجمهور قد يكون انفعاليا غير عقلاني،

كما أن أفراد المجتمع قد لا يدركون ولا يرون ما هو ضار بالمجتمع فعلا، فقدم مقولته الشهيرة المشكلات الاجتماعية الظاهرة، والمشكلات الاجتماعية الكامنة مؤكدًا البعد الذاتي والبعد الموضوعي فى تحديد المشكلة الاجتماعية مؤكدًا في ذات الوقت دور القيم والمعايير الاجتماعية والعلمية للباحث عند تحديده للمشكلة الاجتماعية، وعلى أية حال فإن تعريفات كل نموذج للمشكلة الاجتماعية لا يجب أن ينظر إليها على أنها تعارض تام مع النموذج الآخر، وإن كان ذلك هو الظاهر لنا، إلا أننا يجب أن ننظر إليها كما تقول شادية قناوي على أنها مكملة ومتممة لكل منهما الآخر[١].

ولكي توجد مشكلة اجتماعية لابد من توافر عنصرين:

أولا: الشرط الموضوعي: Objective Condition

وهو ما يمكن ملاحظته وقياسه عن طريق الملاحظين الاجتماعيين المحايدين ومثال ذلك الجريمة، الفقر، التوترات الدينية.

الثاني: الشرط الذاتي أو التعريف الذاتي: Subjective Definition

وهو ما يقرره أعضاء المجتمع بأن هذا الشرط الموضوعي يمثل مشكلة حقيقية، وهنا يمكن ملاحظة دو القيم الاجتماعية فى أن تحدد ظرفا معينا على انه مشكلة اجتماعية.

فالمشاكل الاجتماعية تعد بمثابة عملة ذات وجهين وجه ذاتي والآخر موضوعي، ويظهر الوجه الذاتي فى إدراك الناس وتقييمهم لوجود المشكلة الاجتماعية من عدمه، ولذ فإن الباحث فى مجال دراسة المشكلات الاجتماعية ليس له أن يغفل رأي أفراد المجتمع فى المشكلة، ولا يجب أن يسلم بأن تصوراتهم دائما إما مبالغ فيها أو مغلوطة لأنه بذلك يستبعد الظروف الأخرى التي تدل في الواقع على التناقض القائم بين أهدافهم وقيمهم والتي تسبب فى عدد من التوترات غير الملحوظة للرجل العادي، ولهذا إذا أصر الباحث على

١- شادية قناوي: (١٩٩٣) مرجع سابق، ص٧١.

دراسة ما هو ظاهر وواضح من ظروف الواقع الذي يحياه الناس، فإنه سيقع بدون شك فى متاهة الذاتية حتى وإن كان هدفه النهائي الالتزام الدقيق بالمنهج العلمي[١].

أما الوجه الآخر للمشكلة الاجتماعية فهو الوجه الموضوعي ويقصد به قدرة عالم الاجتماع باستخدام البحث العلمي على الكشف التدريجي والمستمر للمشاكل الاجتماعية المستترة، والتي يقصد بها تلك التي تتعارض مع قيم الجماعة دون أن تلاحظ الجامعة ذلك التعرض في أثناء ممارستها للحياة في ميادينها المتعددة.

ولقد ذهب عدد من علماء الاجتماع إلى التفرقة بين الجانب الذاتي والجانب الموضوعي فى دراستهم للمشكلات الاجتماعية، وأفضلية دراسة المشكلات الاجتماعية من خلال الجانب الموضوعي كما اشار إلى ذلك فولارFuller ومايرز Mayrs حيث يقول "أننا نتفق مع ما ذهب إليه هوارد بيكر فى مؤلفه "اتجاه معاصر للمشكلات الاجتماعية" Social Problems A Modern Approach بأن الارتكاز فقط على الجانب الموضوعي فى دراسة المشكلات الاجتماعية أمر يعتريه بعض الغموض، فليس كل موقف موضوعي يشكل بالضرورة مشكلة اجتماعية، ومن هنا يتضح مدى عقم النظرية التي تذهب إلى أن المشكلات الاجتماعية هى انعكاس لظروف موضوعية فى تفسير السبب فى اعتبار أوضاع معينة مشكلات اجتماعية فى حين لا تعتبر أوضاع أخرى أكثر خطورة وضررا مشكلات اجتماعية، فإذا كان الجانب الموضوعي هو ذلك الجانب الذي يمكن قياسه والتحقق منه بالاختبار، فإن الجانب الذاتي يشير إلى إدراك الناس ووعيهم إزاء تلك الأوضاع التي تهدد قيمهم ومعتقداتهم[٢].

وهناك بعد تحليلي آخر يستند على التمييز بين المشاكل الطبيعية Physical

---

١- عاطف غيث وإسماعيل سعد: التخطيط الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠م، ص.ص ٧٣-٧٤.

٢- عزة صيام: (١٩٩٣م)، مرجع سابق، ص.ص. ٣٨-٣٩.

Problems والمشاكل الاجتماعية Social Problems فالطبيعة موجودة منذ ملايين السنين، وأن ظواهرها تؤثر فى الإنسان منذ ملايين السنين أيضًا، إلا أن ما تغير هو علاقة الطبيعة بالإنسان، وهذا لا يرجع بطبيعة الحال إلى أن الطبيعة أصبحت أكثر قوة وفاعلية، ولكن هذا راجع إلى أن الظواهر الاجتماعية أصبحت أكثر تعقيدا وأكثر ضغطا على مجتمعات الإنسان، فالإنسان نفسه هو الذى غير، فتأثير الطبيعة فى حياة الإنسان تم بإرادة الإنسان نفسه، فكل ما تحرزه التكنولوجيا من تقدم هى فى الواقع إنجازات اجتماعية تعبر عن ارتباط المجتمع وتآزره من اجل التقدم، ولذا فإننا نميل إلى القول بأن المشكلة الاجتماعية ليست إلا نتيجة تخلخل يصيب البناء الاجتماعي، أما بالنسبة للكوارث الطبيعية Physical Calamity والمتمثلة فى الزلازل Earthquakes والفيضانات Floods والأوبئة Epidemics والمجاعات Droughts ... الخ، فهى ليست مشكلات اجتماعية فى ذاتها ولكنها تؤدي إلى مشكلات اجتماعية فمثلا انتشار الأوبئة قد يكون ناتجا عن خلل بيولوجي، إلا أن محاولات الإنسان فى الحد من آثار مثل هذه الأوبئة هو مسألة اجتماعية، ويقول عاطف غيث أن الإنسان قادر على مقابلة هذه الكوارث والتخلص منها وذلك لسد طريق المشكلة الاجتماعية أو القضاء على منابعها أو التقليل من آثارها، فلقد ولى العصر الذي كان يتم فيه تفسير أزمات الإنسان فى ضوء القدرية والأرواح الشريرة وفقر البيئة، كما ولى العصر الذي كان ينظر فيه الإنسان إلى المشكلة الاجتماعية نظرة سلبية حين كان يحول المشكلة إلى فكرة يمكن السيطرة عليها أو الإمساك بها فيركن إلى الاستسلام والشكوى وندب سوء الحظ[١].

ويرى الكاتب أن قدرة الإنسان فى الحد من آثار هذه الكوارث تتوقف على مدى فهم الإنسان للواقع الاجتماعي عن طريق العلم والتخطيط العلمي، إلا أن هذه القدرة محدودة

١- عاطف غيث وإسماعيل سعد: (١٩٩٠م)، مرجع سابق، ص.ص. ٦٦-٦٧.

فهي قادرة على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية إلا أنها تقف عاجزة أمام قدرة الله سبحانه وتعالى، وهذا ما نلاحظه بصورة تكاد تكون يومية عن الآثار المدمرة فى شتى بقاع العالم، اليابان وإيران والولايات المتحدة الأمريكية، وما حدث فى تركيا في زلازل الثلاثاء الأسود فى أغسطس عام ١٩٩٩ خير مثال على ذلك.

كما أن هناك تمييز بين المشكلات الشخصية Personal Problems والمشكلات الاجتماعية، ويقصد بالمشكلات الشخصية "تلك المتاعب والتقلبات المادية والرفض الاجتماعي ومجموعة أخرى من الكوارث التي تحدث دال شخصية الفرد، وهى متاعب شخصية تشكل فى واقع الأمر مشكلة خاصة فى نطاق الفرد كوحدة مفردة، ومثل هذه المشكلات تقابل مشكلات أخرى تتعدى نطاق الفرد وهى المشكلات العامة المتصلة بالبناء الاجتماعي أى المشكلات التي تحدث داخل النظم الاجتماعية حيث تتداخل وتتشابك القضايا داخل البناء الكلي للحياة الاجتماعية.

فمثلا الشخص الذي يختار عن وعي استثمارا خطيرا على أمل إحراز نجاح كبير مفاجئ، ربما يتعرض بدلا عن ذلك خسارة مالية فادحة، وترتبط مثل هذه الأحداث المؤسفة ارتباطا قليلا بالمشكلات الاجتماعية[١].

وقد يتركز الخلل الذي يعاني منه الشخص فى طبيعة البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها فالأطفال يولدون وليس لديهم إدراك للتمييز بين الصواب والخطأ، وتتولى الأسرة هنا مهمة تعليمهم السلوك طبقا لما جرى عليه العرف، فالطفل الذي يجد نفسه فى أسرة تنظر إلى السرقة رغم عدم شرعيتها على أنها طريقة عادية من طرق العيش، سيكتسب الطفل هذه النظرة وتصبح السرقة وسيلة للعيش بالنسبة له، كما أن الأولاد الذين يقيمون بالقرب من السكك الحديدية والذين يرسلهم آباؤهم لسرقة الفحم من عربات الشحن المتوقفة وذلك

١- محمد احمد بيومي: المشكلات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣م، ص ص ١١-١٢.

لتدفئة بيتهم، أو حتى لبيعه فإن مثل لهؤلاء الأطفال متوافقون في بيئة غير متوافقة، فالسرقة بالنسبة لهم متعة وجزء من السلوك الرجولي، ومع ذلك ففي حالات نادرة قد يخالف بعض هؤلاء الأطفال في المستقبل سلوكيات أسرهم وفي مثل هذه الحالة سوف يتعرضون لمؤثرات اجتماعية قوية ورفض اجتماعي، ويصبحون غير متوافقين فى بيئة غير متوافقة[١].

ولذا فإننا فى دراسة المشكلات الاجتماعية يجب أن نهتم بالبدائل الشخصية لأهميتها فى تقرير سلوكيات شخصية معينة، إلا إننا لا يمكن أن نرجع المشكلات الاجتماعية إلى تلك البدائل الشخصية، فالشخص الذي يقدم على ارتكاب جريمة معينة فهو بدون شك قد فكر ثم أقدم على فعله، هذا الشخص يجب

؟؟؟؟؟؟؟؟ مفقود من ص١٩ إلى ص٢٠

ومن هنا فإن المشاكل الاجتماعية تعكس بصفة عامة ما يهتم به الأشخاص دائما، وما يرونه انه يجب أن يحدث بخصوص شيء ما، وما يرونه انه أمر غير مرغوب وفى حاجة ماسة للتخلص منه، وتعتمد هذه المشاكل على أهمية بعدي المكان والزمان، فهي تخضع لعملية التغير، وهى تتراوح من ضرب الزوجة Wife Battering إلى الأمية Illiteracy، ومن التمييز العنصري Racial Discrimination إلى التلوث البيئي Environmental Pollution، ومن المخدرات Drugs إلى الإجهاض Abortion ومن الكحوليات Alcohol إلى الاعتداء الجنسي Sexual Assault، ومن عدم المساواة في الجنس إلى انحراف الأحداث.

ولقد أشار بيفولPfohl في ١٩٧٧ على سبيل المثال أنه فى أوائل السبعينات من القرن العشرين تم فقط تحديد إساءة معاملة الطفل Child Abuse باعتبارها مشكلة، وانه يجب السعي نحو عمل شيء تجاهها، فعلى الرغم من أن الأطفال كان يتم ضربهم من

١- السيد عوض: الجريمة فى مجتمع متغير، الإسكندرية، المكتبة المصرية، ٢٠٠١م، ص١٥٠.

قبل، وكانت نساء معاملتهم، إلا أن ذلك لم يكن موضوعا يجذب انتباه الجماهير، ولكن عندما تناولت جماعات معينة هذا الموضوع كالأخصائيين فى مجال الطب، وخاصة أبطاء الأشعة، حيث عرضوا الموضوع بطريقة أدت إلى حضور الجذب الجماهيري الهائل، وفى هذه الحالة تم تحديد هذا الموضوع باعتباره مشكلة عامة ورئيسية.

ولقد تم تحديد الأنواع المختلفة أيضًا وفى فترات متباينة كمشاكل اجتماعية؛ فمثلا السطو Robbery أي السرقة بالعنف، فقد تم تحديدها من قديم الأزل باعتبارها جريمة، إلا أنه في أوائل السبعينات من القرن العشرين فإن شكل معين منها أصبح يسمى بالنهب Mugging وتم درجه فى مرتبة أية مشكلة اجتماعية خطيرة، ولقد حدث ذلك تحت تأثير نداءات أو مطالب كل من رجال السياسة وضباط الشرطة ورجال الصحافة.

أما المشكلات السوسيولوجية Sociological Problems فهى تلك المشكلات التي يتم اشتقاقها من الاهتمامات التي تحرك التساؤل السوسيولوجي وتعكس هذه الاهتمامات الاتجاهات النظرية المختلفة التي يستخدمها علماء الاجتماع، وربما تكون مشكلة النظام الاجتماعي العام Social Order هى أهم تلك الاهتمامات؛ أي كيف يمكن أن يكون المجتمع ممكنا؟ ?How is society possible ومن المهام الأخرى التي تشغل علماء الاجتماع هى فهم العمل الاجتماعي Social Action، وتحديد الخبرات الاجتماعية والثقافية داخل الهيئات البنائية المتغيرة، ووصف العمليات الاجتماعية بما فيها الهوايات الاجتماعية، وتوحد البناءات التنظيمية للتفاعل الاجتماعي، كما تشمل أيضًا المناظرات المنهجية عن مشاكل النظرية والتطبيق والبناء والعوامل الموضوعية والمعنى، فمثلا إذا ما تناولنا الجريمة فكيف يمكن دراستها كمشكلة سوسيولوجية حيث يتطلب ذلك دراستها دراسة موضوعية لا دخل للعواطف والأهواء الشخصية، وتناول كافة الاتجاهات النظرية التي تناولت الجريمة وما هى مناهج البحث الملائمة لدراستها، وحينما تتكون لدينا فكرة واضحة عن هذه الظاهرة، وان تكون هذه الفكرة مبنية على أسس علمية هنا فقط يمكن أن نخطو

خطوة أخرى نحو الإصلاح والعلاج بمعنى أن اهتمامنا بالجريمة امتد من اعتبارها مشكلة سوسيولوجية إلى اعتبارها مشكلة اجتماعية، فالاهتمام السوسيولوجي بالجريمة كمشكلة اجتماعية فهذا هو مجال اهتمام الخدمة الاجتماعية حيث الإصلاح والعلاج، وهو اهتمم لا يتعارض مع الاهتمام السوسيولوجي بل إن تقدم الخدمة الاجتماعية مرهون ومتوقف على مدى ما يحققه علم الاجتماع من تقدم، ففن الطب والجراحة لم يتقدم إلا بتقدم وارتقاء كل من علمي التشريح ووظائف الأعضاء. كما أن الصناعة تقدمت تبعا لتطور الاكتشافات العلمية فى مجال الميكانيكا والعلوم الطبيعية والكيميائية.

والجريمة كمشكلة اجتماعية هى مجال اهتمام ضباط الشرطة ورجال السياسية وضحايا العنف، إلا أن الاهتمام بتأثيرها مشكلة سوسيولوجية فهذا هو ما ينفرد به علماء الاجتماع حيث أن مهمتهم تكمن فى تحديد الداء وتترك للتخصصات الأخرى صرف الدواء.

ويرى علماء الاجتماعي الأمريكيين أن هناك فرقا بين Societal Problems أي المشكلة بالمعنى العام، وما يطلقون عليه Social Problems أي المشكلة بالمعنى الخاص، والمشكلة بالمعنى العام هى محاولة الإجابة عن سؤال عام لا يتعلق بمجتمع معين ولا بدولة بذاتها ولكنه يخص المجتمعات عامة، وذلك مثل التفرقة العنصرية فى العالم، أو مشكلة الحرية الفرية أو مشكلة السلوك الإجرامي.

أما المشكلة بالمعنى الخاص فهى محاولة الإجابة عن سؤال معين يتعلق بمجتمع خاص وفى عصر معين، كما لو تحدثنا عن مشكلة رفع مستوى المعيشة فى مصر، أو مشكلة التفرقة لعنصرية فى جنوب أفريقيا ...الخ، وأنه لحل المشكلات الخاصة نحتج بالضرورة إلى دراسة المشكلات العامة، فمثلا فى محاولة رغبتنا فى حل مشكلة مستوى المعيشة فى مصر؛ ينبغي علينا أن نبدأ بدراسة هذه المشكلة فى المجتمعات المختلفة والظروف التي أدت إليها، وكيف استطاع الباحثون أن يجدوا حلا ملائما لها، ثم نوازن بين

ظروفنا وظروف هذه المجتمعات ونأخذ من الحلول ما يناسب حالنا[1].

الفهم الأساسي للمشكلات الاجتماعية:

Basic Understanding Concerning Social Problems

تعد المشكلات الاجتماعية بمثابة ظاهرة اجتماعية موجودة فى كل مجتمع من المجتمعان الإنسانية، فهى ظاهرة لا تخلو منها مجتمع على وجه البشرية وتتميز هذه الظاهرة بعدة خصائص نذكر منها ما يلي:

١- أن المشكلات الاجتماعية نسبية، وغير مطلقة، ولا يتأثر بها كل عضو فى المجتمع بشكل متساو، فهي نسبية لأن الحكم بوجود مشكلة اجتماعية هو حكم تقديري يختلف باختلاف الأزمنة فى المجتمع الواحد، ووفقا لاختلاف الأمكنة بين مجتمعات مختلفة فى زمن واحد، فما يعتبر مشكلة فى مجتمع معين فى وقت ما قد لا يعتبر كذلك فى نفس المجتمع فى وقت آخر، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف القيم والمعايير فى المجتمع من زمن إلى زمن آخر، واختلافها أيضًا من مجتمع إلى مجتمع آخر فى زمن واحد، فالزنا يعتبر سلوك انحرافي من الناحية القانونية والأخلاقية، ولكنه لا يعتبر كذلك فى مجتمعات أخرى، فمصر الفرعونية القديمة مثلا كانت تنظر إلى الاتصال الجنسي بين أبناء الصفوة بوصفه سلوكا لا يخضع للتحريم، كما أن خروج المرأة متبرجة يعد مشكلة اجتماعية فى المجتمعات الإسلامية وخاصة السعودية في وقتنا الحالي، إلا أنه أمر عادي فى الدول الأوربية، كما أن المشكلات الاجتماعية لا يتأثر بها كل عضو فى لمجتمع بشكل متساوٍ ويرجع ذلك إلى حقيقة مؤداها انه من الصعب التوصل إلى اتفاق عام حول ماهية المشكلات الاجتماعية وأساليب مواجهتها، فالأفراد لم يتوصلوا بعد إلى مبررات منطقية تلقى القبول من كافة الفئات الاجتماعية، وان ما يقدمه الأفراد من أساليب لحل المشكلات الاجتماعية يعكس مصالحهم الخاصة وتفضيلاتهم القيمية،

١- حسن سعفان: (١٩٥٥)، مرجع سابق، ص٢٥.

ولعل هذا يفسر حرص بعض جماعات المصالح على الحفاظ أو التهرب من مواجهة بعض المشكلات لأن فى ذلك نفع مادي لها، وان بقائها انعكاس لوجود أنماط من القوى المهيمنة على مجريات الأمور والتي ترى أن حسم هذه المشكلات يعني فقدان بعض المصالح الخاصة، فالمشكلات الاجتماعية وحلولها لها تأثير متباين على المجتمع، فمثلا الاهتمام الذي توليه مصر بتجريم المخدرات له أثر سلبي على كل من تاجر المخدرات ومدمن المخدرات، وله أثر إيجابي على كل أفراد المجتمع، وكذلك تقرير عقوبة الإعدام على مرتكب جريمة الاغتصاب له اثر سلبي على الذئاب البشرية مرتكبي الجريمة وله أثر إيجابي على بقية أفراد المجتمع فبعض الناس يحققون منافع والبعض الآخر يصيبهم ضرر بالغ.

٢- أن أسباب المشكلات الاجتماعية مركبة ومتعددة The causes of social problems are multiple فالمشكلات الاجتماعية تحدث نتيجة للعديد من الأسباب والعوامل وليست نتيجة سبب أو عامل وحيد فالعوامل السببية مترابطة بصورة تكرارية ومتفاعلة وتؤدي إلى حدوث المشكلات الاجتماعية.

٣- أن المشكلات الاجتماعية ربما تحدث نتيجة أسباب غير معروفة ولا يمكن التحكم فيها Social problem may be created from "cause" that are unknown and un controllable حيث ينبغي استخدام مصطلح سبب "cause" بكل حرص وحذر وذلك للأخطاء الخطيرة التي يمكن أن تحدث عند دراسة الظواهر الاجتماعية فى مصطلحات سبب وعلة Cause لسبب أو علة أخرى، ومن ثم فإن الأسباب التي يكون لها تأثيرات متعددة سواء كانت مرغوبة أو غير مرغوبة، تؤدي إلى صعوبة وضع مقاييس قادرة على إصلاح وعلاج المشكلات الاجتماعية.

٤- أن المشكلات الاجتماعية مرتبطة ببعضها البعض ومتداخلة فى بعضها البعض ومتفاعلة مع بعضها البعض الآخر، حيث أن هناك علاقات متبادلة ومتداخلة بين

المشكلات الاجتماعية، فالمشكلة في المجتمع لا توجد منفصلة كوحدة مستقلة، فالزواج العرفي كمشكلة اجتماعية ظهرت حديثا فى مجتمعنا لا يمكن تناولها دون النظر إلى المشكلات الأخرى التي تؤثر فيها وتتأثر بها كالمشكلات الأسرية والأخلاقية والاقتصادية ..الخ، كما انه لا يمكن تناول مشكلة ضعف الإنتاج فى مجتمع معين دون أن نأخذ فى اعتبارنا المستوى التعليمي ومدى توفر الخبرة والكفاءة للعمال ...الخ.

٥- أن المشكلة الاجتماعية غير منفصلة عن الوظيفة التي تقوم بها في سياق التفاعل والمشاركة؛ أي انه ليست هناك مشكلة اجتماعية فى حد ذاتها، وإنما توجد المشكلة فى سياق معين وظروف اجتماعية وثقافية محددة، فلقد كان مثلا ارتفاع معدل المواليد منذ آلاف السنين شيئا ضروريا بل ووظيفيا لأنه يعمل على الاحتفاظ بالمجتمع واستمرار وجوده، أما اليوم فقد أصبح هذا الارتفاع يمثل إحدى المشاكل الخطيرة بالنسبة لكثير من المجتمعات، ومن ثم فإن المشاكل الاجتماعية ترتبط بقيم مجتمع معين ومعاييره، وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة فيه، والتي قد تتميز بالفردية والعلمانية والتعاقدية، أو على العكس قد تتميز بالجماعية والقدسية والتعاقدية، ويؤكد علم الاجتماع الحديث أن السلوك الاجتماعي سواء كان أخلاقيا أو غير ذلك، قانونيا أو خارجا على القانون لا يمكن فهمه إلا في ضوء لقيم التي تمنحه معناه ومدلوله والنظم التي تحدد وسائل تحقيقه.

٦- تتميز المشاكل الاجتماعية عن غيرها من المشاكل الأخرى بعلاقتها الوثيقة بالسياقات النظامية والمعيارية، فهي اجتماعية لأنها متصلة بالعلاقات الإنسانية وبالسياق القيمي الذى توجد فيه العلاقات الاجتماعية، وهى مشاك لأنها تمثل تصدعات فى المخططات المتوقعة اجتماعيا والمرغوبة من الناحية الأخلاقية، وهذا يعني أن هناك بعدا ذاتيا بجانب البعد الموضوعي فى أى مشكلة اجتماعية، أى انه لا توجد مشكلة اجتماعية معينة عند أى شعب دون أن يدركها على أنها كذلك، ومن اجل هذا يتدخل العنصر

الذاتي فى تحديد المشكلة (عاطف غيث: ١٩٧٣، ص٣٨).

٧- إن حل المشكلات الاجتماعية قد يتضمن صراعًا مع قيم اجتماعية راسخة أخرى Solutions to Social Problems may involve conflict with other cherished social values حيث أن السعي نحو حل مشكلة اجتماعية قد يواجه معوقات لأن هذا الحل تضمن صراعا مع قيم اجتماعية أخرى، حيث أن هناك عدد من القيم الاجتماعية الراسخة فى أذهان الريفيين كالعزوة والاعتزاز بالعصبية أدت إلى إنجاب عدد كبير من الأطفال فى ظل ظاهرة الزواج المبكر التي ما زالت سائدة فى الريف، ونحن بداية القرن الحادي والعشرين، هذه القيم تتعارض تماما مع حل مشكلة الانفجار السكاني.

٨- أن المشكلات لاجتماعية ترتبط بإحكام مع التغير الاجتماعية Social problems are closely interlaced with social change وفى هذا يقول روبرت بارك Robert Park أن التغير الاجتماعي يؤدي إلى التفكك الاجتماعي، فنحن نعيش فترة من التفكك الاجتماعي حيث أن كل شيء فى حالة تهيج، وكل شيء يبدو انه عرضة للتغيير، وأن أى شكل من أشكال التغير ينتج عنه تحول وتبدل يمكن قياسه فى روتين الحياة الاجتماعية ويميل إلى أن يحطم العادات التي يقوم عليها التنظيم القائم، وكل وسيلة جديدة تؤثر فى الحياة الاجتماعية والنظام الاجتماعي لها تأثيرها الواضح فى التفكك، وكل اكتشاف جديد وكل اختراع جديد، وكل فكرة جديدة تعتبر شيئا مزعجا ومقلقا، ومن الواضح إذن أن أى شيء يجعل الحياة أكثر جاذبية وتشويقا يعتبر خطرا على النظام القائم[١]. فالتغير الاجتماعية واهتمامه بما هو مرغوب فيه فى المجتمع قد يؤدي إلى حدوث مشكلات اجتماعية ، فالحقوق والامتيازات التي حصلت عليها المرأة

١- سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥، ص.ص. ١٧٠-١٧١.

المصرية تعتبر من التغيرات المرغوبة فى المجتمع والتي أتاحت للمرأة الدخول فى شتى مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والقضائية ..الخ، فقد أدى ذلك إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية المتعلقة بدور المرأة فى المنزل كزوجة وأم من ناحية ودورها فى العمل من ناحية أخرى وان عدم قدرتها على التوفيق بين أدوارها المتعددة قد يؤدي إلى خلق مشكلات متعددة.

وعلى أية حال هناك أربع مسلمات أساسية يطرحها علماء الاجتماع حول حدوث المشكلات الاجتماعية، وهي كما يلي[١]:

الأولى: أن المشكلات الاجتماعية تعد بمثابة نتائج لتأثيرات غير مباشرة أو غير متوقعة لأنماط سلوكية شائعة، فمثلا القيمة الاجتماعية المتمثلة فى إنجاب عدد اكبر من الأطفال أدت إلى مشكلة الانفجار السكاني.

الثانية: أن لبناء الاجتماعي دور فى انحراف بعض الأفراد فى المتجمع، فنظام الملكية باعتباره عنصرا أساسيا فى البناء الاجتماعي الأمريكي، يلقى قبولا اجتماعيا من جانب بعض أعضاء المجتمع، إلا أنه على الرغم من ذلك لا يشبع طموحات قطاعات كثيرة من أفراد المجتمع وخاصة الطبقة الوسطى والدنيا، الأمر الذي يشجعهم على البحث عن طرق أخرى للكسب والتملك بأسلوب غير مشروع قانونا وغير مقبول اجتماعيا كالسرقة والرشوة والسطو المسلح .. الخ.

الثالثة: أن التنوع الطبقي الذى يتضمنه البناء الاجتماعي لأي مجتمع يؤدي إلى تناول متباين للمشكلات الاجتماعية السائدة، فالتعليم والدخل والمهنة وتراكم الخبرة الشخصية حكلها عوامل لا تؤثر فقط فى ادراك الفرد للمشكلات الاجتماعية؛ بل تؤثر أيضًا على طبيعة الأساليب المقترحة لمعالجة هذه المشكلات.

١- عزة صيام: (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص.ص. ٣٦-٣٨.

الرابعة: أنه من الصعب التوصل إلى اتفاق عام حول ماهية المشكلات الاجتماعية وأساليب مواجهتها حيث أن المشكلات الاجتماعية لا تؤثر على كافة أعضاء المجتمع بشكل متساوٍ وقد تم شرح هذه القضية فى ثنايا عرض الكاتب لاحدى خصائص المشكلات الاجتماعية ألا وهى خاصة النسبية.

الفصل الثاني

مراحل التفكير الاجتماعية

فى المشكلات الاجتماعية

* مقدمة.
* العلاقة بين الفكر والمشكلات.
* تحول التفكير الاجتماعية من الذاتية إلى الموضوعية في تناول المشكلات الاجتماعية.
* تطور اهتمام علم الاجتماع بدراسة المشكلات الاجتماعية.
* ارتباط المشكلات الاجتماعية بالبناء الاجتماعي.
* دور عالم الاجتماع عند دراسة المشكلات الاجتماعية.

مراحل التفكير الاجتماعية فى المشكلات الاجتماعية(*)

مقدمة:

أن اهتمام الإنسان بدراسة المشكلات الاجتماعية قديم قدم اهتمامه بالحياة فنحن نهتم بالسلوك الذي يتنافى مع قواعد الأخلاق وديناميكية النظام الاجتماعية.

والمشكلات الاجتماعية لا يكون لها وجودا لا إذا وجد الإنسان؛ فلا شك أن الإنسان يعيش مع جماعة داخل المجتمع، ومن هنا توجد علاقات متبادلة بين أفراده وجماعاته بل وبين هذا المجتمع والمجتمعات الأخرى، وهذه العلاقات لا تسير دائما في طريق التفاهم والانسجام، بل تشوبها فى أحيان كثيرة عوامل الاضطراب والتصادم والنزاع، وتبرز هذه العوامل تحت تأثير ما يتسم به الإنسان من أنانية، فالمشكلات الاجتماعية لا توجد فى مجتمع دون آخر، بل توجد فى كافة المجتمعات ومنذ بدء الخليقة، إلا أن حدة المشكلات ونوعيتها هى التي تختلف من زمن لآخر ومن مجتمع لآخر، فالمجتمعات البسيطة والشعبية التي يعتمد تنيمها إلى حد كبير على الروابط القرابية وبعض الروابط الشخصية الوثيقة لا تكون لديها هذه المشاكل التي نسميها اليوم مشاكل اجتماعية فى المجتمعات الغربية، وإنما تظهر مشاكل أخرى ترتبط بالتوافق مع البيئة الفيزيقية المحيطة، وهى تتمثل فى الحاجة إلى الطعام والمأوى والأمن الفيزيقي، وحينما تسيطر مشاكل الوجود الفيزيقي على انتباه الأعضاء فى مجتمع معين يكون هناك احتمال ضئيل لظهور تفكك فى العلاقات الاجتماعية، أو انحراف عن القواعد الاجتماعية أو غيرها من المسائل التي تعد مشاكل اجتماعية فى المجتمع، ففي المجتمع الأمريكي – مثلا – تختفي هذه المشاكل إلى حد كبير نظرا لوفرة الموارد الاقتصادية، ولتفوق الإنسان فى سيطرته على قوى الطبيعة، ولكن ليس معنى ذلك أن هذا المجتمع يخلو من المشاكل الاجتماعية، فهناك مسائل أخرى تحدد

---

* قام بإعداد هذا الفصل د. السيد عوض علي.

على أنها مشكلات[١].

والمتتبع لتاريخ الفكر الاجتماعية يمكنه أن يؤكد على حقيقة مؤداها أن تاريخ الحضارات البشرية يمثل تاريخا للنجاح أو الفشل فى مواجهة المشكلات الاجتماعية، فالمشكلات الاجتماعية وكل ما له علاقة بها قد ساهم فى تحفيز الفكر البشري للعمل على إيجاد صيغ وحلول لما يوجه الإنسان من عقبات كانت محصلتها النهائية تطور المعرفة وارتقائها، وهنا تتضح العلاقة الجدلية بين الفكر Thought والمشكلات Problems، وفى هذا نجد كريستوفر فرى Cristopher Fry يقول:

أن الإنسان لا يفكر إلا إذا كان غير سعيد.

ويصحوا عندما تسمح الحياة بالأمل.

وفي الواقع أننا لا نتكون إلا من قلق متغير.

وعلى ذلك فإن ما يحدده المجتمع لا يرضى الناس، كما أن الإنسان يعير اهتمامه إلى المتغيرات التي تقلق الآخرين[٢].

وعلى أية حال ففي الوقت الذي ساعدت فيه المشكلات على تطور الفكر؛ فقد ساعد التطور الفكري والمعرفي على دراسة المشكلات بشكل اكبر واعمق ضمن مراحل تعاقبية، ابتدأت بالفلسفة ومنذ أقدم العصور إلى أن وصلت فى الوقت الراهن إلى حق علم الاجتماع – فالاهتمام بدارسة المشكلات الاجتماعية وكيفية مواجهتها لم يكن وليد العصر الحديث، فلقد سبق القدماء المحدثون فى تناول المشكلات التي تواجه مجتمعاتهم، ولقد كان تناولهم اقرب إلى الفلسفة من ناحية وإلى النظرية من ناحية ثانية وإلى النظرة الذاتية الأخلاقية من ناحية ثالثة، فالتفكير الاجتماعية الذي يسعى إلى إيجاد خير الوسائل لسعادة

١- عاطف غيث: (١٩٨٨)، مرجع سابق، ص٥٤.

٢- نوبل تايمز: علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية، ترجمة وتعليق: غريب سيد احمد، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤م، ص٣٥.

المجتمع هو ما نطلق عليه الفلسفة الاجتماعية، حيث يسعى هذا التفكير إلى البحث عما يجب أن يكون، وإلى وضع أسس وقواعد ؟؟؟؟ تهدف إلى تحقيق مجتمعات مثالية، ولم يهتم هذا التفكير بدراسة المجتمعات من حيث نظمها الكائنة بالفعل، أو من حيث ما كان عليه هذا النظم فى الماضي، ومن هنا يمكن القول أن التفكير الاجتماعي القديم كان تفكيرا ذاتيا Subjective thoughtولم يكن تفكيرا موضوعيا Objective thought، والتفكير الذاتي هو الذي يعرض وجهة نظر المفكر وآراءه الذاتية، أما التفكير الموضوعي فإنه يبحث الظواهر بحثا علميا لمعرفة طبيعتها والوصول إلى قوانينها، ولقد استغرق الإنسان وقتا طويلا حتى تمكن من معالجة الموضوعات التي تناولتها العلوم الاجتماعية بطريقة علمية[١].

ومن أمثلة التفكير الذاتي فى المسائل الاجتماعية ما كتبه فلاسفة اليونان بشأن رغبتهم فى الإصلاح الاجتماعي وبخاصة أفلاطون Plato (٣٤٧-٤٢٧ق.م) وأرسطو (٣٨٤-٣٢٢ق.م) حينما حاولا أن يقيما النظام الاجتماعي المثالي، فوضع كل منهما صورة أو تخطيطا مثاليا للمجتمع الذي كان يعيش فيه، ثم احرز التفكير الاجتماعي تقدما قليلا بين عصر أرسطو وأفلاطون وبداية العصر الحديث، وتعكس هذه الأفكار تعاليم الكنيسة، وظهرت بعض الكتابات التي تناولت أمور المجتمع، لعل أهمها محاولة ميكيافيلي فى كتابه الأمير الذى نشر عام ١٥١٣ حيث عرض المبادئ والأسس التي تقوم عليها الدولة الناجحة، والقواعد التي يجب أن يسترشد بها القائد الناجح، وحيث أن ميكيافلي أقام نظرياته على أساس من البيانات التاريخية فيمكن اعتباره كاتبا موضوعيا، كما ظهر كتاب اليوتوبيا عام ١٥١٥ وعلى الرغم من أن ما نشر بهذا الكتاب يمثل اتجاها معارضا لاتجاه ميكيافلي، إلا أنه يعد مع ذلك خطوة هامة نحو معالجة مشاكل الحياة اليومية، وإن كان ذلك قد تم عن

١- السيد محمد بدوي: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥، ص٥٣.

طريق رسم صورة "دولة كاملة" يمكن التغلب على كل ما تعانيه من مشاكل[١].

كما ظهرت بعد ذلك محاولات هامة نحو التحليل الموضوعي للقوى الاجتماعية في كتابات العديد من المفكرين الاجتماعيين ومنهم فيكو Y.B. Vico فى كتابه مبادئ علم جديد، ومنتسكيو فى كتابه روح القوانين Esprit des LoisوكوندرسيهAcondorcet فى كتابه لوحة تاريخية لتقدم العقل البشري، وسان سيمون Saint Simon فلقد أكد على سبيل المثال سان سيمون على أن الإصلاح الاجتماعي يمكن تحقيقه حينما يتم جمع البيانات العلمية أو الواقعية، ويعتقد سان سيمون أن المجتمع حقيقة واقعية ويصلح موضوعا للدراسة العلمية، لأنه يخضع لقوانين ثابتة ولهذا وجب تطبيق القواعد العلمية بدقة على دراسة الظواهر الاجتماعية شأنها فى ذلك شأن العلوم الطبيعية تماما، ولقد كشف سان سيمون عن قانونا للتقدم؛ وهو قانون اجتماعي وليس فلسفي كما يظن بعض المفكرين وينص هذا القانون على "أن كل مجتمع يمر تباعا بمرحلة اضطراب تعقبها مرحلة استقرار ثم بمرحلة اضطراب من جديد، وفى مرحلة الاضطراب التي يطلق عليها Critique تظهر فيها جميع أعراض الفساد الاجتماعي، مثل ظهور النزعة الفردية والتنافس اللتين يؤديان إلى جميع الشرور وإلى غلبة المصالح الشخصية، ثم يأتي عصر الإصلاح فيقيم فكرة جديدة عن المجتمع، تعمل على تنظيمه، وتضع له قانونه، وتفرض عليه نظامه السياسي، حتى يحل الترابط والتضامن محل التنافر، ولذا يطلق سان سيمون على هذه المرحلة اسم المرحلة العضوية Organic ذلك لأن المجتمع يصبح وحدة متماسكة[٢].

وسنتناول فيما يلي الإجابة عن التساؤل التالي:

<u>كيف تطور اهتمام علم الاجتماعي بدراسة المشكلات الاجتماعية؟</u>

١- عاطف غيث: (١٩٨٨)، مرجع سابق، ص١٧.

٢- عاطف غيث: (١٩٨٨)، مرجع سابق، ص.ص ١٧-١٩.

فى الواقع أنه حتى حلول القرن الثامن عشر لم تكن المشكلات الاجتماعية تدرك باعتبارها مشكلات، فقد كان هناك نوعاً من القناعة[1] . فالفقر ووفيات الأطفال العالية، والأمراض المتوطنة، وسوء التغذية، والأمية، تلك المظاهر السائدة فى المجتمعات البدائية الساكنة، لا يشعر الأفراد فى تلك المجتمعات بوجود مثل تلك المشاكل، لأن مرحلة الوعي بالمشكلة لم تتبلور بعد، أي أن الناس لم يشعروا بعد بأن تلك الأوضاع تهدد رغباتهم، فهم يعتقدون أن هذه الأوضاع جزء لا يتجزأ من كيان المجتمع، وأن ذلك خارج عن إرادتهم، ففي العصور القديمة – كما سبق أن ذكرنا – اهتم بعض المفكرين بظواهر اجتماعية كالفقر، والجريمة، والمرض، والجهل، والحروب والظلم، حيث انزعج أفلاطون وأرسطو من مظاهر الطغيان السياسي وأشارا فى كتابتهما عن تكاليفه، وفى القرون الأخيرة تزايد عدد المفكرين والفلاسفة وطلاب العلم الذين اهتموا بدراسة الظروف الاجتماعية التي جلبت البؤس لكثير من فئات المجتمع، فلقد تميز القرن التاسع عشر بمشاكل العبودية والأمية والفقر والجريمة وإدمان الخمور وكبت النساء والتفكك الأسري ومشاكل أخرى كثيرة، وفى نفس الوقت كانت شعوب أوربا وأمريكا تعيش مشاكل جديدة متمثلة فى التحضر والتصنيع الذى خلق مشكلات لم تكن موجودة فى الماضى ولقد جلب الكساد الاقتصادي والبطالة وتشغيل الأطفال تدهورًا فى الحياة الاقتصادية وتفكك في الحياة الأسرية، وكان النمو السكاني المتزايد وتلوث البيئة بشكل سريع دور كبير فى ظهور المشاكل الاجتماعية التي تفاقمت قبل نهاية القرن التاسع عشر.

هذا بالإضافة إلى ما أحدثته الثورة الصناعية من تغير فى طبيعة العلاقات الاجتماعية القديمة التي تناسب المجتمعات البسيطة، ولا تلائم التطورات الصناعية الحديثة، وما أحدثه التقدم العلمي الهائل من تغير فى تفكير الإنسان وإعادة النظر فى

١- عزة صيام: (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص١٥.

موقفه مع الطبيعة، فبعد أن كان خاضعا لها، أصبح مسيطرا عليها، وما أدى إليه ذلك من تعقد للنظم الاجتماعية وتناقضها، وذلك لاحتواء هذه النظم على عناصر جمعت بين القديم الجامد والجديد المتغير، الأمر الذى أدى إلى عدد من المتناقضات في الحياة الاجتماعية وظهور كثير من المشاكل على المستوى الفردي والجماعي نتيجة سرعة معدلات التغير الاجتماعي.

ومن هنا أصبح للعلم الاجتماعي ضرورة للسيطرة على مقدرات المجتمع وفهم مكوناته المتعددة، ومحاولة تدعيم نظرة جديدة للحياة فرضتها حتمية التغير الاجتماعي والعلمي الذى أخذ ينتشر وبسرعة هائلة، وجدير بالذكر أنه كلما ازدادت الاكتشافات العلمية وزاد عمق الانقلاب الصناعي؛ نشطت حركة البحث الاجتماعي التي تستهدف تقديم اكبر قسط ممكن من المعرفة أو المعلومات الدقيقة عن جوانب الحياة الاجتماعية التي يمكن من خلالها مواجهة كافة المشكلات الاجتماعية المترتبة على التغيرات الاجتماعية الحادثة، ومن أهم هذه الدراسات الاجتماعية تلك التي أجريت في أوربا وخاصة في بريطانيا منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي وهى دراسات تشارلز بوث BoothوسيبهومروانتريS. Rowntree والتي كشفت عن العديد من المشكلات الاجتماعية المتعلقة بالحياة الحضرية ومشكلة الفقر، ووضحت أهم العوامل المؤدية إلى حالات الفقر المتطرفة ونها عدم انتظام فرص العمالة، وحالات المرض التي يعاني منها أبناء الطبقات الفقيرة[١]، حيث كان التحضر والتصنيع فى بداية عهده، ولقد جذبت عديد من المشاكل الاجتماعية اهتمام أفراد المجتمع بدرجة كبيرة واصبح مطلب الإصلاح أمرًا لا مفر منه[٢].

وفى حوالي عام ١٨٦٥ تشك لعلم اجتماع أمريكي أخذ على عاتقه مهمة أساسية وهى تطبيق تاريخ العلم فى دراسة المشكلات الاجتماعية، ومن الطبيعي أن يحتل الإصلاح

١- عاطف غيث: (١٩٨٨)، مرجع سابق، ص.ص٢١-٢٢.

٢- محمد أحمد بيومي: (١٩٩٣)، مرجع سابق ص.ص٩-١٠.

الاجتماعي مكانة أساسية بين اهتمامات هذا التنظيم العلمي، غير أن انشقاقا طارئا قد أصاب هذا التنظيم تمثل فى عدة صور منها:

أولاً: انسلاخ مجموعة من أصحاب الاهتمامات العلمية عن هذا التنظيم مكونين تنظيمات علمية جديدة.

ثانيا: الفصل بين النظرية والتطبيق.

ثالثا: تدهور التنظيم واختفاؤه.

أدى ذلك إلى أن مقررات المشكلات الاجتماعية أصبحت تدرس فى الجامعة الأمريكية بأساليب متباينة وبشكل عرضي، إلى أن ظهر علم الاجتماعي، واخذ على عاتقه دراسة هذه المقررات على نحو دقيق، فقد سلم علماء الاجتماعي الأمريكيين بأن السلوك الإنسان محكوم بقوانين طبيعية، وأن على علم الاجتماع الكشف عن هذه القوانين التي تحكم السلوك الإنساني حتى يمكن تطبيق نظرياتهم المتصلة بالحد من الأوضاع السيئة التي تتعرض لها المجتمعات فى ظل ظروف التغير والتحضر والتصنيع كالجريمة والمناطق المتخلفة[١]، كذلك المشكلات الاجتماعية التي نجمت عن الحرب العالمية الأولى كالبطالة والفقرة والكساد الاقتصادي، واهتم علماء الاجتماع الأمريكان بالجانب الأمبريقي التطبيقي فى دراسة المشكلات الاجتماعية وذلك فى ضوء قضية عامة يتفق عليها علماء الاجتماع فى أمريكا وهى Give Sociology a Solid Empirical and Practicalوهذا معناه أنه بقدر ما يتمتع به علم الاجتماع من أرضية أمبريقية صلبة بقدر ما يقف على قاعدة علمية متينة[٢].

وفى أواسط القرن العشرين تحول اهتمام علماء الاجتماع إلى مناقشة أمور تتعلق بالمنهج والبناء النظري حيث ظهرت نظريات دوركايم وماكس فيبر بما أدى إلى تعاظم

١- عزة صيام: (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص.ص١٦-١٧.

٢- قارى إسماعيل، علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعة ١٩٧٩، ص.ص١٦-١٧.

الهوة بين النظرية الاجتماعية وتطبيقاتها على مشكلات اجتماعية محددة، وادى ذلك إلى ادراك الحكومات لأهمية استخدامات علم الاجتماع خلال الحرب العالمية الثانية، ورصدت مبالغ طائلة تدعم البحث التطبيقي خلال فترة ما بعد الحرب، فضلا عن ارتفاع بعض الأصوات كالزنوج للمطالبة بالمساواة، وتعالت هذه الصيحات الاحتجاجية، وخصوصا خلال الخمسينات من القرن العشرين[١].

وعلى أية حال فالمشكلات الاجتماعية موجودة سواء اردنا أم لم نرد، فهي تؤثر فينا إلى الحد الذي قد يمكننا من التعرف على بعضها، ولكن القليل منا هم الذين يستطيعون تحديد ووصف الظروف أو العوامل التي تؤدي إلى المشكلات الاجتماعية، وعالم الاجتماع ينظر إلى المشكلة الاجتماعية فى سياقها الاجتماعي العام نظرة شمولية لها انعكاساتها على البناء الاجتماعي ككل، ذلك أن مصدر المشكلة هو المجتمع وليس الفرد، فبدلا من أن نفكر فى إرجاع المشكلة إلى الفرد علينا أن نتوجه إلى جذورها وأصولها فى المجتمع، "فالفرد يولد صفحة بيضاء يضع المجتمع بصماته على تلك الصفحة فيشكلها كما يشاء"، وذلك من خلال مؤسساته المختلفة كالأسرة والجيرة وجماعة الرفاق والمدرسة ووسائل الاتصال الجماهيرية والعادات والتقاليد ونظمه الاقتصادية والعوامل التكنولوجية وعوامل التحضر والتصنيع والهجرة والحروب والتغيرات السياسية، وهذا ليس معناه فقط أن المجتمع يؤثر فى الفرد؛ بل إن الفرد من ناحية أخرى يؤثر فى المجتمع، فمنذ مولد هذا الفدر تحدث عدة تغيرات فى الأسرة نظرا لقدوم عضو جديد إليها، وفى شبابه قد يلعب هذا الوليد دورا فى التأثير على المجتمع بما ينتجه له هذا المجتمع من أدوار في مؤسساته المتعددة، وتصبح العلاقة بينه وبين المجتمع علاقة تأثير وتأثر، ومن خلال هذه العلاقة ينشأ الفرد فيكون إما صالحا أو طالحا.

١- عزة صيام: (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص.ص١٧-١٨.

فالمجتمع هو المسئول عن كل ما يحدث من انحرافات عن القيم والمعايير المقبولة بسبب الاضطرابات التي حدثت فى جزء من كيانه، كما أن المشكلة لا ينحصر تأثيرها فى عدد ضئيل من الأفراد وإنما يستشري تأثيرها فى كل المجتمع، ومن هنا ندرك خطورة المشكلات الاجتماعية إذا عولجت بصورة سطحية متخذة من الفرد نقطة انطلاق لها.

وطالما أن جذور المشكلات الاجتماعية تمتد فى حياة الناس وكيان المجتمع، فإنه لابد وأن تختلف هذه المشكلات من مجتمع إلى آخر، ففي المجتمعات البدائية الساكنة نسبيا – كما ذكرنا سابقا – يكون الفقر ووفيات الأطفال العالية والأمراض المتوطنة وسوء التغذية والأمية ومع ذلك فإن الأفراد فى تلك المجتمعات لا يشعرون بوجود مثل تلك المشكلات، لأن مرحلة الوعي بالمشكلة لم تتبلور بعد، أي أن الناس لم يشعروا بعد بأن تلك الأوضاع تهدد رغباتهم، ولربما يعتقدون بانها جزء لا يتجزأ من كيان المجتمع، أو أن ذلك خارج عن أيديهم، ولكن فى اللحظة التي يبدأ فيها الوعي بوجود تلك المشكلات يبدأ الناس بالحديث عن وجوب إزالة الأوضاع غير المرغوب فيها، أما فى المجتمعات المتقدمة السريعة التغير؛ حيث نجد أن الناس اكثر وعيا بما يعانون منه من مشاكل اجتماعية كالمرض النفسي والعقلي والتشرد والبطالة، والجريمة وانحراف الأحداث ...الخ ولكن كيف تبدأ عملية الوعي بوجود مشكلة اجتماعية معينة؟

فى الحقيقة أن المشكلة الاجتماعية تبدأ بمواقف معينة غير مرغوب فيها، ويبدأ عدد قليل من أفراد المجتمع إثارة بعض التساؤلات حول هذه المواقف، وأن هناك ثمة شيء يجب عمله، ومن هنا ينتشر الوعي الذى شعر به هؤلاء القلة من الأفراد إلى قطاعات كبيرة من المجتمع، وهنا يبدأ الإحساس الاجتماعي بالمشكلة، هذا الإحساس هو ما نطلق عليه بالوعي، ومع انتشار الوعي يظهر الصراع حول كيفية مواجهة هذه المواقف غير المرغوبة، وينتهي هذا الصراع إلى اتفاق بخصوص الحلول المرغوبة والممكنة ثم مناقشة وسائل تحقيق تلك الحلول، ثم تبدأ أخيرًا مرحلة ترجمة الاتفاق على الحلول الممكنة إلى واقع عملي أي

عملية الإصلاح الفعلية.

أما عن أهم المهام التي يجب أن يقوم بها عالم الاجتماع عند دراسة المشكلات الاجتماعية ما يلي:

١- ضرورة استخدام المنهج العلمي فى الاهتمام بجمع الحقائق المتعلقة بالمشكلة الاجتماعية، فالمشكلة لا تنشأ من فراغ ولكنها حصيلة مواقف سلوكية معينة تراكمت خلال فترات تاريخية متتالية.

٢- يجب حصر العوامل التي قد يكون لها اثر على هذه المشكلة، بدون أن نحكم على مدى أهميتها النسبية، فهذه العوامل ليست جميعا متساوية العلية والدينامية فى إبراز المشكلة.

٣- التعرف على جذور المشكلة الاجتماعية حتى يمكن تقديم تفسير ملائم لواقعها الحالي، ومن ثم التنبؤ بما سوف تكون عليه فى المستقبل.

٤- أن يضع فى اعتباره كافة خصائص المشكلة الاجتماعية كالنسبية والترابط ..الخ.

٥- أن ضع فى اعتباره دور التغير الاجتماعي فى نشوء صراعات القيم والأدوار والمكانات والتي من شأنها تؤدي إلى وجود صور من نماذج السلوك المنحرف.

الفصل الثالث

الدراسة السوسيولوجية للمشكلات الاجتماعية

مقدمة.

- التفسير الخرافي والميتافيزيقي للمشكلات الاجتماعية.
- التفسير الديني للمشكلات الاجتماعية.
- التفسير الفردي للمشكلات الاجتماعية.
- التفسير السيكولوجي للمشكلات الاجتماعية.
- التفسير الإعلامي للمشكلات الاجتماعية.
- التفسير القانوني للمشكلات الاجتماعية.
- التفسير الفني للمشكلات الاجتماعية.
- التفسير السوسيولوجي للمشكلات الاجتماعية.

الدراسة السوسيولوجية للمشكلات الاجتماعية(*)

مقدمة:

قبل أن نتناول بالعرض لبعض المداخل السوسيولوجية فى دارسة المشكلات الاجتماعية لابد وأن نشير فى عجالة إلى بعض المحاولات غير السوسيولوجية فى تناول نفس الموضوع فلقد سبق وأن اشرنا فى موضع سابق من هذا الكتاب أن محاولات تفسير الإنسان للمشكلات الاجتماعية قديمة قدم المجتمع الإنساني فنسه، ولقد تباينت هذه المحاولات فمنها محاولات ميتافيزيقية، ودينية، وبيولوجية، وفردية أو شخصية ونفسية، وقانونية وإعلامية، وفنية، ولتوضيح هذ العبارة يمكن القول أنه منذ عدة قرون مضت كان رجال اللاهوت يرجعون السلوك الخاطئ إلى قوى خارقة للطبيعة حيث أن التفسيرات المبكرة للمشكلات الاجتماعية مالت إلى تأكيد الأسباب الروحية، فالأزمات التي يتعرض لها الإنسان تعد بمثابة من الشيطان، أو حلول روح شريرة تستحوذ على الأفراد وتفرض عليهم تلك الأزمات، ويتضح لنا هنا أن المراحل الأولية من مراحل التفكير الإنساني فى تفسير المشكلات الاجتماعية كان تتسم بالطابع الخرافي والميتافيزيقي، وهى بذلك تبعد كل البعد عن الاتجاهات العلمية السليمة حيث كانت تستند إلى تأملات الفلاسفة أو رجال الدين اللاهوتي أو رجال الإصلاح الاجتماعي أو أصحاب السلطة، فمثلا يرى سقراط أن الفرد لا يقبل على فعل الشرعن وعي وإدراك كاملين، ولكن يتم ذلك نظرا للجهل وانعدام البصيرة، ولو عرف الإنسان الفضيلة لأقدم عليها، فالجهل هو أساس الرذيلة، أما السلوك فمرده إلى العلم(١).

التفسير أو المدخل الديني لتفسير المشكلات الاجتماعية يمكن القول أن رجل الدين

---

* قام بإعداد هذا الفصل أد. السيد عوض علي.

1- R. L. Horton and R. H. Hermanson: Social Problems, U.S.A: Learning System, Co., 1975, P74.

يتناول المشكلة الاجتماعية من خلال بعدا الناس عن الالتزام بأداء واجباتهم الدينية، فالمشكلة الاجتماعية من وجهة نظر الدين هى أى فعل يمثل خروجا على النظام الذي يعتقد أنه من وضع لله أي الدين، فالقواعد والتشريعات الدينية يمكن من خلالها تحديد وتفسير المشكلات الاجتماعية حيث نجد الخير والشر، والمقدس والمدنس، والمشكلات الاجتماعية بمثابة تعديات على النظام الأخلاقي المقدس، وتعد بمثابة مظاهر للشر والخطيئة الأصلية.

وجهات نظر فردية في تفسير المشكلات الاجتماعية :- أن رجل الشارع يتناول المشكلة الاجتماعية من خلال وجهة نظر وحيدة وخاصة، حيث يرجع المشكلة إلى سبب واحد، كما أن وعيه بالمشكلة يتخذ اتجاها محددا يغلب عليه الإحساس بمشكلة معينة يعانيها هو فعلا أو يكون شديد الصلة بها بطريقة ما.

التفسير السيكولوجي للمشكلة الاجتماعية:- يحدد علماء النفس المشكلة باعتبارها أى موقف يتم فيه إشباع غريزة الإنسان بطريقة شاذة.

المشكلة الاجتماعية من وجهة نظر رجال القانون هى كل فعل يجرمه القانون ويعاقب عليه مرتكبيه حسب نصوص قانونية، والمشكلات الاجتماعية من وجهة نظر القانون تمثل تعديات على النظام المعياري، والمشكلة الاجتماعية واقعة قانونية قد تصنف مخالفة أو جنحة أو جناية.

المدخل الإعلامي لتفسير المشكلات الاجتماعية؛ فإنه يمكن القول أن لهذا المدخل العديد من الوسائل منها الراديو والتليفزيون، والصحافة والقنوات الفضائية ...الخ فجميع هذه الوسائل تعرض موضوعات عن المواقف الاجتماعية والمشاكل التي تعاني منها الجماهير وتقوم الجماهير بتكوين رأيها بناء على ردود الأفعال المنعكسة داخلهم نتيجة لتفسيرات ممثلي وسائل الاتصال، فالصحافة على سبيل المثال كانت منذ القرن الثامن عشر بمثابة أداة للتحدي ومهاجمة الاستغلال والتفكك والانحراف فى المجتمع، وتعتبر الصحافة اليوم

بمثابة وسيلة فعالة لإثارة استجابات أفراد الشعب ضد الفقر والتخلف والجريمة والبغاء وانحراف الأحداث وعدد من الأمراض الاجتماعية الأخرى.

التفسير أو المدخل الفني للمشكلات الاجتماعية فإن هذا المدخل له مظاهر متعددة منها الأعمال الأدبية والتصوير، والشعر والموسيقى، والطباعة والمسرح ..الخ، فمعظم الأعمال الأدبية على سبيل المثال كان أكثر قدرة على وصف المشاعر الإنسانية فى أدق تفاصيلها، فهى تصور المواقف والمشكلات الحياتية بصورة عميقة تكشف عن خصوبة الواقع الاجتماعي، وعن تعقد علاقة الإنسان بهذا الواقع، ويقول ريتشارد هوجارت Richard Hoggart "بدون الشواهد الأدبية الخصبة يفقد دارس المجتمع حسه بثراء وخصوبة المجتمع، فالأدب بوصفه انعكاسا للقيم والمشاعر يشير إلى درجة التغير الذي يلحق بالمجتمعات المختلفة والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن هذا التغير"،ولماذا نذهب بعيدًا فلقد كانت الروايات التي كتبها الأديب المصري الشهير نجيب محفوظ ومنها القاهرة الحديثة، وبداية ونهاية، وزقاق المدق، وخان الخليلي، بين القصرين، والسكرية، وقصر الشوق، تلك الروايات تحمل في طياتها تعبيرا عن تفاصيل السياق الاجتماعي والتاريخي وما يتضمنه هذا السياق من مواقف ومشكلات، ولذا فإن شيوع اتجاه Art for Art sake أي الفن للفن يمكن أن يكون تعبيرا صادقا عن المشكلات الموجودة محليا أو عمليا كالفقر والظلم واللامساواة، بل وإثارة انتباه الناس وشعورهم بالمشاكل الاجتماعية والأخلاقية.

وبعد هذا العرض للمداخل غير السوسيولوجية فى تناول المشكلات الاجتماعية يمكن لنا أن نتناول بعض المحاولات السوسيولوجية فى دراسة المشكلات الاجتماعية طبقا لوجهة نظر بعض علماء الاجتماع، ويمكن أن نعرض لبعض هذه المحاولات فى ضوء المداخل التي اقترحوها ومن أهم هذه لمداخل ما يلي:

١- مدخل الباثولوجيا الاجتماعية: Social Pathological approach.

٢- مدخل المشكلات الاجتماعية Social Problems approach.

٣- مدخل التفكك الاجتماعي Social Disorganization approach.

٤- مدخل الانحراف الشخصي Personal Deviation approach.

٥- مدخل صراع القيم Value Conflict approach.

٦- مدخل التخلف الثقافي The Culture lag approach.

٧- مدخل دراسة المجتمع المحلي The Community study approach

١- مدخل الباثولوجيا الاجتماعية: Social Pathology Approach

لاشك أن علم الأمراض مستعار من علم الطب، حيث كان وما زال يستخدم للإشارة إلى علم أو دراسة المرض، أما استخدام هذا المفهوم فى علم الاجتماع فقد كان يهدف إلى الإشارة للظروف الاجتماعية المرضية التي يخلقها وينميها النظم الاجتماعين فالظواهر المرضية غير السوية ما هى إلا أمراض اجتماعية تخلق العديد من المشكلات الاجتماعية، وتمتد جذور هذا المدخل إلى كتابات علماء الاجتماع الأوائل أمثال أوجست كونت وهربت سبنسر، ثم اخذ هذا المدخل أبعادًا متعددة على أيدي الجيل الأول من علماء الاجتماع الأمريكيين[١].

ولكن من هو المريض. ومن مصدر المرض؟ هل المجتمع هو المريض أم الفرد؟ وهل الأفراد هم مصدر المشكلات الاجتماعية أم المجتمع هو مصدر المشكلات الاجتماعية؟

على أية حال يقوم هذا المدخل على افتراضين متناقضين؛ الافتراض الأول هو أن الأفراد هم مصدر المشكلات الاجتماعية، فالأفراد هم المرضى وليس المجتمع، فالمجتمع

١- محمد أحمد بيومي: (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص.ص ٤٤-٤٥.

يتطور بطريقة إيجابية وأن الظروف الاجتماعية التي تضعف هذا التطور يمكن تعريفها على أنها أشكال من المرض لاجتماعي الذي يحتاج إلى علاج، حيث عرض هربرت سبنسر في كتابات فكرة تشبيه المجتمعات بالكائن العضوي، فالمجتمعات شأنها شأن الأفراد يمكن أن تنمو بطريقة غير سوية وأنه يمكن تشخيصها ووضعها فى ضوء معيار الصحة.

والمشكلات الاجتماعية فى ضوء الافتراض الأول من هذا المدخل ترجع إلى وجود الضعفاء والعاجزين من الأفراد، فالجريمة والفقر والجهل كمشكلات كانت تنسب إلى الطبقات الدنيا ومهاجري الشرق وأروبا الغربية والملونين، هؤلاء الأفراد الذين أشار إليهم علماء الاجتماع والباثولوجيا على أنهم كائنات إنسانية معتلة وغير سوية.

وترى الباثولوجيا الاجتماعية أن المجتمع يتكون من أفراد، وأن هؤلاء الأفراد يرتبطون معا بعلاقات اجتماعية، وأن عدم قدرة الأفراد على التكييف فى العلاقات الاجتماعية هو ما نعني به بالباثولوجيا الاجتماعية.

أما الافتراض الثاني؛ وهو أن المجتمع هو المريض وليس الفرد، ولعل جدير هذا الافتراض ترجع إلى فلسفة جان جاك روسو حيث يرى أن الإنسان طيب بفطرته، وأن حياة المجتمع قد غيرت فطرته وجعلته يميل من الخير إلى الشر، ومن التلقائية والصراحة إلى الزيف والرياء والنفاق، فالإنسان فى عهده الأول كان يعيش وحيدا ولا يعرف اللغة ولا الكلام ولا يمتلك شيئا ولا يخضع لحكومة معينة، ولا يفهم معنى الدين وليست له مثل عليا يسعى ورائها، ولكنه رغم هذا الجهل بالنظم الاجتماعية كان سعيدا هانئا ذلك لأن كل ما هو طبيعي حسن وكل ما هو من صنع الإنسان فاسد وقبيح[١].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن آراء روسو لا تتفق مع فلاسفة عصره أمثال فولتير وكندرسيه وغيرهم، حيث أن هذه الأفكار لا تليق بما ارتفع إليه الإنسان فى العلم والذكاء،

١- السيد محمد بدوي: (١٩٩٥)، مرجع سابق، ص.ص٧٠-٧١.

وقد سخر فولتير من هذه الآراء فى خطاب أرسله إلى روسو وقال فيه "لو عاد الناس إلى الحالة البربرية التي تتمناها لساروا على أربع".

ولقد تناول عدد كبير من العلماء قضية أن المجتمع هو المريض وليس الفرد ومنهم على سبيل المثال ايريك فروم Erich Fromوهربرتماركيوز Herbert Marcuse وتشارلز ريش Charles Reich وفيليب سلاتر Philip Slater وغيرهم من العلماء[١]، حيث يرى ايريك فروم فى كتابه The Sane Society المجتمع العاقل أن المجتمع المريض والثقافة المريضة لابد وأن تخلق أفرادًا مرضى، وأنه حينما يكون المجتمع عاقلاً فإنه يساعد أفراده على نمو عقولهم وإدراكهم إلى درجة من الموضوعية تسمح لهم بأن يروا حقيقة أنفسهم وحقيقة الآخرين وحقيقة الطبيعة، انه مجتمع ينمي أفراده إلى درجة من الاستقلال تمكنهم من معرفة الفرق بين الخير والشر، وتحديد اختياراتهم الشخصية، وهو مجتمع ينمي في أفراده القدرة على الحب لأطفالهم، وجيرانهم، ولكل الناس، ولأنفسهم، ولطبيعة أو الدنيا كلها، فيه يشعر الإنسان بالتوحد مع الكل، ومع ذلك يحتفظ بإحساسه بالفردية وبالأمانة[٢]، ويستطيع ن يعطي الطبيعة بالابتكار وليس بالتقدير، ويمكن أن نستخلص من ذلك أن المشكلات موجودة فى قلب المجتمع قبل أن تكون موجودة في قلب الأفراد ومن ثم فقد شخص هؤلاء العلماء مشكلات مجتمعهم على أنها تنمي إلى قلب المجتمع المريض فى هيكلة البنائي.

ويتفق أنصار هذا المدخل على أن علاج المشكلات الاجتماعية يكمن فى تغيير قيم الناس، وأن الحل الطبيعي عندهم يكمن فى التربية الاجتماعية، وعلى قدر نجاح المجتمع – من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية – فى تزويد الأفراد بالمعايير الاجتماعية

١- عزة صيام: (١٩٩٥)، مرجع سابق، ص٦٦.

2- Erich From: The San Society, 5th, London, Routledge&KeganPaulm 1976, pp: 15-17.

الأخلاقية، يمكن الحكم على أفراده بالمرض أو السواء، فالمرض فردي واجتماعي فى آن واحد، وأن المشكلة الاجتماعية هى محصلة لباثولوجيا فردية وظروف اجتماعية مرضية تضافرت معا فى نسيج واحد قوامه سوء التكيف سواء فى أداء الأدوار أو فى تحقيق العلاقات الاجتماعية التي ينعكس جميعها على البناء الاجتماعي ووظائفه الأساسية[١].

٢- مدخل المشكلات الاجتماعية Social Problems Approach

يعد هذا المدخل من أعم وأقدم المداخل التي تناولت دراسة المشكلات الاجتماعية وذلك على حد تعبير عالم الاجتماع هرمان Herman حيث فرق بين نوعين من الدراسات التي تناولت هذا المدخل[٢]:

الأولى: هى تلك الدراسات التي تعالج مجموعة كبيرة من المشكلات الاجتماعية دفعة واحدة وهو ما نراه فى كثير من المؤلفات والكتب التي تتناول بالدراسة مجموعة ضخمة من المشكلات الجريمة والخلل العقلي والانتحار ...الخ.

أما النوع الثاني من تلك الدراسات فهى التي تختص بدراسة نوع واحد من المشكلات دراسة مستفيضة مركزة كدراسة الجريمة أو إدمان المخدرات بحيث تشمل كتاب كامل أو مؤلف كبير على دراسة مشكلة واحدة فقط.

ويهدف النوع الأول من تلك الدراسات إلى إلقاء الضوء على ظاهرة المشكلات الاجتماعية فتدرس كل مشكلة على حدة من حيث مدى انتشارها والشك الذى تأخذه أو الكيفية التي تعبر بها عن نفسها وأسبابها وأثرها على الفرد والمجتمع والوسائل الكفيلة بالسيطرة على تلك المشكلة.

أما النوع الثاني فهو يتخذ نفس هذه الخطوات مع التركيز على مشكلة واحدة مما يعطي

١- عزة صيام: (١٩٩٥)، مرجع سابق، ص.ص ٦٦-٦٧

٢- محمد الغريب عبد الكريم: علم الاجتماع، القاهرة، دار نهضة الشرق، ١٩٨٠، ص.ص ١٦٤-١٦٦.

الدراسة تركيز واستفاضة أكثر.

ومن مميزات هذا الاتجاه ما يلي:

١- إبراز حجز المشكلات الاجتماعية ودق ناقوس الخطر منبها إلى وجودها ونبذ الفكرة الشائعة لدى عامة الناس من سهولة المشكلات الاجتماعية وإمكان حلها.

٢- الفائدة التي تعود على بعض المشتغلين فى المجالات المهنية العملية كالأخصائيين الاجتماعيين من حيث إمدادهم بمعلومات سريعة ومتعددة من المشكلات التي يحاولون التخفيف من آثارها على المجتمع وأفراده وخاصة في النوع الثاني من الدراسات وإن كانت لا تفيد في إثراء النظرية السوسيولوجية أو المعرفة النظرية من ظاهرة المشكلات الاجتماعية.

أما عن مساوئ هذا الاتجاه فهى تنحصر في ميل تلك الدراسات التى تجزئ الظاهرة بمعنى دراسة المشكلة الاجتماعية المعنية، كظاهرة اجتماعية قائمة بذاتها وليس فى ضوء علاقتها بالمشكلات الأخرى وبالظواهر الأخرى في المجتمع، أو بمعنى آخر بعدم ربطها بإطار نظري شامل يمكن أن تفسر فى ضوئه.

ولقد أوضح هرمان Herman أن هناك علاقة متبادلة بين المشكلات جميعا وهذا يتضح مما يلي:

١- أن الدراسات والبحوث أوضحت أن هناك عناصر وجوانب مشتركة تساهم فى إثارة بعض المشكلات الاجتماعية المختلفة كتفكك الأسرة والطلاق والجريمة والتمييز العنصري.

٢- أن التصنيع ونمو المدن له آثار بالغة كأساس لإثارة مجموعة كبيرة من المشكلات لا يمكن دراسة مشكلة منها بعيدا عن الأخرى.

٣- أن كثير من الدراسات أوضحت أن أساس المشكلات الاجتماعية يكمن فى التغير الاجتماعي فهو يكون سببا عاما مشتركا لجميع المشكلات.

ولذلك يرى هرمان ضرورة عدم الأخذ بمبدأ التجزئة فى دراسة المشكلات الاجتماعية.

٣- مدخل التفكك الاجتماعي: Social Disorganization Approach

ينطلق هذا المدخل أساسًا من بعض الأفكار والتوجهات التي تسلم بأن الحياة الاجتماعية تسير بشكل منتظم وفق مجموعة من القواعد المعيارية التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات فى المجتمع، وهذه القواعد تحدد السلوك المسموح والمفضل والسلوك المستهجن، وهناك مستويات من هذه القواعد المعيارية، وهى ما تعرف بالقوانين والتي تفرض عقوبات معينة تبدأ بالغرامة أو السجن المؤقت أو السجن مدى الحياة، وقد تصل إلى حد الإعدام فى حالة انتهاك هذه المعايير، فالقاتل أو الذي يتخابر ضد أمن الوطن توقع عليه أقصى العقوبة، أما الذي يترك سيارته فى مكان غير مخصص لانتظار السيارات فيعاقب بالغرامة، والمطعم الذى يخالف الشروط الصحية فى أحد المطاعم قد تؤدي هذه المخالفة إلى غلقه وتتفاوت مدة الغلق وفقا لدرجة انتهاك القواعد الصحية.

وهناك قواعد معيارية أخرى ولكنها أقل فى قوتها من القواعد القانونية وهى متمثلة فى العادات والتقاليد والأعراف، والتوقعات المختلفة، فنحن نتوقع مثلا أن تحب الأم طفلها، وان ينفذ رجل الشرطة القانون، وان يصل العامل إلى مكان عمله فى الموعد المحدد ..الخ من هذه التوقعات التي لا نلاحظها طالما أنها تتمشى مع قيم المجتمع المتعارف عليها، وهذه الشبكة من التوقعات المسموح بها اجتماعيا من السلوك الشخصي، تعرف بما يطلق عليه عالم الاجتماعي بالتنظيم الاجتماعي Social organization وتتشكل بواسطة أفراد المجتمع وتؤكد الأداء الفعال لوظيفة المجتمع فى مواجهة التغير السريع غير المتوقع، ويتصرف الناس عادة كما يتوقع الآخرون منهم أن يتصرفوا وفقا للمعايير الأخلاقية التي

تحدد الصواب والخطأ والمستحسن والمقبول ..الخ[١].

وعلى أية حال فإن التفكك الاجتماعي يرجع إلى العملية الأكبر وهى التغير الاجتماعي – فالتغير الاجتماعي كما يقول روبرت بارك Robert Park يؤدي إلى التفكك الاجتماعي، فكل شيء فى حالة تهيج، وكل شيء يبدو انه عرضة للتغير، وأن أى شكل من أشكال التغير ينتج عنه تحول وتبدل يمكن قياسه فى روتين الحياة الاجتماعية ويميل إلى أن يحطم العادات التي يقوم عليها التنظيم القائم، وكل وسيلة جديدة تؤثر فى الحياة الاجتماعية والنظام الاجتماعي لها تأثيرها الواضح فى التفكك، وكل اكتشاف جديد، وكل اختراع جديد، وكل فكرة جديدة تعتبر شيئا مزعجا وقلقا، ومن الواضح أن أى شيء يجعل الحياة أكثر جاذبية وتشويقا يعتبر خطرا على النظام القائم[٢].

فالتغير الاجتماعي يؤدي إلى غياب الانسجام القائم بين الأجزاء المكونة للبناء الاجتماعي والذى كان يعمل على توازنه، وفقدان هذا الانسجام يؤدي إلى حدوث التفكك الاجتماعي الذي يؤدي إلى خلق ممارسات جديدة لم تكن موجودة من قبلن واختفاء الممارسات القديمة لعدم ملائمتها مع الظروف المستحدثة ومن هنا تظهر المشكلات الاجتماعية ولذا فإن الباحث الذي يحاول فهم المشكلة الاجتماعية فى ضوء مدخل التفكك الاجتماعي عليه أن يحدد نقطة الصفر أى تلك النقطة التي حدث فيها تغير اجتماعي، وأن يبحث بتأني فترات الاستقرار الاجتماعي التي سبقت حدوث التغير المؤدي إلى التفكك، وما هى الظروف التي أدت إلى خلق هذا التفكك وأدت بالتالي إلى ظهور المشكلة التي هو بصدد دراستها ومن التساؤلات التي يسعى للإجابة عليها ما يلي[٣]:

١- كيف كانت القواعد والممارسات التقليدية؟

١- محمد أحمد بيومي: (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص.ص٦٤-٦٥.

٢- سناء الخولى: (١٩٨٥)، مرجع سابق، ص.ص١٧٠-١٧١.

٣- محمد احمد بيومي: (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص٦٨.

٢- ما نوعية التغيرات التي جعلت هذه القواعد والممارسات غير فعالة؟

٣- أي من النظم القديمة قد انهار؟ وما مدى هذا الانهيار؟ وما هى الأسباب الجوهرية التي أدت إلى انهياره؟

٤- هل التغير الاجتماعي مستمر. أم يحدث على فترات متباينة، وما هى سرعة التغير؟ وفى أى اتجاه يسير؟ وما هى نوعية هذا التغير تلقائي أم مخطط؟

٥- ما هى الجماعات التي ترفض هذا التغير ولماذا؟ وما هى الحلول البديلة التى تقترحها؟

٦- كيف تتوافق هذه الحلول مع اتجاه التغير الاجتماعي؟

٧- ماذا يمكن أن يحدث للنظم الاجتماعية التي تحظى بالقبو فى الوقت الحاضر عندما يعتريها التغير؟

وإذا كان التغير الاجتماعي يؤدي إلى حدوث تغير فى العلاقات الإنسانية فى المجتمع بما يؤدي إلى ظهور مشكلات اجتماعية إلا انه بمرور الوقت يعود المجتمع إلى تنظيم جديد يوافق الأوضاع الجديدة، ومثال ذلك ما يحدث عند تغير مجتمع قروي إلى مجتمع حضري[١]، فالتحضر يؤدي عادة إلى ضعف فى العلاقات بين الناس فى نفس الجيرة، والساكن فى أي عمارة من المدن الكبرى يعرف هذا حق المعرفة، فقد تمر أعوام دون أن يتعرف على جيرانه فى نفس العمارة، وقد يتعرف على شخص فى النادي أو في العمل ثم يكتشف انه جار له فى نفس الشارع، وقد يمر العيد دون أن يتبادل التهنئة مع سكان نفس المنزل وغير ذلك من مظاهر الفردية والتحوصل الاجتماعي، إلا أن الفرح فى الحى هو فرح للجميع، والخبر الصغير يسرى فى المنطقة سريان البرق، والسم يقرأ فى الطريق كلما مر بجيرانه إلى غير ذلك من مظاهر التمسك الاجتماعي، فالمدينة فى البلاد غير المصنعة تنقسم عادة إلى قسمين كبيرين؛ قسم تطورت فيه العلاقات الاجتماعية فزاد

١- عبد المنعم شــوقي: مجتمع المدينة والاجتماع الحضــري، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٧م، ص.ص١١-١٣.

التباعد بين سكان الجيرة الواحدة، وقسم آخر لا زالت العلاقات الريفية مسيطرة عليه إلى حد كبير، فهو بذلك أكثر تماسكا وترابطا من القسم الأول، ومع ذلك فإن ظاهرة التفكك الاجتماعي السائدة فى بعض أحياء المدينة تقابلها ظاهرة الترابط التخصصي، حيث ما نلاحظه من ترابط بين ذوي المهنة الواحدة، وذوي الميل الواحد، حيث تتكون الصداقات أو علاقات الصداقة من بين ذوي المهنة الواحدة أو بين المهتمين بلعبة أو هواية مشتركة دون مراعاة لقربهم أو بعدهم من الناحية السكنية أى أن هناك ارتباطا تخصصيا أكثر من الارتباط الوظيفية[١].

والتفكك الاجتماعي بصفة عامة يشير لى عدم قدرة النسق الاجتماعي على تأدية وظائفه فى إشباع احتياجات أعضائه حيث لا تحقق أهدافه الجمعية واحد أو أكثر من متطلبات النسق الوظيفية، ومن مظاهر فشل المجتمع أو النسق الاجتماعي فى أداء وظائفه ما يلي:

١- عدم التنشئة الاجتماعية السليمة للأطفال داخل الأسر.

٢- فشل الدور الديني الذي تؤديه دور العبادة.

٣- فشل المجتمع فى أداء وظيفته الاقتصادية من حيث الإنتاج وتوزيعه وتوزيع الثروة.

٤- فشل المجتمع فى تحقيق النجاح السياسي من حيث منع الجريمة والانحراف الاجتماعي بصوره المختلفة وتقديم الخدمات للمجتمع المحلي والدفاع عن الأمة.

٥- ظهور أنماط من السلوك الاجتماعي غير المتمسك بها.

٦- التوترات الشخصية التي تسيطر على النسق ولا يمكن التحكم فيها حيث تتخذ قنوات معينة.

٧- الارتباط غير المتوافق بين النسق الاجتماعي والبيئة التي يقع فيها، سواء من حيث

١- المرجع السابق: ص.ص١٥٠-١٥١.

ضبطها و التكيف معها.

٨- عدم تجانس العلاقات بين الأعضاء ولو إلى الحد الأدنى الضروري للأنشطة ذات القيمة.

٩- عدم إمكانية وصول الأعضاء إلى أهداف تبرر وجودهم بسبب بناس النسق الاجتماعي.

٤- مدخل الانحراف الشخصي: Personal Deviant Approach

إذا كان مدخل التفكك الاجتماعي يحاول فهم المشكلات الاجتماعية من خلال عملية التغير الاجتماعي والانهيار الذي يصيب بعض أجزاء البناء الاجتماعي نتيجة لهذا التغير، حيث يأخذ فى اعتباره عدة أبعاد مختلفة كالأفراد الموجودين داخل النسق، والقيم الموجهة لهذا النسق، والتغير الذى طرأ عليه، والتفكك الذى أصابه، وكيف أن هذا التفكك أدى إلى حدوث مشاكل اجتماعية صاحبت النظم الاجتماعية التي ظهرت، إلا أن أنصار مدخل الانحراف الشخصي يركزون فقط على الأفراد باعتبارهم أساس وجود المشكلات الاجتماعية، حيث أنهم انحرفوا عن معايير المجتمع وقيمه السائدة وهذا الانحراف يتخذ عدة صور منها[١]:

١) عدم القدرة على إتباع معايير المجتمع وقيمه السائدة:

فقد يعجز بعض الأشخاص حسب تكوينهم البيولوجي والاجتماعي عن التمسك بطريقة توافقية بالمستويات المعيارية المقبولة فهم عاجزون بيولوجيا وعاطفيا واجتماعيا، والعاجزون اجتماعيا لا يستطيعون مخالفة المعايير المقررة، وإنما يظهرون عدم قدرة على التعليم وتباع هذه المعايير، فمدمني المخدرات والمشروبات الكحولية ولاعبي القمار مثلا يمكنهم تغيير أنماط سلوكهم المنحرفة، ومعظم هؤلاء الأفراد كانوا يتمسكون فى وقت مبكر

١- محمد احمد بيومي: (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص.ص٦٨-٧٣.

من حياتهم بالمعايير التي كان يقررها المجتمع، ولكن لأسباب ما اجتماعية أو سيكولوجية لم يستطيعوا التحكم فى سلوكهم، وخالفوا توقعات المجتمع بهذا السلوك المنحرف، مثل هؤلاء فى حاجة إلى رعاية اجتماعية وعلاج طبي.

٢) الفشل فى قبول معايير المجتمع وقيمه:

حيث أن فشل الأفراد فى قبول معايير المجتمع وقيمه السائدة قد يؤدي بهم إلى الانزلاق فى ممارسات انحرافية كالغش والكذب والرشوة وخيانة الأمانة والإساءة إلى سمعة الآخرين وإدمان الخمور والمخدرات وممارسة أعمال البلطجة والعنف بصوره المتعددة ...الخ، مع ملاحظة أن هؤلاء الأفراد لا يعتبرون سلوكهم هذا انحرافا بل هو سلوكا مثاليا من وجهة نظرهم، ومن ثم فهم لا يشعرون بالذنب أو العار تجاه هذا السلوك المنحرف، ويصف علماء النفس هؤلاء الأفراد بأنهم يعيشون فوضى أخلاقية نتيجة لفشلهم فى قبول المعايير الاجتماعية، كما أن هؤلاء الأفراد غالبا ما ينخرطون فى جماعات متطرقة ويندمجون فيها بشكل كبير وتتولد لديهم مشاعر الكراهية وعدم التسامح والإيمان الأعمى وولاء القلب الواحد ...الخ.

وتكمن مشكلة الانحراف الشخصي فى أن الشخص يتعرض نتيجة للتغيير الذي يحدث فى حياته إلى مجموعات مختلفة من المعايير والتي قد يكون متعارضة مع بعضها البعض، فقد يكون الفرد منتميا إلى أكثر من مؤسسة كالمؤسسة الدينية والاقتصادية والترفيهية والسياسية ..الخ، وقد يكون اشتراكه فى احد هذه المؤسسات يتعارض مع مؤسسة أخرى، ولكن فى الغالب يستطيع الفرد أن يتكيف مع مثل هذه المواقف ويحدث توافق مع أعضاء الجماعات التي ينتمي إليها، أما إذا لم يستطع التوافق فهنا فقط يواجه الفرد بمشكلة، وفى هذه الحالة يقع الفرد فى صراع القيم أو المعايير، وعلى أية حال فإن الجماعة التي ينتمي إليها الفرد تحدد بشكل كبير سلوكه، ومن ثم ينبغي عند تفسير الانحراف الشخصي الرجوع إلى الجماعات المرجعية التي ينتمي إليها الفرد، فلقد أظهرت النتائج التي أجريت

على صور متعددة من أنماط تكمن فى عدم قدرة الفرد على المشاركة فى العملية الاجتماعية أو الفشل فى عملية المشاركة، وانه حينما يفشل الفرد فى قبول المعايير وينخرط فى السلوك الانحرافي فإننا سوف نجد:

أ – جماعة أخرى لا تتوافق مع معايير المجتمع، ويمثل سلوكها انحرافا ظاهرا، وهذه الجماعة تكون بمثابة المرجع الذى يلجأ إليها هذا الفرد المنحرف.

ب– ثقافة فرعية منحرفة تتفق مع مبادئه ومعاييره التي يؤمن بها أو أجبر عليها.

جـ– التهكم المباشر على القيم والمعايير المقبولة فى المجتمع بوجه عام وهناك مظاهر عديدة توضح لنا صور الخروج عن معايير المجتمع المقبولة بصفة عامة منها انتهاك قوانين المرور، التهرب من دفع الضرائب المقررة، استغلال النفوذ فى القيام بأعمال انحرافية، وتحدث مثل هذه الأفعال الانحرافية عندما يفشل الأفراد فى ضبط أو تعديل سلوكهم حسب المعايير المقررة داخل المجتمع، ومن ثم يخلقون مواقف تتصل مباشرة بظهور المشاكل الاجتماعية.

٥– مدخل صراع القيم أو القيم المتصارعة: Values Conflict

ترتبط القيم الاجتماعية بالمشكلات الاجتماعية، ويظهر هذا الارتباط من خلال تدخل القيم فى موقفين أساسيين هما:

الموقف الأول:

ويتجلى هذا الوقف فى حالة حدوث تعارض أو تناقض بين القيم من خلال تعبيرات الناس والسلوك الفعلي لهم.

الموقف الثانـي:

ويظهر ذلك حينما يكون هناك صراع فى القيم بين التجمعات الفرعية المتباينة فى المجتمع Su-groupings، ومثال ذلك التضارب بين قيم الطبقات الغنية والوسطى والفقيرة فى المجتمع، أو التضارب بين قيم المتعلمين وغير المتعلمين تاو التضارب بين قيم

المتدينين وغير المتدينين وهلم جرا.

وكما يقول فيشتر J. H. Fichter أن أهم ما يؤخذ فى الاعتبار هو أن أية مشكلة اجتماعية يتم تحديدها أو تعريفها فى ضوء التفاوت بين مسوى القيم الاجتماعية ومستوى السلوك الاجتماعي[1].

ويمكن أن نوضح ذلك من خلال:

أولا: المعايير الاجتماعية: Social Norms

وتعد المعايير الاجتماعية أمر جوهري فى أى مجتمع، حيث أنها تحدد مستويات سلوك الناس Standards of behavior التي ترتكز على المعتقدات beliefs والمثل ideals التي يقررها المجتمع، وتعد بمثابة مستوى أو معيار تجاه ذلك السلوك الاجتماعي الذي يقدره الأفراد والجماعات حيث أن تجديد شيئا ما على انه حسن أو رديء أو تحديد حالة معينة على أنها مرغوبة أو غير مرغوبة أمر يرتكز على ما تقرره القيم الاجتماعية، والقيم الاجتماعية دائما تكون خارج متناول الناس، وانها تعد بمثابة شيء ما يكافحون من أجله، ولذلك فهناك فجوة بين القيم الاجتماعية وسلوك الناس فى المجتمع الذي لا يكون متفقا مع تلك القيم بصورة مطلقة، وهذا الموقف يخلق مشكلات اجتماعية، وهذه القضية يمكن أن تنسب إلى القيم الاجتماعية.

ثانيا: انه على الرغم من التأثير الموحد للقيم الاجتماعية على الناس فى المجتمع؛ إلا انه توجد حالات متكررة من الصراع بين مجموعة من القيم ضد مجموعة أخرى، وربما تكون الجماعات فى المجتمع فى حالة منافسة أو ندية من اجل زيادة التأثير أو التحكم فى المجتمع، فقد يحدث صراع بين القيم الدينية من ناحية والقيم السياسية أو الاقتصادية من ناحية أخرى، حيث أن إعطاء الصدقة أو الإحسان للفقراء وتفشى ظاهرة التسول فى ثقافات معينة يوضح مثالا للصراع بين القيم الدينية والاقتصادية، ويؤدي ذلك إلى ظهور مشكلات

1- Ficher, J. K: Sociology, Chicago University of Chicago Press, 1864, p.308.

اجتماعية، فالقيم الاقتصادية المتعلقة باستخدام عمالة الأطفال قد تصطدم بالقيم الدينية والأخلاقية، حيث يؤدي ذلك إلى قطاع كبير من المجتمع يخلق شبابا غير متعلما، هؤلاء الذين يعملون مبكرا، ويتركهم بدون الحصول على فرصة التعليم، وذك يؤدي دون شك إلى خلق مشكلات اجتماعية كجناح الأحداث والبطالة والفقر، ويحدث ذلك فى حالة أي مجتمع ديمقراطي الذي يسمح بأسلوب تتباين فيه القيم، وميكانيزمات تسوية القيم المتصارعة الذى يكون من نتائجه وجود أكبر للمشكلات الاجتماعية الكبرى التي تظهر من خل تصادم القيم، وفيما يلي ثلاث مجموعات كبرى من مشكلات السلوك التي تنبثق من صراع القيم والمعايير وتؤدي إلى خلق مشكلات اجتماعية، وهى كما يلي:

المجموعة الأولى:

حيث نجد أن بعض السلوكيات تعد بمثابة مشكلة تظهر من خلال شخصيات الأفراد فى ضوء توافق خاصية هؤلاء الأفراد التي تكون فى تعارض وتناقض مع القيم الاجتماعية، وتعد الجريمة بأشكالها المختلفة كالسرقة وحرق الممتلكات والتزوير مثالا لهذا النوع من السلوكيات، ومن ناحية أخرى هناك البعض الآخر من السلوكيات تعد بمثابة مشكلة تحت تأثير أنها تفرض نفسها على هؤلاء الأفراد، وتعد البطالة الدورية التي تحدث نتيجة للقوى غير الشخصية مثالا لهذا النوع الآخر من السلوكيات كما هو الحال فى حالة العامل المهاجر.

المجموعة الثانية:

حيث أن السلوك الذي قد يكون فى حالة تعارض مع القيم الاجتماعية ويؤدي إلى خلق مشكلات اجتماعية، وقد يحدث ذلك بواسطة بعض الأفراد، أو بواسطة الجماعات، والسلوك المزعج عقليا يعد مثالا للنوع الأول، أما الجريمة المنظمة فهى مثالا للنوع الثاني.

المجموعة الثالثة:

أن هناك بعض السلوكيات التي تمثل مشكلة تحدث من خلال تعارض هذه

السلوكيات مع احد القيم الاجتماعية الراسخة، ويعد الانتحار مثالا لهذا النوع من السلوكيات، وهناك من ناحية أخرى بعض السلوكيات التي تمثل مشكلة تحدث من خلال التعارض بين قيمتين أو مجموعة من القيم، حيث أننا نجد فى المجتمعات بصفة عام الآراء المجحفة والظالمة بين الجماعات والتي ترتكز على العنصر والجماعة العرقية والطبقة المغلقة، ونجد فى نفس الوقت الجماعة المتسامحة التي تمثل قيما للدور الحيادي المطلق حيث المساواة والمنافسة الحرة وهذا يعد مثالا للنوع الآخر من السلوكيات التي تمثل مشكلة اجتماعية.

وهناك العديد من المظاهر أو الملامح التي تساعد فى توضيح دور القيم الاجتماعية فى خلق المشكلات الاجتماعية فى المجتمع يمكن أن نشير إلى بعض هذه المظاهر، مع ضرورة أن نضع فى اعتبارنا أن هناك ظروف أخرى يمكن أن تؤدي إلى ظهور مشكلات اجتماعية فى المجتمع، ومن أمثلة هذه الظروف أزمة المجاعة، والحرب، والفيضان، حيث يتعرض توازن المجتمع فى ظل هذه الظروف وغيرها للاهتزاز بصورة خطيرة.

وسوف أحاول هنا أن أشير إلى بعض المظاهر التي توضح دور القيم الاجتماعية فى خلق مشكلات اجتماعية فى المجتمع ومنها ما يلي:

أولا: انه طالما أن القيم الاجتماعية تعد بمثابة سببا فى خلق المشكلة الاجتماعية؛ فإن ذلك يعني انه بدون القيم لا تكون هناك مشكلة بالفعل، فالتمييز العنصرين يعد مشكلة فقط فى حالة المجتمعات التيتضع قيمة كبرى على المساواة الإنسانية بصرف النظر عن اللون والعنصر، والعقيدة، وعلى أساس كرامة الإنسان كإنسان، فعلى سبيل المثال كان أسلوب التمييز ضد المنبو١ذين فى النظام الطبقى الهندوسي فى الهند لم يؤد إلى خلق أية مشكلة فى العصور المبكرة، حيث كان يحدث ذلك بصورة متفاعلة صادقة وبشكل تقليدي، ولم يكن هناك تصادم وانتهاك للقيم وظهر صراع بين القيم التقليدية والقيم الجديدة الأمر الذي أدى إلى ظهور مشكلات اجتماعية.

ثانيا: أن القيم الاجتماعية قد تعيق حل المشكلات الاجتماعية، حيث أن صراع القيم المرتبط بالمشكلات الاجتماعية يتمركز حول ثلاثة مظاهر أو مراحل للمشكلة:

١- أن صراع القيم قد يعتبر بمثابة الوجود الفعلي للمشكلة، التي قد تكون موجودة أو غير موجودة.

٢- قد تكون القيم سببا فى عدم الاتفاق على مدخل موحد للمشكلة الاجتماعية، بما يؤدي إلى إعاقة حل المشكلة الاجتماعية الأصلية.

٣- أن الاختلاف فى القيم ربما يؤدي إلى عدم الاتفاق على الأساليب التي يجب إتباعها عند حل مشكلة اجتماعية معينة، بل ويؤدي الاختلاف فى القيم إلى اختلاف فى الأساليب التي يمكن اختيارها لحل هذه المشكلة، فالحل المقترح لعلاج مشكلة اجتماعية معينة قد يكون خرقًا لقيم أخرى، فالقيم الدينية والأخلاقية قد تعتبر فى بعض الأحيان بمثابة عائق للحلول المقترحة للانفجار السكاني.

ثالثا: أنه فى فترات التغير الاجتماعي السريع؛ فإن الناس لا تكون سلوكياتهم متوافقة فى أغلب الأحيان مع القيم الاجتماعية، وذلك بالمقارنة بفترات الاستقرار الاجتماعي، ويمكن أن يكون مرجع ذلك إلى ما يلي:

١- أن المعايير التقليدية العاكسة للقيم الاجتماعية قد تكون غير قادرة على مجاراة السلوك الإنساني، حيث أن السلوكيات الإنسانية تسعى إلى إيجاد تعديلات فى ضوء المواقف من التباين فى معدل التغير بين السلوك والقيم والاجتماعية التي تحدد السلوك، تصبح القيم القديمة غير مفيدة أو غير مجدية فى إرشاد وتوجيه السلوك فى المواقف المتغيرة التي يجب أن تكون قد تم مواجهتها.

٢- انه فى خلال السنوات المبكرة للتنشئة الاجتماعية فى مرحلة لطفولة فإن الفرد يستدمج مجموعة واحدة من القيم والمفاهيم، ولكن حينما يدخل هذا الفرد مرحلة المراهقة فإنه من المتوقع أن يسعى إلى التكيف مع التصارع الموجود فى بعض القيم الأخرى.

٣- انه فى أثناء عملية التغير الاجتماعي السريع تتوقف روابط الاتصال بين الناس، بما يؤدي إلى عجز أو نقص فى الاتصال بين الناس، وهذا النقص أو العجز فى الاتصال قد يمنع تعديل القيم ولمفاهيم لكي تقابل أو تناسب الموقف المتغير.

وعلى أية حال فإنه يمكن القول بصفة عامة أن هناك ارتباط أساسي بين التغير الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية ويتجلى ذلك فى ضوء عدة أساليب أو طرق نذكر منها ما يلي:

١- أن هناك بعض الحالات التي تم تحديدها فى ضوء القيم الاجتماعية القائمة باعتبارها أمور غير مرغوب فيها قد تظهر أن تنبثق، وتتعدل، وتختفى أو تتوارى مع التغير.

٢- أن القيم الاجتماعية التي تحدد المشكلات الاجتماعية ربما تغير نفسها خلال مرحلة التغير الاجتماعي.

٣- قد تعتقد بعض المجتمعات انه من خلال العمل أو الفعل المتواصل المخطط التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية بواسطة التحكم أو التأثير على فيضان أو تدفق التغير الاجتماعي، حيث أن عملية تحديد أو تعريف المواقف أو الحالات التي تؤدي إلى خلاب مشكلات اجتماعية تعد بمثابة مشكلة فإن ما كانا نعتبره فى فترات تاريخية سابقة بمثابة مخاطر طبيعية أو قضاء وقدر كالمرض، والمعدلات المرتفعة لوفيات المواليد، والفقر، والجهل، وسوء التغذية والحوادث التي يمكن تجنبها، والشخص الخارج عن القانون، إن كل ذلك تم تحديده وتعريفه الآن باعتباره مشكلات اجتماعية، فالتغيرات فى الأيديولوجيات والتعليم والعلم الحديث والتكنولوجيا، والتغير فى القيم فيما يتعلق بكرامة الإنسان وقيمه الحياة الإنسانية أدى إلى إعادة تحديد أو تعريف المواقف أو الحالات التي يمكن اعتبارها مشكلات اجتماعية.

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك بعض الجهود المدروسة التي تسعى إلى إعاقة عملية إعادة تعريف أو تحديد المواقف أو الحالات التي يمكن اعتبارها بمثابة مشكلات

اجتماعية، وهناك عدة مبررات لوجود مثل هذه الجهود المدروسة ومنها:

١- أن هناك بعض القيم التي يقدرها بعض أعضاء المجتمع بصورة عالية، ولذا فهم يبذلون قصارى جهدهم فى سبيل عدم فقدانها أو انهيارها تحت تأثير عملية التغير، فمثلا فى المجتمع الذى يقر مبدأ عدم المساواة وترجيح بعض القطاعات على البعض الآخر، يوجد بعض أفراده الذين يؤمنون أو يعتقدون بإخلاص بأن مثل هذه القيم التي تحافظ على بناء هذا المجتمع، هى مصالح لكل أعضاء المجتمع حيث يعتبر الشخص الأدنى منزلة أو مكانة دائما يكون تحت رعاية ولي الأمر أو الأعلى مكانة الذي يلعب دور الأب بالنسبة للسابق، ولذا فإن مثل هؤلاء الأشخاص يسعون للمحافظة على المكانة من خلال الجهود التي تعيق عملية إعادة تعريف أو تحديد الحالات التي يمكن اعتبارها بمثابة مشكلات اجتماعية.

٢- أن الدوافع التي تؤدي إلى إعاقة عملية إعادة التعريف أو التحديد تمثل هذه الحالات قد تكون أنانية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فالأشخاص يهتمون بالمصالح الشخصية للحفاظ على مكانتهم.

٣- أن معارضة أو مقاومة عملية إعادة التعريف للحالات أو الظروف التي تمثل مشكلات اجتماعية قد تكون بسبب جهل هؤلاء المعارضين الذين لم يدركوا أن التغيرات قد تحقق لهم العديد من الامتيازات.

رابعا: إن عملية التحكم والضبط فى القيم المتعلقة بالسلوك الإنساني قد تتقلص تحت تأثير فعالية مؤثرات متعددة حيث أن ذلك يسهم فى خلق مشكلات اجتماعية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه المؤثرات قد تقلل من حدة بعض المشكلات الاجتماعية فى ظروفهم الاجتماعية الكائنة، ويمكن أن نضرب مثالا يوضح الموقفين؛ فالهجرة من الريف إلى الحضر يمكن اعتبارها أنها تخلق مشكلات اجتماعية من ناحية، وأنها فى نفس الوقت تقلل وتخفف من حدة بعض المشكلات الاجتماعية الأخرى.

فالهجرة من الريف إلى الحضر تخلق مشكلات اجتماعية تتمثل فى مدى العزلة التي يعيشها الريف المهاجر إلى الحضر، وافتقاده للعائلة بل وبعض الضوابط الأخرى التي كان يألفها من قبل، هذا بالإضافة إلى المعيشة والحياة فى ظروف الأحياء المتخلفة بين أناس لهم خلفيات ثقافية متشعبة ومتنوعة، كما أن الهجرة من الريف إلى الحضر قد يكون لها تأثير إيجابي من خلال تخفيف الضغط على مساحة الأرض المنزرعة وفى نفس الوقت تحقيق عائد مادي للأسرة الريفية.

خامسا: أن هناك بعض الأشكال الأخرى من السلوك لا تكون على وفاق مع بعض القيم الاجتماعية، وتعد بمثابة عوامل تؤدي إلى خلق مشكلات اجتماعية، فالحراك الاقتصادي فى ظل المشروع الحر للنسق الاقتصادي يؤدي إلى كل من خلق وحل المشكلات الاجتماعية، حيث يحدث مع عمليات التصنيع ارتفاع فى المكانات المهنية وحراك المهن، وتزداد المنافع الاقتصادية، ويتضمن هذا الموقف إمكانية وجود البطالة والضياع أو الفقدان أو الخسارة الاقتصادية، إذا فشلت الصناعة فى العمل بفعالية، أو فشلت فى تحقيق الربح، فالبطالة تخلق مشكلات اجتماعية خطيرة فى أجزاء مختلفة من العالم، وتؤدي إلى ظهور المشكلات الشخصية المتعلقة بعدم الأمان والإحباط للأفراد، كما أن عدد كبير من الناس يعجزون عن مقابلة احتياجاتهم المادية، وتظهر المشكلات الاجتماعية أيضًا فى مثل هذه الظروف لأن الناس فى مثل هذه الحالة يكونون غير قادرين على إنجاز أدوارهم الاجتماعية وتوقعات الدور.

فالأب على سبيل المثال قد يعجز عن تأدية دوره فى إعالة أعضاء أسرته، ومن هنا يصبح من الضروري ن يقوم بمثل هذا الدور كل من أطفاله وزوجته، ومن هنا تظهر المشكلات الشخصية الخطيرة الناتجة عن تعديل دور الأب، إن علمية المرونة فى تعديل الأدوار قد تسهل الموقف، إلا أن ذلك يكون متيسرا على الإطلاق فى بعض الثقافات، حيث يتضمن العار وفقدان الثقة أو الكرامة من ناحية قيادة أو زعامة الرجل للأسرة حيث يصبح

غير قادر على تأدية دوره.

فالعجز عن تأدية الأدوار الاجتماعية المتوقعة قد تعد فى حالات أخرى أكثر من ظروف الفقر الاقتصادي، وأنه ربما يكون كل ناجم عن حقيقة أن نفس الفرد عليه أن يلعب أو يؤدي أدوارا متناقضة، وأنه بسبب ذلك فهو لا يستطيع أن يفعل كل هذه الأدوار صورة فعالة، وقد توجد فى أية ثقافة عدة أيديولوجيات متناقضة أو متصارعة، وأن أية مشكلة اجتماعية توجد عندما يتفاعل الأفراد مع أناس أخرى على أساس الانتماء لأحد الأيديولوجيات، كما أن إيديولوجية المساواة البشرية فى المجتمع التقليدي ذو الطبقة المغلقة قد تسبب صراعات تؤدي إلى خلق مشكلات اجتماعية خطيرة، وهناك مظهر آخر للمشكلات الاجتماعية وهو ذلك الذي يتعلق بالسلوك الذي لا يكون منسجما أو متطابقا مع القيم ويمثل عجزا أو قصورا الأفراد معينين كالأبله أو الأحمق والذهاني أو المضطرب عقليا وانه يجب تعليمهم كيف يلعبون أدوارهم لكي تكون متطابقة مع المعايير الاجتماعية.

ويؤكد العرض السابق أن القيم المتصارعة تعد من أهم المداخل السوسيولوجية التي يجب عدم تجاهلها عند دراسة المشكلات الاجتماعية، فالقيم الاجتماعية فى أي مجتمع هى تلك المعايير والمثل والمعتقدات السائدة فيه، ومن هنا فإننا نجد أن معايير ومثل ومعتقدات المجتمع هى التي تحكم على نوع معين من انواع السلوك بأنه مشكلة أم لا مشكلة، ويؤيد جورج لندبرج هذا المدخل حيث يعرف المشكلة الاجتماعية بأنها "أي سلوك منحرف يتخذ له اتجاها غير موافق عليه من المجتمع إلى الدرجة التي يتخطى بها مثل هذا السلوك حدود تسامح المجتمع – ومثل هذا السلوك الذي يتجاوز حدود التسامح يؤدي إلى فعل عام، يهدف إلى حماية المجتمع واصح المخالف أو الجاني وتحذير كل إنسان من أن الانحراف الذي يتعدى نقطي معين لن يتسامح فيه".

فالمجتمع يضع حدود لسلوك الأفراد ولجماعات بحيث لا يسمح لأي فرد أو جماعة أن تتخطى تلك الحدود وتخرج عليها، وبالتالي فإن المجتمع يمكن أن يتسامح تجاه بعض

أنواع ودرجات السلوك غير المقبول والتي لا تتخطى تلك الحدود التي وضعها المجتمع كحد فاصل لتسامحه.

ويوضح لنا لندبرج النقطة السابقة بقوله: "أن السلوك الذي يمثل مشكلة اجتماعية لا يصبح كذلك إلا فى ضوء علاقته بالقواعد والمعايير التي وضعها المجتمع من حيث مدى التزام هذا النوع من السلوك بتلك المعايير أو مدى خروجه عليها.

فالتزام الفرد فى مجتمع ما بمعايير وقيم هذا المجتمع يقابل بمكافأة المجتمع له فيحصل على مركز اجتماعي مرموق مثلا أو ثروة أو شهرة ...الخ.

أما عدم التزامه بتلك القيم والمعايير والقواعد حينئذ يتسامح المجتمع فى جزء أو درجة من هذا السلوك يحث يكون انحراف الفرد هنا ناتج عن التزام أو امتثال أكثر من اللازم لتلك المعايير ويطلق عليه انحراف مقبول من المجتمع.

أما إذا تخطى الفرد حدوده هذا التسامح، أى الحد الفاصل الذى وضعه المجتمع لتسامحه، حينئذ لن يحظى بتسامح المجتمع، وبالتالي يقع على الفرد نقمة ويطلق عليه "انحراف غير مقبول أو غير موافق عليه من المجتمع"، وهو ما يسمى بالمشاكل الاجتماعية أى أن المشاكل الاجتماعية هى سلوك غير موافق عليه فى كل نظام من النظم الاجتماعية التي وضعها المجتمع، وحدد لها معاييرها، وقواعدها التي يلتزم بها غالبية الناس.

ويوضح لنا لندبرج أن مدى تسامح المجتمع وتقبله للسلوك يتوقف على نوع المعايير السائدة فى المجتمع والزمن الذي يحدث فيه السلوك المنحرف، وبالتالي فإن المشاكل الاجتماعية والانحرافات السلوكية تختلف من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر، فقد يتقبل مجتمع ما أو ثقافة ما شرب الخمر بينما يعاقب مجتمعا آخر مرتكب هذا السلوك عقابا صارما، وكذلك قد يرفض المجتمع سلوكا معينا فى زمن معين ثم يتقبل نفس المجتمع هذا السلوك فى زمن مختلف كتقبل المجتمع الإنجليزي لظاهرة الشذوذ الجنسي أخيرًا بل ويؤكد ليندبرج أن الاختلاف قد يحدث من موقف لآخر، فعندما يقتل شخصا آخر فقد يكون هذا

السلوك حسب الموقف جريمة أو حالة جنون مؤقت أو قتل خطأ أو حادث أو بطولة، وعلى ذلك يشنق القاتل أو يسجن أو يعالج أو يمنح وسامًا.

وحيث أن المجتمعات الحديثة تتميز بالتنوع واللاتجانس الأمر الذي نتوقع معه وجود انساق متعددة من القيم فى المجتمع الواحد لدرجة أن الاتفاق والتآلف يصبح أمرًا صعبا، ومن هنا تبدو أمامنا صراع القيم الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشكلات اجتماعية ويتمثل فى الصراع نحو ما هو الشيء المرغوب وما هو الشيء غير المرغوب، كما ينعكس هذا الصراع فى القيم على عملية تعلم المعايير فقد يعجز أفراد المجتمع فى تقبل المعايير المتفق عليها تحت تأثير تعلمهم لمعايير مختلفة، أو افتقاد المعايير المتفق عليها القدرة على فرض نفسها على الأفراد، فالأحكام القيمية للناس ترتبط – كما سبق أن ذكرنا – بالمشكلات الاجتماعية، حيث أن القيم هى التي تحدد ما هو مشكلة وما هو غير ذلك، فقد تعرف ظاهرة ما بأنها مشكلة، بينما تعرف نفس الظاهرة على أنها وضع طبيعي فى مجتمع آخر وذلك طبقا للقيم السائدة فى كل مجتمع، كما أن القيم تساعد على إيجاد المشكلة وتصبح بذلك أحد العوامل المسببة لها، فمثلا اهتمامنا بالنواحي المالية وحبنا الشديد لاقتناء الأموال والثراء يسعد على خلق جرائم السرقة والسطو على الممتلكات الخاصة أو العامة، وجرائم الاختلاسات والرشاوي ونواب القروض ...الخ.

كما أن تقديسنا لنظام الزواج المونوجومي يجبر الأمر غير المتزوجة على أن تنكر وترفض ابنها غير الشرعي، هذا بالإضافة إلى أن القيم الاجتماعية لها دور هام فى إعاقة وعرقلة حل المشكلات الاجتماعية لأن القيم المتصارعة تؤدي إلى عدم الوصول إلى اتفاق على ما يجب عمله تجاه مشكلة ما فقد يرفض البعض التخلي عن القيم المقدسة حتى ولو كانت تسبب مشكلة اجتماعية بالنسبة لقيم جماعة أخرى.

٦- مدخل التخلف الثقافي: Cultural Lag Approach

ويقصد بالتخلف الثقافي اختلال التوازن فى سرعة النمو بين عناصر المجتمع،

ومثال ذلك التوسع فى التعليم بمعدل اكبر من معدل النمو فى الفرص الاقتصادية بما يؤدي إلى خلق بطالة المتعلمين[١]، وجدير بالذكر أن وليم اوجبرن هو أول تناول هذا المدخل فى كتابه التغير الاجتماعي، حيث يقول "أن الأجزاء المختلفة من الثقافة لا تتغير بنفس الدرجة حيث أن بعض الأجزاء تتغير بسرعة أكثر من الأجزاء الأخرى ونظرا للترابط بين الأجزاء المكونة للثقافة، فإن التغير في ناحية منها لابد وان يحدث نوعا من التكيفات والعلاقات فى النواحى الأخرى"، ويضرب اوجبرن مثلا لتوضيح فكرته حيث يقول "الصناعة والتعليم مرتبطان ببعضهما، والتغير فى الصناعة يؤدي بالضرورة إلى تكيفات من خلال التغيرات فى نظام التعليم، والصناعة هنا متغير مستقل، والتعليم متغير تابع ويتخلف فى غلب الأحيان التغير الحادث فى المتغير التابع عن التغير فى المتغير المستقل، ومن هنا تظهر المشاكل وسوء التوافق وذلك لعدم التساوي بين أجزاء الثقافة فى معدلات التغير، وغالبا ما يكون التغير فى الجزء المادي من الثقافة أسرع من التغير فى الجزء غير المادي ومن هنا فإن المجتمع يتعرض للمشكلات الاجتماعية المختلفة.

ويمكن عرض قضايا هذا الاتجاه كما يلي:

١- التمييز بين نوعين من الثقافة (ثقافة مادية – ثقافة لا مادية).

٢- أن الأجزاء المختلفة للثقافة لا تتغير بنفس بالسرعة أو بنفس الدرجة.

٣- أن الجوانب المادية للثقافة تتغير بسرعة اكبر من الجوانب غير المادية أو الأيديولوجية.

٤- أن المشاكل الاجتماعية تشأ نتيجة التخلف الذى ينتج من محاولة التكيف بين التغيرات المادية وغير المادية وعدم ملاحقة الثانية للأولى.

ويرى هرمان أن المشكلات الاجتماعية تنشأ طبقا لمفهوم اتجاه التخلف نتيجة لعاملين:

١- عبد المنعم شوقي: (١٩٦٧)، مرجع سابق، ص١١.

الأول: حدوث التغير.

ثانيا: حدوث مقاومة ثقافية للتغير.

ويوضح ذلك بقوله: "أننا لو وضعنا فكرة التخلف الثقافة والمشكلات الاجتماعية فى معادلة رياضية فإنها سوق تقرأ كما يلي:

Social problems = change × culture Resistance

مع ملاحظة وضع علامة × وليس + هنا، لأنه لو حدث تغير بدون حدوث مقاومة أو معارضة لهذا التغير أو لأحد جوانبه لما نشأت مشكلات اجتماعية أصلا، لأنه فى هذه الحالة سيكون هناك اتفاق وتوافق بين التغير الذي حدث والنظم الاجتماعية والقيم السائدة فى ذك المجتمع.

والذين يأخذون بمفهوم التخلف الثقافى هذا كأساس للمشكلات الاجتماعية يربطون بين التغير والقيم الاجتماعية السائدة، فكما حدث تغير لابد أن تتغير أيضًا القيم التي يتمسك بها أفراد المجتمع وإلا نشأت المشكلات الاجتماعية، وكلما كانت تلك القيم قديمة وراسخة، كلما كانت المشاكل متعددة ومعقدة وذلك لصعوبة حدوث التغير فى تلك القيم بعيدة الجذور، ولا يشترط فى هذه الحالة أن تتغير كل قيم المجتمع وكل نظمه بنفس الدرجة التي حدث بها التغير، فالنظم والقيم الشديدة الاتصال بالجوانب التي تغيرت هى التي ينبغي أن تتغير بنفس درجة التغير الذي حدث حتى يتفادى المجتمع عدم التكيف ويتجنب المشكلات الاجتماعية ولا يعني هذا أن باقى نظم المجتمع لن تتغير، بل لابد أن تتأثر كل نظم المجتمع وكل قيمة بدرجات متفاوتة.

ويقول أوجبرن أن المشكلات الأساسية للمجتمع الحديث تنتج وسوف تنتج بسبب حدوث تغير غير متحكم فيه – ويرى أوجبرن أن السبب الرئيسي فى المشكلات الاجتماعية هو فشل قيم المجتمع فى التوافق مع جوانب التغير حتى تتحقق أهداف المجتمع، وهذا الفشل في رأيه هو قلب التخلف الثقافي وأساسه، فإذا ما تمسك أفراد مجتمع ما بقيمهم

المقدسة بدلا من محاولة التكيف مع التغير الذى حدث فإنهم سوف يدفعون ثمن ذلك فى شكل مواجهتهم لمشكلات معقدة مستعصية.

٧- مدخل دراسة المجتمع المحلي: The Community Approach

وتتم دراسة المشكلات الاجتماعية فى إطار هذا المدخل من خلال التركيز على إجراء دراسات متعمقة ومركزة لمجتمع محلي معين أو منطقة معينة فى المجتمع خلال فترة أو فترات معينة بحيث يمكن من خلال هذه الدراسة تتبع التغيرات التي تحدث فى شتى مناحي الحياة فى هذا المجتمع المحلي، ونشأة وتطور بعض مشاكله، ومن الدراسات الرائدة فى هذا المدخل؛ تلك الدراسة التي قام بها كل من روبرت لانيد وهيلين لانيد "الميدلتون" وهى إحدى المدن الأمريكية، حيث قاموا بدراستها عام ١٩٧٥ ثم أعادوا دراستها مرة أخرى بعد عشر سنوات من تاريخ الدراسة الأولى.

ومن عيوب هذا المدخل فى دراسة المشكلات الاجتماعية، أن الدراسة المتعمقة لمجتمع محلي معين خلال فترة أو فترات معينة لن يعطينا صورة صادقة عن المشكلات الاجتماعية التي يئن منها المجتمع ككل، حيث أن العوامل التي قد تؤدي أو تؤثر فى المشكلات الاجتماعية ترجع أساسًا إلى البناء الاجتماعي للمجتمع ككل، والى كافة النظم الاجتماعية والاقتصادية التي تسود هذا المجتمع، والى التطور التاريخي الذى مر به هذا المجتمع حتى وصل إلى وضعه الراهن بجوانبه السوية والمنحرفة[١].

٨- مدخل المجتمع العصري:

يرى بعض علماء الاجتماع أن المجتمعات الحضرية العصرية الحديثة لها دور بارز فى إثارة العديد من المشكلات الاجتماعية وذلك نتيجة للعوامل الآتية:

١- انقلاب المجتمع الإنساني من طابع العلاقات الشخصية المباشرة إلى علاقات غير

١- محمد الغريب عبد الغريب: (١٩٨٠)، مرجع سابق، ص.ص١٧٢-١٧٣.

مباشرة وغير شخصية وما ترتب على ذلك من مشكل الضياع الاجتماعي نتيجة لانفصال الفرد عن الوحدات الاجتماعية التي كانت تحمي نموه وتعطيه الأمن والإحساس بالسلام[١].

٢- التعقد التكنولوجي والتغير السريع.

٣- التنوع والتباين والصراع الثقافي.

٤- الحراك الاجتماعي والمنافسة.

وغيرها من العوامل المماثلة التي تناولها كثير من علماء الاجتماع باعتبارها مسببة للمشكلات الاجتماعية، ويؤكد علماء الاجتماع وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية أن التقدم التكنولوجي واتساع نطاق الحياة الحضرية يصاحبه بالضرورة زيادة فى عدد المشكل التي يواجهها الإنسان، بل ويعددون أربعة عشر مشكلة باعتبارها قائمة حتمية لعديد من المشكلات التي أسموها بالعصرية؛ وهى كما يلي:

١- الخلل والاضطراب العقلي.

٢- انحراف الأحداث.

٣- السلوك الإجرامي.

٤- تعاطي المخدرات.

٥- إدمان الخمور.

٦- الانتحار.

٧- الانحرافات الجنسية والدعارة.

٨- التفكك الأسري.

٩- مشاكل التصنيع والعمل.

١- عاطف غيث: (١٩٨٨)، مرجع سابق، ص٣٩.

١٠- الفقر.

١١- الصراع فى المجتمعات المحلية.

١٢- مشاكل الحروب.

١٣- الأزمات السكانية.

١٤- التمييز العنصري.

الفصل الرابع

أنواع المشكلات الاجتماعية

مقدمة

أولا: السلوك المنحرف.

ثانيا: المرض العقلي.

ثالثا: مشكلات التنظيم الاجتماعي.

أنواع المشكلات الاجتماعية(*)

مقدمة:

عندما نحاول تناول هذا الموضوع نجد أن هناك عديد من الآراء المتباينة والتي عرضها علماء الاجتماع، فهناك مشكلات اجتماعية واسعة النطاق؛ أي تلك المشكلات التي تدخل دائرة الاهتمام المجتمع بأكمله، وهناك مشكلات ضيقة النطاق أي تلك المشكلات التي تخص فئة معينة أو شريحة معينة من المجتمع، وهناك مشكلات تعلق بفئات معينة كالأطفال والشباب والأحداث والمساجين والطلاب والعمال ...الخ، وهناك مشكلات تتعلق بمجال العمل أو النشاط كالمجال الأسري والتعليمي والصحي ...الخ، وهناك مشكلات اجتماعية مصدرها يكمن فى عدم إشباع بعض الاحتياجات كما هو الحال فى الدو ل النامية حيث أن إمكانياتها لا تهيئ لها القدرة على إشباع احتياجات أفرادها، وهناك مشكلات قد يكون مصدرها طبيعيا كالذي يحدثه الفيضان أو البراكين أو الزلازل ...الخ، وإن كانت مثل هذه الظروف لا يمكن أن تؤدي إلى مشكلات اجتماعية إلا إذا ولدت هذه المشكلات الطبيعية نوعًا من المواقف الاجتماعية لمواجهة أضرارها والتصدي لها لأنها تشكل خطرا يهدد الوجود الاجتماعي، هنا تبدأ المشكلة الاجتماعية حيث تظهر فى تفكير الناس وتأخذ طابعًا اجتماعيًا يؤدي إلى التضامن والتكاتف لمواجهة التحدي الطبيعي، وخير مثال على ذلك زلزال الثلاثاء الأسود فى تركيا ١٩٩٩، والعدوان الإسرائيلي على أبناء الشعب الفلسطيني عقب مؤتمر القمة العربي المنعقد في بيروت ٢٠٠٢م، ويرى كلير دراك أن هناك خمسة أنواع من المشكلات الاجتماعية هي:

١- المشكلات التي تتضمن الاهتمام المتزايد الذي ينبثق عن الخبرة الجماهيرية، ومثال ذلك مشكلة البطالة التي سادت بريطانيا فى ثلاثينيات القرن العشرين.

*قام بإعداد هذا الفصل د. السيد عوض علي.

٢- المشكلات التي تتضمن مجال اهتمام واسع المدى وتنبثق من خلال وسائل الاتصال الجمعي مثل انحراف الأحداث.

٣- المشكلات التي تتضمن اهتمام جماعات اقتصادية خاصة يهددها المجتمع الكبير، وهنا يمكن النظر إلى التنظيمات الآلية التي تتناقض مع نظام الحوافز على أنها مشكلات اجتماعية.

٤- المشكلات التي تتضمن اهتمام جماعات صغيرة ذات أهداف إنسانية.

٥- المشكلات التي تتضمن أنشطة جماعات الصفوة المختارة والمديرين الذين تصل إليهم المعلومات عن طريق أوضاعهم الاستراتيجية فى البناء الاجتماعي، ومن ثم يستطيعون صياغة المشكلة الاجتماعية.

كما يعرض العادلي تصنيفا آخر للمشكلات الاجتماعية على النحو التالي:

١- مشكلات أساسية: وهى تلك التي تتعلق بعدم كفاية الخدمات المتوفرة المجتمع فى إشباع الحاجات الأساسية بالنسبة لأفراد المجتمع بشكل متكامل مثل نقص المدارس أو المستشفيات عن الحاجات الفعلية للمجتمع.

٢- مشكلات تنظيمية: وهى تلك المشكلات التي تتعلق بأن الخدمات متوفرة فى مناطق معينة بما يزيد عن حاجاتها، وتقل فى مناطق أخرى عن الحاجات، فالمشكلة هنا لا تتعلق بقصور الخدمات أو نقصها بقدر تعلقها بغياب العدالة فى التوزيع لههذ الخدمات.

٣- مشكلات مرضية: وهى تلك التي تتعلق بمظاهر الجريمة المتعددة كالسرقة والتشرد والتسول والأحداث والبقاء ...الخ.

٤- مشكلات مجتمعية: هى تلك المشكلات التي تتعلق بسوء العلاقات بين الجماعات المختلفة فى المجتمع وعدم اهتمام المواطنين بمشكلاتهم وترك أمر هذه المشكلات للظروف.

ويرى روبرت ميرتون –كما سبق أن ذكرنا– أن المشكلات الاجتماعية تنقسم إلى فئتين عريضتين؛ هما:

١– مشكلات التفكك الاجتماعي:

هؤلاء الآخرين يصبحون كذلك نتيجة لتكرار ارتكابهم لبعض أنواع السلوك الانحرافي، وفى الوقت الذي يقيمون فيه علاقات وثيقة مع غيرهم من المنحرفين فى إدمان المخدرات مثلا فانهم يقللون تفاعلاتهم مع غيرهم الذين لا يوافقون على مثل هذا السلوك.

حيث أن الاختلاط مع المنحرفين يمدهم بالدعم وكذلك بمبررات مخالفة القواعد والمعايير، والحماية من القوى التي تحافظ على تلك القواعد والمعايير وهكذا يتوفر لهم الوسط الذى يمكن من خلاله السلوك الانحرافي أن ينمو بدون مراجعة أو نقد[١].

على أية حال فإن عملية تفسير السلوك المنحرف قديمة قدم المجتمع الإنساني نفسه حيث نجد رجال اللاهوت يرجعون السلوك الخاطئ إلى قوى خارقة للطبيعة تعمل من خلال فرد معين، فالسلوك المنحرف مس من الشيطان أو حلول روح شريرة تستحوذ على الأفراد وتفرض عليهم القيام بالسلوك المنحرف.

ولقد حاول سقراط فى معرض حديثه عن الفضيلة والرذيلة التعرض إلى أسباب السلوك المنحرف، وذهب إلى أن الفرد لا يقدم على فعل الشر عن وعي وإدراك كاملين ولكن ذلك يتم نظرا للجهل وانعدام البصيرة، ولو عرف الإنسان الفضيلة لأقدم عليها، فالجهل هو أساس الرذيلة وأساس السلوك المنحرف أما السلوك السوي فمرده إلى العلم.

أما المنظور البيولوجي فإنه يركز على التكوين الفيزيقي للفرد؛ فالسلوك المنحرف ما هو إلا قصور فى هذا التكوين، كما عرض سيزار لمبرورو CesareLambroro (١٨٣٦–١٩٠٩) عالم الإجرام الإيطالي لذلك، ويرى سميث وسلاب أن السلوك المنحرف

١– علي عبد الرازق جلبي، فصـــل بعنوان المشـــكلات الاجتماعية في على عبد الرازق وآخرون، علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩، ص.ص. ٣٩٣–٣٩٧.

ناتج عن اختلال فى وظائف الغدد الصماء حيث أن هذا الاختلال يؤثر في نشاط تلك الغدد زيادة أو نقصا في إفرازاتها.

وعلى أية حال فقد ثبت مدى عقم المنظور البيولوجي وذلك لخلطه بين الوراثة والسلوك المنحرف، هذا بالإضافة إلى أن هذا المنظور اغفل المجال الاجتماعي الذي يعيش فيه الشخص المنحرف الأمر الذي أدى إلى فشله فى رسم صورة للتفاعل القائم بين الشخص المنحرف والمجال الاجتماعي، فالموقف الاجتماعي الذي يتفاعل معه الفرد هو المحدد النهائي للشكل الذى يظهر عليه سلوكه[١].

أما المنظور النفسي فإنه يرى أن هناك علاقة بين السلوك المنحرف والتكوين النفسي والعقلي للفرد، حيث يرى البعض أن هناك علاقة بين الضعف العقلي والسلوك المنحرف، فالذهان هو السبب فى ظهور كثير من الانحرافات خاصة تلك التي ترتكب ضد الأشخاص، ويعد الفصام أخطر الأمراض العقلية وأشدها دفعا إلى السلوك المنحرف[٢]، ويرى البعض أ،ه كلما قل حظ الفرد من الذكاء كان انحرافه اقرب إلى القسوة والتحطيم، فالأغبياء غالبا ما ينزعون إلى السرقة، كما أن الضعف العقلي عند الأنثى غالبا ما يدفعها إلى الدعارة كما يلجأ رؤساء العصابات إلى تسخير ضعاف العقول فى ترويج المخدرات واستخدام الخادمات فى كشف أسرار البيوت تمهيدا لسرقتها[٣].

ويرى أنصار المنظور النفسي أن الشخص الذي يرتكب سلوكا منحرفا ما هو إلا شخص قلق نفسيا، إلا أن هذا التفسير لا يوضح شيئا سوى أن معاناة شخص ما

١- محمد عارف: الجريمة فى المجتمع، ط٢، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨١م، ص.ص١٩٣-١٩٨.

٢- حسن الساعاتي: التحليل الاجتماعي للشخصية، المجلة الجنائية القومية، المجلد الأول، العدد الأول، القاهرة، المعهد القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٥٨، ص٥٧.

٣- محمد سلامه بارى: مدخل علاجي جديد لانحراف الأحداث، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٥.

بالاضطراب جعله يرتكب سلوكا منحرفا[١]، ويقول فولد "أنه ليس من الضروري أن يؤدي الاضطراب النفسي بالشخص إلى ارتكاب السلوك المنحرف، فالأشخاص الذين لا يكونون فى حالة اضطراب نفسي يرتكبون السلوك المنحرف، فالمنظور النفسي يقلل من أهمية البيئة الاجتماعية فى تشكيل سلوك الإنسان وشخصيته، وأن هذا المنظور حين يتناول البيئة الاجتماعية تنحصر اهتماماته فى الوسط المباشر الذي تعيش فيه الشخصية المنحرفة، ولا يتسع اهتمامه بالأبعاد الأكثر شمولا كما تبدو فى البناء الاجتماعي ككل[٢].

ومن هذا المنطلق جاء اهتمام المنظور الاجتماعي من خلال التحليل السوسيولوجي للسلوك المنحرف أكثر من اهتمامه بالشخصية المنحرفة، ويعد ألبرت كوهن واحدا من الرواد الذين تبنوا هذا المنظور حيث يقول "أنه لبناء علم اجتماع للسلوك المنحرف يجب أن تكون نقطة الرجوع هى السلوك المنحرف وليس أنواع الناس، والمهمة الرئيسية التي نواجهها هى التخلص من الفكرة المسيطرة على التفكير السوسيولوجي بن المنحرف هو شخص شاذ أو باثولوجي.

ولقد أكد روبرت ميرتون أن مصدر الانحراف هو البناء الاجتماعي، حيث أن البناء الاجتماعي يولد الانحراف عندما يحدث انفصال بين الأهداف المحددة ثقافيا والوسائل المجازة اجتماعيا (أساليب السلوك) من اجل إنجاز هذه الأهداف، فالأهداف المحددة ثقافيا للنجاح مثلا هى التي يتم إنجازها بواسطة العمل الشاق والإنجاز التعليمي، غير أن هذه الوسائل ليست متوافرة على أساس متساوي أمام الجميع، وأنها لا تساعدهم على تحقيق النجاح رغم عملهم الشاق وإنجازهم التعليمي وذلك بسبب التمييز العنصري، وقد حدد روبرت ميرتون مظاهر الانحراف الناشئ عن الانفصال بين الأهداف والوسائل وهى التي قد تأخذ

1- Reece, Mc. Gee and Others: Sociology, An Introduction, 2nd, N.Y., Holt, Rinhart and Wiston, 1980, P. 145>

٢- السيد عوض: (٢٠٠١)، مرجع سابق، ص٧٥.

احد المظاهر الأربعة المحتملة التالية (التجديد أو الطقوسية، أو الانسحابية، أو التمرد)، وربما كانت القيمة الأساسية فى مقال ميرتون والتي أضافها إلى التحليل السوسيولوجي، أنها وجهت الاهتمام إلى العلاقة بين الانحراف والبناء الاجتماعي، وفتحت الطريق أمام أجيال جديدة من البحث فى علم الاجتماع للانطلاق من هذه الملاحظات نحو إعادة تحديد السلوك الانحرافي[١].

ولقد تبلورت العديد من المنظورات السوسيولوجية التي اهتمت بدراسة السلوك المنحرف نذكر منها ما يلي:

١- **المنظور الايكولوجي** حيث يهتم هذا المنظور بالسلوك المنحرف باعتباره ظاهرة ناشئة عن التغير الاجتماعي، كما يحاول هذا المنظور تفسير الأبعاد الاجتماعية لمفهوم التفكك الاجتماعي تفسيرا عمرانيا، إذ جعل هذه الأبعاد نتيجة لعمليات متتابعة تمر بها المدينة، حيث يفسر الانحراف والجناح على أساس ارتباط السلوك الجانح بأوضاع معينة (ظروف التفكك الاجتماعي) التي تنشأ نتيجة عمليات نمو المدن، ولا ينظر هذا المنظور إلى عوامل انخفاض مستوى المعيشة والجهل والازدحام والسكن غير الصالح باعتبارها عوامل مفسرة للانحراف، وإنما ينظر إليها باعتبارها أعراضًا لنظام انحلالي أى أن المناطق الإجرامية يرجع ظهورها إلى تدهور خصائص ومقومات الضبط الاجتماعي[٢].

ومن الدراسات الرائدة فى هذا المنظور؛ دراسات كليفورشو وهنرى مكاى Clifford R. Show and Henry D. Mokey، ويمكن أن نشير إلى أهم نتائج الدراسات التي أجريت على مناطق الجناحDelinquency Area فيما يلي:

١- هناك ارتباط قوي بين مناطق الجناح من ناحية وإجرام الأحداث من ناحية أخرى.

١- على عبد الرازق: (١٩٩٩)، مرجع سابق، ص.ص٣٩٥-٣٩٦.

٢- محمد عارف: (١٩٨١)، مرجع سابق، ص٤٣٧.

٢- أن ظهور مناطق الجناح ناتج عن الرابطة المحكمة بين هذه المناطق ووجود عدة خصائص معينة كالفقر والحراك السكاني وجرائم المراهقين والتفكك العائلي[١].

٣- تختلف معدلات الجناح من منطقة إلى أخرى وأن المناطق ذات معدلات الجناح العالية ستكون كذلك لمدة طويلة[٢].

٤- أن معدلات الجناح فى المدن الأمريكية تميل إلى أن تكون مرتفعة بالقرب من منطقة الأعمال المركزية التي تكون بها صناعات كثيرة، وتقل وتنخفض كلما بعدنا عن المركز فحركة الجريمة يكثر حجمها فى وسط المدينة حيث التفكك الأسري وكثافة السكان العالية والجيرة المتغيرة الناتجة عن الهجرة منها واليها[٣].

٥- وعن اثر الأسرة المفككة على الجناح ومن خلال مقارنة جماعة المنحرفين بجماعة من غير المنحرفين؛ وجد أن ٤٣٪ من المنحرفين يأتون من اسر مفككة وأن ٣٦٪ من غير المنحرفين يأتون من اسر مفككة[٤].

٦- وعن اثر الصحة السيئة تبين لشو مكاى أن من بين ٥٤٨ حدثًا جانحًا ارتكب ٨١,٨٪ منهم جريمة بالاشتراك مع آخر أو آخرين[٥].

٧- أن إجرام العصابات له جذوره فى الحياة الاجتماعية الحديثة فسلوك البالغين فى المدن الكبرى من شأنه تغذية إجرام الأحداث الذين يختلطون بهم، فالقيم المتصارعة فى

1- Haynes, E. Fred: Criminology, 2nd ed., U.S.A, McGraw, Hill Book Co. Inc., 1935, pp. 44-45.

2- Caldwell, G. Robert: Criminology, 2nd ed., N.Y., The Ronald Press Co., 1985, pp. 249-250.

3- Lewis, John and Other: Criminology, 4th ed., Bombay, The Time of India Press, 1969, pp.420-421.

٤- اوسبون: الماركسية والتحليل النفسي، ترجمة سعاد الشرقاوي، ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٠م، ص١٥٩.

٥- احمد محمد خليفة: مقدمة فى الســـلوك الإجرامي، الجزء الأول، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٢م، ص١٤٢.

الحياة الحديثة تصيب الطفل الناشئ بالتخبط وتشجعه على البحث عن حياة مثيرة يستطيع أن يحقق فيها مركزًا يرضيه فى مواجهة أقرانه[١].

فمنطقة الجناح من نظر شو تظهر من خلال عملية التحضر ونمو المدن وهى تتميز بأن معدلات الانحراف عالية جدا، وأن مبانيها متهالكة، وأحوالها الاقتصادية سيئة للغاية، والتضخم السكاني، وارتفاع معدلات الحركة السكانية، وانتشار ظاهرة الهروب والتغيب عن المدارس، وارتفاع نسبة وفيات الأطفال، وتفشي المرض العقلي، والصراعات الثقافية، وقلة الاهتمام بحل المشكلات العامة، وتدهور خصائص ومقومات الضبط الاجتماعي، وهى باختصار مناطق تتسم بالتفكك الاجتماعي[٢].

وهناك دراسات كثيرة وصلت إلى نتائج مماثلة منها دراسة تراشر Thrasher عام ١٩٢٧ عن العصابة The Gang، حيث تناول حياة العصابة فى شيكاجو والتي يعتبرها تراشر نتيجة طبيعية للتغير الاجتماعية الناتج عن التطور الاقتصادي السريع، وقدوم أعداد كبيرة من الأجانب[٣]، فالأحداث ينحرفون من خلال مشاركتهم فى العصابات، فهم يتعلمون الانحراف من خلال مخالطتهم للآخرين الذين هم جانحين بالفعل، وتتم تنشئتهم على المعايير المنحرفة فى ظروف اجتماعية تعد فيها هذه المعايير السائدة، كما فى العصابات التي تسكن مناطق الطبقة الدنيا فى المدن الكبرى[٤].

٢- **منظرو الثقافة الفرعية الانجرافيةDeviant Subculture**: ويهدف هذا المنظور إلى وصف كيفية ظهور الجماعات الانحرافية فى المجتمع، ونقطة البدء فى هذا المنظور حقيقة مؤداها "أن معايير وقيم الطبقة الوسطى تميل إلى السيطرة والسيادة فى المجتمع، وتصبح تلك المعايير بمثابة مقاييس للأخلاق والفضيلة والعمل والمكانات

١- احمد عوض: علم الإجرام، ط١، القاهرة، دار الثقافة العربية، ١٩٨٥م، ص١١٦.

2- R. G. Caldwell: (1965), Op. Cit., pp. 249-250.

3- Fred, E., Haynes: (1935), Op. Cit., pp. 469.

٤- علي عبد الرازق: (١٠٠٠)، مرجع سابق، ص٣٩٨.

الاقتصادية، حيث انه ليست هناك فرصا متساوية لكل الجماعات فى الوصول إلى تحقيق أهداف الطبقة الوسطى التي تتعلق بالإنجاز والنجاح من خلال الوسائل الاجتماعية الشرعية، ومن هنا تبدأ الطبقات الدنيا والجماعات المنحلة فى تنمية معايير وقيم مضادة لقيم الطبقة الوسطى نظرا لانعدام الفرص المتاحة أمامهم، وتعرف هذه الجماعات بأنه الجماعات إجرامية، وعندما تنتشر بصورة مباشرة فى كل أنحاء المجتمع، فإنهم يكونون ثقافات فرعية منحرفة، ويميل أعضاء هذه الجماعات الذين ينتمون إلى تلك الثقافات الفرعية إلى عمل وضيع، هذا فضلا عن شعورهم بالهزيمة والرفض من قبل الطبقة الوسطى ومستوياتها، فهم يلجئون إلى استخدام الوسائل غير الشرعية لتحقيق الأهداف التي تتمثل فى الممتلكات المالية والرفاهية والسعادة، حيث أن فرص تحقيق تلك الأهداف بالوسائل الشرعية تكاد تكون منعدمة، فالجريمة والانحراف هما أسلوب حياة تلك الجماعات كما أنهما وسائل مصدر الرزق والوجود[١].

ويعتبر كل من البرتكوهنA. K. Cohen فى كتابه الأولاد الجانحين، وولتر ميلر W. Millerفى نظريته الاهتمام البؤريFocal Concern، وكل من كلواردوأوهلنCloward and Ohlin فى كتابهم الفرصة والجنح Delinquency and Opportunity بمثابة رواد لهذا المنظور وهناك شرح واف لنظرياتهما فى كتاب منشور لكاتب هذه السطور بعنوان الجريمة فى مجتمع متغير.

٣- ولقد عرض سذرلاند فى نظريته المخالفة الفارقة تفسيرًا لكيفية أن بعض الناس يصبحون منحرفين فى الوقت الذي لا يكون فيه الآخرون كذلك على الرغم من اشتراكهم فى عدة خصائص اجتماعية كوضع الطبقة الاجتماعية، حيث يقول "أن الفرد يتعلم السلوك الانحرافي من خلال عملية الاتصال، فإذا كانت ارتباطاتنا المنعزلة انحرافية هنا يكون

1- R. L. Horton and other: Social Problems, U.S.A., Learning system Co., 1975, p. 11

الاحتمال قويا بأننا سوف نتعلم القيم والأساليب الانحرافية التي تجعل الأفعال الإجرامية ممكنة ومحتملة[١].

ويحدد سيذرلاند نظريته فى تسع قضايا أساسية هى كما يلي[٢]:

أولا: يكتسب السلوك الانحرافي عن طريق التعليم وليس عن طريق الوراثة حيث انه يتطلب قدرا معينا من المهارة لارتكابه بنجاح.

ثانيا: أن السلوك الانحرافي يتم تعلمه من خلال الاتصال بالآخرين ويحدث هذا الاتصال عادة فى صورة شفوية وقد يحدث من خلال الإشارة.

ثالثا: أن عملية تعلم السلوك الانحرافي تتم على وجه الخصوص فى محيط المجموعات المتآلفة للأفراد من العلاقات الشخصية، أما وسائل الاتصال التي لا تقوم على رابطة مباشرة مع الأشخاص وتعرف بالوسائل غير المباشرة فإنها تلعب دورًا ثانويا فى الدفع إلى الانحراف.

رابعا: تتضمن عملية السلوك الانحرافي الوسائل الفنية لارتكاب الجريمة بالإضافة إلى الدوافع والبواعث والاتجاهات المؤيدة.

خامسا: تكتسب الدوافع والبواعث من تعريفات القواعد القانونية باعتبارها ملائمة أو غير ملائمة، فإذا تقبل الشخص القانون ضد السرقة فإنه عموما لن يلجأ إلى السرقة.

سادسا: يصبح الشخص جانحا بسبب توصله إلى مجموعة تحديدات أو تعريفات تجعله يحبذ ويفضل مخالفة القانون، وذلك بشكل يفوق التحديدات والتعريفات التي تجعله يحب١ذ ويفضل الامتثال للقانون، حيث أن التفاوت بين المكافأة والتكلفة تكفي لتحبيذ السلوك الانحرافي، فالشخص المنحرف متأكد من أن العائد من المكافأة يفوق التكلفة

1- E. D .Stanily: Social Problems; 3rd ed., U.S.A., Allyn and Bacon Inc., 1998, p318.

2- SergDenisof and other: An Introduction to Sociology, 3rd ed., N.Y, MacMillan Publishing Co. Inc., pp. 432-434.

الناتجة عن ارتكاب السلوك المنحرف، وإلا فإنه يقدم على الانحراف إطلاقا.

سابعا: انه يمكن للمخالطة الفارقة أن تتفاوت من حيث التكرار والاستمرارية والكثافة، فكلما زاد الاحتكاك مع منحرفي الجريمة كلما زاد الاحتمال القوى للتعليم وتفضيل ارتكاب الفعل الإجرامي.

ثامنا: تتضمن علمية تعلم السلوك الإجرامي كل الأساليب الفنية التي يحتويها تعلم أى نشاط آخر.

تاسعا: يعد السلوك الإجرامي تعبيرا عن نفس الحاجات والقيم العامة التي يحتويها السلوك غير الإجرامي، ولذا فإنه لا يمكن تفسير السلوك الإجرامي من خلال الحاجات والقيم العامة، فالشخص قد يسرق لكي يحصل على نقود لشراء بدلة جديدة، بينما يقوم شخص آخر بالعمل فى النجارة لكي يحقق نفس الهدف، وكنتيجة لذلك فإن القيم والحاجات المجتمعية المرتبطة بالجريمة تفشل فى توضيحها.

ولقد أكد سذرلاند نظريته فى كتابه "اللص المحترف The Professional Thief" حيث أشار إلى دور الجماعات الإجرامية التي ينتمي إليها الفرد فى استمراره فى اتخاذ الجريمة أسلوبا لحياته، فاللص المحترف يكتسب أساليبه الفنية فى السرقة وينميها عن طريق التعليم الذى يتم بمخالطته للصوص المحترفين، وفى الوقت الذى يكاد يكون فيه اللص المحترف معزولا تماما عن المجتمع فإنه يكون جزءا من عالم الجريمة، هذا العالم الذي يعضد بنسقه القيمي ولشعوره الجمعي المجرم في حياته الإجرامية، ورغم أن اللص لا يكون معزولا تماما عن المجتمع إلا أن مخالطته للجماعات الأخرى لها حدودها التي يحافظ عليها اللصوص المحترفون أنفسهم حفاظا لأمنهم وسلامتهم.

وتبدو أهمية الدور الذي تلعبه الجماعة الإجرامية أيضًا في أن الشخص الذي تقبله الجماعة وتعترف به كلص محترف يصبح كذلك، بينما الشخص الذى لا تعترف به الجماعة كلص لا يعتبر كذلك بغض النظر عن أساليب كسب معاشه، فالجماعة إذن هى التي تحدد

أعضاءها[١].

٤- ويمكن لنا هنا أن نشير لى منظور رد الفعل المجتمعي تجاه الانحراف هذا المنظور يختلف عن المنظورات الأخرى حيث انه لا يسعى للإجابة على التقليدي للمنظورات الأخرى والذى مؤداه: لماذا يصبح بعض الأفراد منحرفي دون البعض الآخر؟ فالموضوع الذي يبحثه هذا المنظور جديد ومغاير حيث يسعى للإجابة عن التساؤل التالي؛ لماذا يخلع المجتمع على بعض الأفراد دون البعض الآخر وصف المنحرفين؟

فهذا المنظور يستند على قضية مؤداها أن العامل الأساسي الذي يؤدي إلى الانحراف هو رد الفعل المجتمعي تجاه الانحراف، وهى لا شك قضية مغايرة تماما لما تم عرضه عن الانحراف، والتي تتلخص فى أن الجهد الذي يبذله المجتمع يعد بمثابة نتيجة أكثر من كونه سببا فى السلوك الانحرافي، فرواد هذا المنظور يعتنقون وجهة النظر العكسية، حيث يسعون إلى توضيح كيف أن المجتمع يخلق الانحراف من خلال ردود الأفعال لأي شخص يكتشف انه كسر القانون أو ارتكب الفعل الانحرافي بطريقة أخرى، فسارقوا المعروضات الذين لم يضبطوا أو يعاقبوا قد يقعون عن هذا السلوك بدون ادنى تفكير فى أنفسهم كمنحرفين، ولكن إذا قبض عليهم وعوقبوا فهكذا يطلق عليهم وصف مجرمين، ومن هنا قد يفكرون فى أنفسهم كمنحرفين[٢].

ولقد عرض ادوين ليمرت Edwin Lemert فى كتابه الباثولوجيا الاجتماعية Social Pathology ١٩٥١ تفرقة بين الانحراف الأولي Primary Deviationوالانحراف الثانوي Secondary deviation، فالانحراف الأولي هو ذلك الفعل الانحرافي المنعزل والمؤقت والذي يتورط فيه كل إنسان، أما الانحراف الثانوي فهو

١- ناهد حسين صالح: العودة إلى الإجرام، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٦٥م، ص.ص٦٤-٦٥.

2- Kenkel, F., William: Society in Action, Introduction to Sociology, 2nded, N.Y., Narber& Row, 1980, p. 536.

عبارة عن سلوك انحرافي يصبح بمثابة وسائل دفاعية وهجومية أو يعبر عن صورة من صور التوافق إزاء مشكلات اجتماعية واضحة أو مستترة خلقها رد الفعل المجتمعي تجاه الانحراف الأولي، وفى ضوء ذلك يكون المنحرف الثانوي هو الشخص الذي يحيا ويتطابق ومنظم حول حقائق الانحراف، وهذا ما نطلق عليه المجرم المحترف أو المنحرف المحترف[١].

فالانحراف الأولي هو كسر للقوانين وانتهاك للمعايير، وفيها لا يفكر الجانحون فى أنفسهم كمنحرفين، ولكنهم يبررون سلوكهم لكي يحصلوا على دور مقبول اجتماعيا، ولكن إذا أصبح هذا السلوك معروفا لدى الآخرين؛ فإن الشخص الذي يرتكب هذا السلوك يسمى منحرفا، ومن المحتمل هنا أن تتغير المفاهيم الذاتية للجانحين، ومن هنا يظهر الانحراف الثانوي الذى يتضح من خلاله دور المجتمع فى خلق المنحرفين من خلال تسمية الناس على أساس فردي واكتشاف الأفعال المنحرفة فى لانحراف الأولي[٢].

ويقول هوارد بيكر H. S. Becher "أننا يمكن أن نحدد الانحراف كمخالفة أو خرق لقاعدة ما متفق عليها، ومن ثم يمكن أن نتساءل من هؤلاء الذين يكسرون القواعد ويعتبر لبحث عن العوامل فى مواقفهم الحياتية وشخصياتهم بمثابة تبرير لتلك الانتهاكات والمخالفات، وهذا الافتراض يبدو وكأنه يتجاهل الحقيقة الأساسية عن الانحراف، التي مؤداها أن الانحراف يخلق بواسطة المجتمع، فالجماعات الاجتماعية من وجهة نظر بيكر هى التي تخلق الانحراف من خلال صنع القواعد التي يمثل خرقها وانتهاكها انحرافا، وعند تطبيق هذه القواعد على من ينتهكونها يصبح من الممكن إطلاق مصطلح خارجين عليهم

1- Shepard, M. Jon and Other: Social Problem, U.S.A, McMillan Publishing Co. Inc., 1978, pp. 389-390.
2- Kenkel, F. William: (1980), Op. Cit., pp.: 547-548.

Outsidersفالمنحرف هو ذلك الشخص الذي طبقت عليه هذه التسمية بنجاح[١]، والفعل يكون منحرفا فقط من خلال رد فعل الآخرين نحوه، فالانحراف ما هو إلا نتيجة لعملية تشمل استجابات الناس الآخرين نحو السلوك، ويمكن أن يكون السلوك انتهاكا للقواعد فى وقت معين ولا يكون كذلك فى وقت آخر.

كما أن السلوك يرتكبه شخص معين قد يكون انتهاكا للمعايير، ولا يكون كذلك إذا ارتكبه شخص آخر، فالانحراف بصفة عامة ليس خاصية لازمة للسلوك، وإنما يكمن فى العلاقة بين ما هو الشخص الذي يرتكب الفعل الانحرافي، ومن هؤلاء الذين يستجيبون نحو الفعل ويسمونه كذلك[٢].

ويؤكد ذلك كاناريكسونKai Erikson حيث يعرف الانحراف بأنه ليس خاصية متأصلة فى السلوك ولكنه خاصية تلصق على السلوك بواسطة بعض الناس للبعض الآخر، فدراسة السلوك المنحرف تنصب على المحيطين بالجاني وليس على الجاني نفسه[٣].

ويوضح اريكسون هذه الفكرة حيث يقول "إن هناك من الناس من يفرطون فى تناول المواد الكحولية، يطلق علي بعضهم وصف مدمنين، ولا يطلق على البعض الآخر هذا الوصف، كما أن هناك من الناس من يتصرفون بطريقة شاذة يودع بعضهم فى المستشفيات ولا يعرفون بهذا الوصف، كما أن هناك من الناس الذين ليست لديهم موارد مالية ظاهرة للإنفاق، بعضهم يتهم بالتشرد ويطلق عليهم وصف متشردين، بينما البعض الآخر لا يطلق عليهم ذلك، فالأساس الذى يعتمد عليه المجتمع فى التفرقة بين من يطلق عليهم لقب منحرفين فى المجتمع وبين هؤلاء الذين يواصلون حياتهم فى سلام هو الطريقة التي من

1- Becker, S. Howard: deviance and the Response of Other, In Henshel, L., Richard and Silverman, A. Robert (eds): Perception in Criminology, U.S.A, Columbia University Press, 1975, p. 392.
2- Ibid, pp: 393-395.
3- Erikson, Kay: The tyranny of label, in enshel, L. Richard and Silverman, A. Robert (eds): Perception in Criminology, U.S.A, Columbia University Press, 1975, p. 398.

خلالها يقوم المجتمع بتنقية الصور المتعددة للسلوك التي تصل إلى علمه[١].

وتقول سامية محمد جابر أن هذا المنظور قدم إسهامات هامة إلى نظرية علم الاجتماع بصفة عامة ونظرية السلوك المنحرف بصفة خاصة ويبدو ذلك واضحا فيما يلي:

١- أشار هذا المنظور إلى ضرورة الاهتمام بالطرف الآخر فى عملية التفاعل بين المنحرفين وغير المنحرفين مما أدى إلى انبثاق دراسات أجريت على فئات اجتماعية وجماعات متخصص فى اتخاذ القرار وصنع القواعد والإشراف على تنفيذها.

٢- كان لهذا المنظور الفضل الأول فى الإشارة إلى ربط الانحراف بالسياسة ودور العملية السياسية فى التجريم.

٣- اشتملت الأفكار التي انطوى عليها هذا المنظور على إشارات ضمنية إلى مسألة التغير الاجتماعي، وخاصة عندما أشارت إلى أن الحكم على الانحراف لا ينطلق من طبيعة الفعل ذاته، وإنما يتحدد بواسطة مجموعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتغيرة، ولذلك فهو معرض للتعديل أيضًا[٢].

ثانيا: المرض العقلي:

يعد المرض العقلي واحدًا من أكثر المشكلات الاجتماعية انتشارا فى المجتمع الأمريكي، ومن أكثرها أيضًا تكلفة، حيث تتحمل ميزانية الدولة أعباء ضخمة للإنفاق على المستشفيات العقلية والعيادات، هذا بالإضافة إلى صعوبة العلاج والجهد المضني والطويل فى التعامل مع المرض العقلي، وما يتطلبه من جهد آخر يكسب ثقة الجمهور وقبولهم للمرض العقلي باعتباره مرضا وأن يعالج على هذا الأساس[٣].

وعلى الرغم من وجود المرض العقلي بصورة مختلفة من قديم الزمان، إلا أنه لم

1- Ibid., pp. 399.

٢- سامية محمد جابر: (١٩٨٤)، مرجع سابق، ص٤٠٤.

٣- على عبد الرازق: (١٩٩٩)، مرجع سابق، ص ٣٩٩.

تجر محاولات لدراسته وفهمه إلا منذ وقت قريب نسبيا، فطبيعة المرض المعقدة، وعدم اهتمام مهنة الطب به جعلت دراسته صعبة والتقدم فيها بطيئا، ومع ذلك ما هو موجود الآن من فكر عن المرض العقلي يمتد بجذوره إلى الحضارة المصرية والبابلية والصينية والهندية.

فمنذ حوالي ٣٠٠٠ق.م كن الاعتقاد السائد بأن الأمراض العقلية ترجع إلى قوى خارجية وأن سببها مس من الجن وتأثير الأرواح الشريرة، وانبثق عن هذا الاعتقاد محاولات علاجية بدائية باستخدام السحر والدين، ففي مصر القديمة ٤٠٠٠ق.م عالج أمنحتب المجانين على اعتبار أنهم "مرضى عقليين" بهدف عودة السلام إلى حياتهم، ومنذ حوالي ١٥٠٠ق.م وصف القدماء المصريين المرض العقلي وسجلوا ذلك على أوراق البردي وكتبوا ملاحظاتهم عن تغيرات مرحلة الشيخوخة تتضمن الاكتئاب وضعف الذاكرة.

وقد تم التعرف على العديد من الممارسات الطبية فى مصر القديمة لعلاج المرض العقلي منها بردية كاهون ١٩٠٠ق.م حيث وضحت هذه البردية الهستريا كأحد مظاهر المرض العقلي، وكان معبد النوم أحد الأساليب العلاجية وكان أمنحتب الذي يعد أول طبيب معروف فى التاريخ يقوم بعلاج هذا المرض باستخدام عدة أساليب منها العلاج بالأعشاب وأحيانا نبات الأفيون[١].

وبعد عدة قرون فى زمن الحضارة اليونانية الرومانية نجد عديد من المساهمات فى تناول المرض العقلي حيث يعد أفلاطون وكتابه الجمهورية أول مرجع فى معاملة المريض العقلي، حيث أكد ضرورة حسن المعاملة والرعاية المنزلية كما ناقش أرسطو العقل والكائن البشري.

وفى سنة ٤٩٠ بعد الميلاد كان إنشاء أول مستشفى للأمراض العقلية فى

١- أحمد عكاشة: الطب النفسي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٨، ص.ص٢١:١١.

أورشليم[١]، ويذكر عكاشة أن أول مستشفى عقلي فى العالم شيد فى بغداد عام ٧٠٥ بعد الميلاد[٢].

أما عن المرض العقلي فى العصور الوسطى فقد عد الفكر الخرافي وانتشر الدجل والشعوذة، ولذا أطلق علي هذه العصور اسم العصور المظلمة، وكان رجال الدين يقومون بمحاولات علاجية تحت اسم العلاج الأخلاقي أو الديني، وتم إنشاء أماكن لحجز المصابين بالمرض وكانت غالبيتها غير مستوفية الشروط الصحية، وكان أسلوب التعامل مع المرض غاية فى السوء حيث التقييد بالأغلال وقد تم بناء أول ملجأ للمجانين سنة ١٤٠٣ فى إنجلترا، وكان يتم عزل المرضى العقليين فى أماكن بعيدة عن المستشفيات المعتادة[٣].

أما عن المرض العقلي فى العصر الحديث فلقد تعدلت النظرة إليه فى عصر النهضة العلمية فمنذ قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ بدأ النظر إلى المرض العقلي باعتباره كأي مرض جسمي آخر، وبدأ الاهتمام بالنظرة الإنسانية إلى المرضى العقليين، حيث أقيمت المستشفيات وتحسنت بيئتها من حيث الرعاية والعلاج ورفعت عنهم السلاسل وأتيحت لهم فرص التنزه والترفيه والعمل والمعاملة الحسنة.

وفى مصر أنشأ كلوت بك سنة ١٨٨٠م مستشفى للأمراض العقلية فى الأزبكية بالقاهرة وكانت تابعة للجيش، وقد نقلت إلى العباسية، وتم تجديدها وتطويرها وتعرف الآن باسم "دار الاستشفاء للصحة النفسية"[٤].

ويرى علماء الاجتماع أن المستشفيات العقلية فى الماضي كانت تلعب دورا تحفظيا Custody لا علاجيا Therapy حيث كان يتم حجز الأشخاص المضطربين عقليا بعيدا

١- حامد زهران: الصحة النفسية، ط٣، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٧، ص٩٦.

٢- أحمد عكاشة: (١٩٩٨)، مرجع سابقن ص٣٩.

٣- المرجع السابق، ص٢٢.

٤- حامد زهران: (١٩٩٧)، مرجع سابق، ص.ص ٩٧-١٠٣.

عن المجتمع وفى ظروف أمن مشددة مثل السجون حيث يخضعون لنظام من الضوابط يساعد على استمرار السيطرة عليهم وإجبارهم على الامتثال لظروف مغايرة للحياة اليومية.

ولقد تمكن عدد من الباحثين فى علم الاجتماع خلال الخمسينات من القرن العشرين الكشف عن بناء المستشفيات العقلية، وتوضيح كيف أن التنظيم الاجتماعي لهذه المستشفيات يؤثر فى المرض وبخاصة فى فرص شفائهم، ومن هنا تأكدت الحاجة إلى ضرورة وجود بديل مختلف تماما عن هذه المستشفيات إذا كان من الضروري توفير العلاج الأصيل، ومن أهم الاقتراحات التي تعد بمثابة بدائل للمستشفيات العقلية ما يلي:

١- إقامة برامج خارجية للمرضى.

٢- الإقامة فى المنزل نصف الوقت بالنسبة للمرضى الذين لا يستطيعون التكيف مع المجتمع.

٣- إنشاء عيادات المجتمع المحلي للصحة العقلية للكشف المبكر عن المرض وعلاج من يعانون من المشكلات.

ولقد أكد الطبيب النفسي توماس ساز أنه ليس هناك وجود لشيء يطلق عليه مرض عقلي Mental Illness فالمرض العقلي ما هو إلا أسطورة The Myth وما ننظر إليه على انه مرض عقلي ما هو إلا مشكلة فى المعيشة، فالمرض العقلي من وجهة نظر ساز ما هو إلا صفة تلصق على أنواع معينة من السلوك الانحرافي، حيث ينظر إلى هذا السلوك باعتباره قرينة المرض العقلي، ويستشهد بالمرض العقلي باعتباره سببا لهذا السلوك، وربما ينطوي ذلك على مغالطة منطقية، ولذا فإن ساز يرفض مفهوم المرض المشتق من الطب حيث أن عجز الكائن العضوي عن أداء وظائفه يتجلى فى مظاهر متباينة يمكن التعامل معها من خلال العلاج الطبي، إلا أن المشكلات العقلي يمكن قياسها بواسطة رجوع الطبيب النفسي للمعايير التي يتوقعها الإنسان من الأشخاص العاديين، وهذه المعايير ليست معايير طبية، وإنما هى معايير اجتماعية ونفسية وأخلاقية بل وقانونية، حيث يمكن الحكم على

العدوانية Hostility المزمنة ووصفه بالمرض العقلي حيث أنها تقوم على انتهاك المعايير الأخلاقية، ومن هنا يقترب تعريف المرض العقلي من تعريف بيكر للانحراف، حيث يرى ساز أن المرض العقلي يوجد عندما ينحرف الناس بطريقة مثيرة فى تفاعلاتهم مع الآخرين، وأن وصف الشخص بأنه مريض عقلي هو لقب يضفيه الآخرون عليه، وكما هو الشأن فيما يتعلق بحالات الانحراف الأخرى، فإن الأشخاص الذي يلقبون بهذا اللقب يتصرفون كما لو أنهم مرضى عقليين.

وهكذا فإن مشكلة المرض العقلي تعد جزئيا مشكلة أولئك الذين حددوها على هذا الأساس، فهى أيضًا مشكلة تعريف، فالمجتمع هو الذي يحدد ما هو السلوك السوي وما هو السلوك المنحرف، وسواء أكانت هناك مشكلة اجتماعية أم لا، ومهما كان نوع المشكلة الاجتماعية فإن ذلك يعتمد على تعريف السلوك الشائع الاستخدام.

ويرى احمد عكاشة أن ما يقوله ساز بالاشتراك مع لانج يطلق عليه النظرية المضادة للطب النفسي، ذلك لأنها ترى انه لا يمكن تفسير الفصام فى إطار طبي، وأن الحل الأمثل شموله تحت الإطار الاجتماعي والإنساني، فالصمام نعت أو لقب يتداوله ويسقطه البعض على الآخر تحت ظروف اجتماعية معينة وهو ليس مرضا بالمعنى الطبي مثل الالتهاب الرئوي ولكنه نوع من الاغتراب يختلف عن الشعور الاغترابي المتداول، فالفصام حقيقة اجتماعية وسياسية، وهو احد أنواع الاغتراب الذي يرتكبه الإنسان فى حق أخيه الإنسان بطريقة وحشية وعنيفة، فنحن ندفع أولادنا نحو الجنون ولا نتحمل التركيبات الأساسية للخبرات الذاتية وعلينا دراسة النظام الاجتماعي وليس الأفراد للوصول إلى تفسير سببية الفصام[١].

ثالثا: مشكلات التنظيم الاجتماعي: Problems of Social Organization

---

١- احمد عكاشة: (١٩٩٨) مرجع سباق، ص.ص٢٥٧-٢٥٨.

لقد استمرت مشكلات التنظيم الاجتماعية تطرح نفسها كقضايا ملزمة تتطلب مزيد من الاهتمام بها وذلك على الرغم من أن هناك اهتمام طاغي بمشكلات السلوك المنحرف فى السنوات الحديثة.

ومن أمثلة مشكلات التنظيم الاجتماعي؛ مشكلات عمالة الأطفال والزواج العرفي، والفقر، والمناطق المتخلفة والتجديد الحضري ومشكلات التعليم والتحصيل الدراسي، والأطفال المحرومين ومشكلة الإسكان الحضري.

ولقد ثبت أن هناك تداخل بين مجموعة المشكلات الاجتماعية الأمر الذي يجعل من الصعب دراسة مشكلة واحدة دون الإشارة إلى غيرها من المشكلات، إلا أن إعطاء الأولوية لمشكلات معينة يجعل منها مشكلات رئيسية كمشكلات الاغتصاب والزواج العرفي والفقر والإدمان والمواصلات والتلوث البيئية وضبط النسل ...الخ، حيث تحظى مثل هذه المشكلات بقدر كبير من اهتمام صناع السياسة الذين يسعون إلى تطوير برامج للتغلب على هذه المشكلات، ونتيجة لذلك توفر الهيئات الحكومية والمؤسسات الخاصة بالتمويل الضروري فى صورة منح للبحث ودراسة المشكلات الاجتماعية أمام العلماء الاجتماعيين.

وحيث أن التنظيم الاجتماعي يعد ظاهرة استاتيكية أو ثابتة فإن التغير الاجتماعية هو المفهوم الوحيد الذي يساعدنا على فهم العلاقة بين المشكلات الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي.

وعن الكيفية التي يؤدي فيها التغير الاجتماعية إلى حدوث مشكلات اجتماعية، يمكن القول أن هناك على الأقل طريقتين رئيسيتين يسبب من خلالهما التغير الاجتماعي حدوث المشكلات الاجتماعية:

الطريقة الأولى:

عندما يظهر سلوك جديد يؤدي إلى اضطراب البناء القائم، ويتحدى القيم الاجتماعية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالأنماط القديمة من السلوك وتحدث مثل هذه العملية

مع ظهور مهارات جديدة ومهن نتيجة للتنمية التكنولوجية وتعد الآلية احد الأمثلة التي تحدث اضطرابا فى انساق العمل القديمة وتهدد المهن القائمة.

الطريقة الثانية:

عندما يحدث –كنتيجة للتغير الاجتماعي– إعادة تحديد جديد للتنظيم الاجتماعي حيث يبدو عدم ملائمة الأدوار القديمة للوقت الحاضر مثال ذك مكانة المرأة والعلاقات الجيلية[١].

الباب الثانى

١– علي عبد الرازق: (١٩٩٩)، مرجع سابق، ص.ص ٤٠٣–٤٠٤.

الفصل الخامس

المشكلات الاجتماعية فى الريف والحضر

الفصل السادس

العنف ضد المرأة .

الفصل الخامس

المشكلات الاجتماعية فى الريف والحضر(*)

تعتبر المجتمعات الريفية فى مصر هى تلك التجمعات السكنية التي ليست عاصمة لمحافظة أو مقرًا لمركز من المراكز الإدارية، ولقد عانى الريف المصري على مدار تاريخه الطويل من ألوان متعددة لمظاهر الاستغلال والظلم الاجتماعي التي مارسها ضده حكام البلاد وأعوانهم والحكام الإقطاعيين سواء من الأجانب أو المصريين، كما ساهم الاستعمار البريطاني بنصيب كبير فى استغلال الريف نظرًا لحاجة المستعمر إلى الموارد الأولية وخاصة زراعة القطن لتشغيل المصانع الإنجليزية(١).

ومن أوجه الاستغلال الذي تعرض له الفلاحون على أيدى قوات الاحتلال الإنجليزي ما اتبعه الإنجليز أثناء الحرب العالمية الأولى من تعسف وقسوة فى جمع اكثر من مليون فلاح للخدمة بالسخرة والتطوع الإجباري مع القوات البريطانية والاستيلاء على محاصيل الفلاحين الزراعية(٢).

ولقد ساد في عهدا لاحتلال البريطاني عديد من مظاهر الفساد التي انعكست أيضًا على القرية المصرية حيث كان المقاول يرشو الوزير حتى يحصل على عقد بشروط مجزية له، وكان الموظف يرشو رئيسه حتى يحصل على ترقية، وكان صاحب الأرض يرشو مهندس الري حتى يحصل على ماء اكثر من حقه، وكان القضاة يصدرون أحكامهم لصالح من يدفع لهم اكثر، وكان شيوخ القرى يحصلون على رشوة لإعفاء الفلاحين من السخرية

---

* قام بإعداد هذا الفصل د. السيد عوض علي.

١- عبد المنعم شوقي: العمل مع المجتمعات المستحدثة، القاهرة، دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٧٧م.

٢- فاطمة علم الدين: التطورات الاجتماعية فى الريف، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٤م، ص١٧٩.

والجندية، أما رجال الشرطة فقد كانوا يأخذون الرشوة من كل من يشاء سوء حظه الاتصال بهم وهكذا كما يقول عالم الاجتماع المصري "عبد المنعم شوقي" تعلم المصريون ومنهم الفلاحون بأن الأمور لا تسير إلا بالرشوة وأن الوساطة هى الوسيلة الفعالة للحصول على الحقوق، وطالما أنا لفلاح لا يملك المال ولا معرفة الكبار للوساطة فأمره لله، حقيقة أنه قد يرشو شيخ البلد أو شيوخ الخفراء أو العمدة أو ضابط النقطة ولكنه لا يمكنه أن يذهب اكثر من ذلك، وأن ما يحدث فى وقتنا الحالي من محاولة الفلاح المصرية فى قضاء بعض أموره عن طريق وساطة احد أعضاء مجلس المحافظة ما هو إلا امتداد لما غرسه الاستعمار البريطاني.

ويمكن هنا عرض أهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع الريفي:

أولاً: المشكلات الاقتصادية:

وتتمثل هذه المشكلات فى المظاهر الآتية:

١- قلة الدخل:

حيث أدى انخفاض أجور الفلاحين وارتفاع إيجار الأرض والبطالة الموسمية إلى قلة دخل الفلاح هذا بالإضافة إلى انعدام وجود مجالات غير زراعية للكسب، وفرص العمل المحدودة وكثرة الإنجاب التي تزيد من عدد الأطفال كفئة مستهلكة غير منتجة مما يقلل باستمرار من نسبة الفئة الوسطى التي تقوم بالإنتاج.

٢- ندرة رأس المال:

إن رأس المال الذي يمتلكه الفلاح يتكون من الأرض والأدوات والمواشي وهو رأس مال ثابت، وأن الحصول على رأس مال سائل يستلزم من الفلاح الاستدانة من المرابين كما أن عدم كفاية رأس المال أو عدم توفره يحول دون الاتجاه إلى الزراعة الكثيفة التي تحتاج إلى رأس مال كبير وعمالة اكثر وفترة انتظار أطول حتى يظهر المحصول.

٣- ضعف الإنتاج:

وهذه المشكلة ترتبط بعدة عوامل منها التمسك باتباع طرق الزراعة التقليدية القديمة، وعدم استعمال الأدوات الحديثة ورفض النصائح والإرشادات القائمة على الأبحاث العلمية والتجارب الناجحة، وعدم كفاية أساليب ووسائل حماية النباتات والمحاصيل والآفات والحشرات التي تفتك بجزء كبير من المحصول مما يجعل المحاصيل الزراعية تعطي إنتاجا أقل من الحد الأمثل.

وكذلك الحال بالنسبة للحيوان والدواجن حيث أدى عدم تربية الأصناف التي تعطي إنتاجا كبيرا فى اللحم أو اللبن وابيض وعدم الدراية بوسائل التربية والتغذية السليمة إلى ضعف الإنتاج الحيواني إلى درجة كبيرة.

٤- الاعتماد على محاصيل معينة:

حيث أن الاعتماد على إنتاج محصول واحد خاصة إذا كان من المحاصيل التصديرية يجعل المنتج تحت رحمة المنافسة والمضاربة فى السوق العالمية وتأثر أسعار المحاصيل بالأسعار العالمية.

٥- فرص العمل المحدودة ونقص الحرف:

وهى تعود إلى تزايد السكان بسرعة اكبر من زيادة الموارد الإنتاجية وإتاحة فرص عمل جديدة وإلى نقص فى التخطيط والتدريب على الكثير من الحرف التي تحتاجها القرية والتي يمكن أن تستوعب الفائض من الأيدي العاملة مثل السمكرة والنجارة والميكانيكا وصيانة الآلات حيث أن القرية اعتادت أن تسد احتياجاتها من هذه الحرف مما هو متوفر فى المدينة.

٦- قلة الاهتمام بنشر الصناعات الريفية والمنزلية:

حيث عانى الريف كثيرا من هذه المشكلة فى الماضى وكان من أهم أسبابها نقص التخطيط لإنتاج الصناعات التي تتفق وحاجة الأسواق وقلة المساعدات المالية التي تقدم لتطوير الصناعات الموجودة والحصول على المواد الخام وتسويق الإنتاج، وكذلك نقص

الأبحاث الفنية اللازمة وبرامج التدريب التي تؤيد إلى الإبقاء على الصناعات اليدوية بشكل متجدد قائم على تطور صناعي وفني يجعل لها طابعا مميزًا يمكنها من الصمود أمام المصنوعات التي تنتجها المصانع الكبيرة الحديثة.

ثانيا: المشكلات العمرانية:

ومن مظاهر هذه المشكلات ما يلي[١]:

- عدم وجود تخطيط عام للقرية وانتشار مساكنها ومرافقها بصورة عشوائية.
- ضيق الطرق وعدم استقامتها مما يعوق حركة السير أو النقل داخل القرية.
- تلاصق المنازل وعدم توفر الاحتياجات المعيشية والصحية ووجود الحظائر داخلها والتخزين على سطحها.
- قلة وسائل المواصلات بين القرى أو بينها وبين المدن.
- عدم وجود طرق ممهدة توصل إلى القرى وتربطها بالطرق الرئيسية.
- عدم توافر المساكن أو الأماكن المناسبة للموظفين أو العاملين بمرافق وأجهزة الخدمات المختلفة من غير أهل القرية.

ثالثا: المشكلات الصحية:

ومن مظاهر هذه المشكلات[٢]:

* انتشار الأمراض المتوطنة ووجود البرك والمستنقعات كمصدر لنشر أمراض البلهارسيا والانكلوستوما والملاريا والدوسنتارياوالتيفود والتبول والتبرز فى مجارى المياه مع استخدام مياهها للشرب أو للاستحمام أو غسل الخضر والملابس.
* وجود أماكن تكاثر الحشرات الناقلة للأمراض كالذباب والبراغيث والفئران مثل أكوام

١- فوزي رضـوان: مبادئ علم الاجتماع الريفي والحضـري، مذكرات جامعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٤، ص.ص٧٢-٧٣.

٢- المرجع السابق، ص.ص٧١-٧٢.

السباخ والفضلات الآدمية والحيوانية فى الطرقات والحظائر والمنازل.

* قلة التهوية بالمساكن وامتلائها بالدخان الناتج عن الأفران المنزلية بما يؤدي إلى الإصابة بأمراض سوء التهوية مثل السل وأمراض الجهاز التنفسي والإنفلونزا.
* الجهل بالأمراض المختلفة وطرق الوقاية منها وعدم الاهتمام بالتحصين ضد الأمراض للوقاية منها.
* قلة الوعي الصحي والتي تتمثل فى عدم الإسراع بالعرض على الطبيب عند الشعور بالمرض حيث يفضل أهل القرية استخدام الوصفات البلدية ووسائل العلاج البدائية كما لا يهتم أهل القرية بأهمية عزل المرضى والمصابين بأمراض معدية أو الإبلاغ عنهم مما يساعد على انتشار هذه الأمراض وإصابة أفراد الأسرة والجيران بها.
* سوء التغذية واعتماد الفلاح على وجبات لا تفي بالاحتياجات اللازمة للجسم مما يجعله عرضة للإصابة بالأمراض الناتجة عن نقص التغذية أو الفيتامينات.
* عدم توفر الخدمات الصحية والعيادات الطبية بالقرى أو قلة الأطباء بها.
* عدم الإقبال على تنظيم النسل وكثرة انجاب الأطفال التي تؤدي إلى ضعف الأم والأطفال.

رابعا: المشكلات الثقافية:

ومن أهم هذه المشكلات ما يلي:

- سيطرة الأمية على غالبية السكان فى المجتمع الريفي وهذا مرتبط بظروف المجتمع وارتفاع تكاليف التعليم وقلة المدارس فى القرى مع وجود التسرب الدراسي بين أبناء الفلاحين بسبب تكدس الفصل الدراسي مع قيام الآباء بتشجيع الأبناء على ذلك للاستفادة بهم فى العمل الزراعي.
- عدم الاهتمام بالمناهج الدراسية وعدم ملائمتها للحياة فى الريف، حيث أن نظام التعليم العام يخلق مواطنا يعرف القراءة والكتابة دون أن يتعلق ما يهم البيئة ويربطه بها ليعيش

فيها كمزارع أو صانع مثقف.

- هجرة المتعلمين والمتعلمات إلى المدينة بعد أصبحوا غير قانعين بحياة الريف.
- قلة مصادر الثقافة والمعرفة فى القرية مثل الجرائد والمجلات والكتب خصوصا تلك التي تناسب مستوى التعليم فى القرية أو قدرات الذين محيت أميتهم.
- عدم وجود القنوات الثقافية الأخرى المتمثلة فى المسرح والسينما، ولا يبقى فى المجتمع الريفي سوى الإذاعة والتليفزيون وقد يلعب هذين المصدرين دورا فعالا فى التنمية الثقافية عند الريفيين، لكنه وفى ظل سيطرة قيم ومفاهيم الطبقة الوسطى المصرية على هذه الأجهزة فإن الإذاعة والتليفزيون يلعبان دورا معاكسا فى تشويه ثقافة أهل الريف، ويبث فيهم عناصر ثقافية مشوهة ومتضاربة مما يفقدهم وعيهم النظري فى الوقت الذي لا يكتسبون فيه وعيا حقيقيا بمشاكلهم وطرق حلها، وبالتالي نجدهم فاقدين وعيهم الثقافي تماما أو على الأقل قابعين فى أسر وعي زائف، وأن افتقاد أهل الريف للوعي الثقافي يهيئ لهم الوقوع فى براثن المفاهيم القدرية والتواكلية وتغلب فيهم الأمراض الاجتماعية والنفسية[١].

خامسا: المشكلات السياسية:

تنبع المشاكل السياسية للقرية المصرية من مصدرين أساسيين:

المصدر الأول: هو التاريخ السياسي القديم للقرية المصرية.

المصدر الثاني: وهو الواقع السياسي المعاصر للقرية المصرية.

فالفلاح المصري منذ أقدم العصور كان خاضعا لسيطرة حكام وملاك تباينت مسمياتهم على مدال التاريخ فمن مالك الرقبة وهو الدولة أو حاكم البلاد فرعون مصر الذى كان يملك كل شيء فى البلاد إلى حكم الأمراء فى عهد الإغريق والرومان والحكم العثماني،

١- سام باسليوس وآخرون: مبادئ علم الاجتماع الريفي والحضري، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٣، ٣٩١.

والمماليك ثم محمد علي وأبنائه والاحتلال البريطاني وما تضمن ذلك من ظل فادح للفلاح المصري من حيث عدم تملكه للأراضي، وتطبيق نظام الالتزام هذا النظام الذي ابتدع فى نهاية عصر المماليك ويقصد به أن يلتزم شخص بجباية الضرائب الزراعية المقررة على قرية أو أكثر ويعطي له عقد الالتزام وأمر إلى مشايخ دائرة التزامه وأهلها بالخضوع لأوامره وتأدية الأموال إليه، وذلك بعد أن يدفع مبلغا من المال مقدما باسم "المعجل" وبعد ذلك يحق له أن يجتهد فى الحصول على المال الذي "عجله" للخزينة، وعلى فوائده التي كان يقرر سعرها هو بنفسه كما يريد، وكان يحصل على ارض غير التي التزمها معفاة من كل ضريبة، يزرعها له أهل سخرة لمنفعته وهى المعروفة "بالأواسي"، ويقول عالم الاجتماع المصري عبد المنعم شوقى أن الضرائب كانت تمثل الصلة الأولى بل الوحيدة أحيانًا بين الشعب المصري وحكامه، وكانت هى المصدر الرئيسي للدخل للدولة فى معظم العصور، ولم يكن هناك عدالة فى توزيع الأعباء الضريبية بين المواطنين، فبينما كان الفلاح منهكا بأنواع لا حصر لها من الضرائب كان الحكام وكبار رجال الدولة لا يكادون يشعرون بها، وكان جزء كبير من دخلها ينفق على حياة البذخ التي كان يحياها كبار رجال الدولة بينما السواد الأعظم من الريفيين يعانون شظف العيش وقسوة الحياة، يضاف إلى ذلك القسوة البالغة فى جمع الضرائب وتوقيت جمعها الذى كان كثيرا ما يختلف مع مواعيد جمع المحصول.

كما يضيف عالمنا الجليل عبد المنعم شوقي أن الفلاحين كان مستبعدين عن المشاركة فى الحكم، حيث أن مشاركة الفلاحين فى الحكم أمر بعيد المنال وبعيد عن التصور فى أى عهد من عهود الحكم منذ قدماء المصريين إلى بداية ثورة ١٩٥٢، ونقصد بذلك حق مشاركة الفلاحين فى حكم القرية، والمقصود بالفلاحين هنا العمال الزراعيين وصغار الملاك.

فلقد كان المستعمر الإغريقي والروماني والغربي مسيطرا فى العادة على الحكومة

المركزية وحكومات الأقاليم تاركا حكومة القرية لكبار الملاك الذين يخضعون الفلاحون لإرادتهم عن طريق القسوة حينا والهيمنة على مقدرتهم لاقتصادية حينا آخر، حتى فى الفترات الأخيرة منذ ثورة عرابي ووصل الكفاح المسلح إلى مرحلة لا بأس بها واضطر الإنجليز تبعا لذلك إلى إشراك المصريين فى الحكم فى مستويات مختلفة، إلا أن الفرصة كانت مواتية لكبار الملاك دون غيرهم وبقى الفلاح الحقيقي بعيدا عن الاشتراك فى الحكم أيا كان لونه أو مستواه، لهذا كله كانت الأمور تسير إما فى صالح المستعمر المستغل أو صالح المالك الكبير المستغل، أما الفلاح فقد كان دائما هو موضع الاستغلال[١].

أما المصدر الثاني وهو الواقع السياسي المعاصر للقرية المصرية ويمكن هنا أن نعتبر ثورة ١٩٥٢ هى البداية الحقيقية لمشاركة الفلاح فى الحكم حيث نصت حكومة الثورة على ضرورة مشاركة العمال والفلاحين بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ فى المجالس التشريعية، إلا أن تاريخ الظلم والحرمان السياسي الطويل على مدار العصور السابقة على الثورة، ساهم فى ترك العديد من الآثار السلبية على الفلاح المصري، حيث اتسمت شخصيته بالسلبية والاتكالية وعدم التمرس على استخدام الأساليب الديمقراطية، بل إن مشاركته السياسية كانت بهدف تحقيق أهداف شخصية لا أهداف عامة، كما نلاحظ فى أوقاتنا الحالية وعمليات انتخاب عضو مجلس شعب أو عضو مجلس محلي ..الخ، هذا بالإضافة إلى أن الفلاح بطبعه لا يثق فى الحكومة وممثليها فهو يقف موقف الريبة ولاشك والتوجس من ممثلي السلطة وهذا ما أدى بالطبع إلى اتساع فجوة الثقة بين الفلاح والحكومة التي تهدف أساسًا إلى تحقيق مصالحه إلا أن الشعارات الهوجاء التي يطلقها بعض المسئولين لتحسين مصالح الفلاح ورفع مستوى معيشته والتي قد ينخدع لها بعض البسطاء من الفلاحين ثم يفاجئون بما يتسم به هؤلاء المسئولين من كذب وخداع وتضليل فن ذلك كله

١- عبد المنعم شوق: (١٩٧٧)، مرجع سابق، ص٩٥-١٢٧.

يؤدي إلى اتساع فجوة الثق ة بين الفلاحين والحكومة.

سادسا: المشكلات الإجتماعية:

وتتمثل هذه المشكلات فيما يلي:

أ – تفشي بعض العادات والتقاليد التي تحد من التطور وتعتبر معوقًا للتنمية ومن هذه العادات والتقاليد الفهم الخاطئ لحق القصاص فى الإسلام بما أدى إلى تفشي ظاهرة الأخذ بالثأر، وكذلك تفشي ظواهر التعصب القبلي الدينين والتمسك ببعض الأمثال الشعبية التي تشجع على السلبية والتواكل، وعلى سبيل المثال فإن من طبيعة المجتمع القروي أن يحول دون خروج المرأة إلى العمل خوفًا من مشاركتها فى الحياة ونضج وعيها حيث يقولون فى أمثالهم (اللى تخرج من دارها يتقل مقدارها) كما يقولون (قعدتي بين اعتابي ولا قعدتي بين احبابي) كما أن هناك أمثلة تشجع على عدم الإقبال على العلاج الطبي والاستفادة من التقدم العلمي فى هذا المجال حيث يقولون (اسأل مجرب ولا تسأل طبيب).

ب– تفشي بعض القيم السلبية التي تعد احد المقومات الأساسية أمام تنظيم الأسرة ومكانة المرأة فى المجتمع الريفي ومن بين هذه القيم والمعتقدات ما يلي:

١– التباهي بكثرة إنجاب الذكور:

حيث نجد فى الريف تفشي المثل القائل "العزوة حلوة" حيث أن الأولاد يمثلون قوة إنتاجية من ناحية واجتماعية من ناحية أخرى، فهم قوة إنتاجية لأنهم يقومون بكثيرة من العمليات الزراعية منذ طفولتهم، وهم أيضًا قوة اجتماعية لدورهم فى تحقيق هيبة العائلة ومكانتها وسطوتها فى المجتمع القروي، وينسى أهل الريف أو يتناسون أن التفاخر فى القرن الحادي والعشرين ليس بالعدد وإنما بنجاح الأسرة فى تأدية دورها فى إعداد الأولاد وتربيتهم فى ضوء متطلبات عصر التكنولوجيا والعولمة، كما أن تحقيق الهيبة والسطوة والمكانة لم يكن إطلاقا بكم الأولاد بقدر ما يكمن فى كيفية إعداد هؤلاء الأولاد خاصة وأن

الدولة أعطت للقانون والنظم السائدة فى المجتمع القوة فى حماية كافة الأسر على حد سواء.

٢- تفضيل الذكر على الأنثى:

ويكون هذا التفضيل مبني على عدة أسس ما زال يؤمن بها كافة أفراد المجتمع الريفي ونحن فى أوائل القرن الحادي والعشرين ومن هذه الأسس أن الذكور يحافظون على اسم الأسرة فى نسلها، كما ن ميراث الذكر ضعف ميراث الأنثى فهم بذلك يحافظون على ملكية الأسرة بعكس الأنثى التي تنقل ملكيتها إلى أسرة زوجها وهناك العديد من المظاهر التي يمكن أن نشاهدها فى بعض الأسر الريفية والتي تدعم هذا التفضيل أن النساء يتناولن طعامهن بعد الرجال، وغالبا ما يكون اقل منه فى المقدار، فالرجل يعمل وينتج أما المرأة فدورها واهن وضعيف، وهناك من الأمثلة السائدة فى ريفنا المصري تؤكد على مبدأ التفضيل منها "من كثرت بناته صارت الكلاب صهراته، أم الغلام تستاهل الإكرام، يجعل عزوته رجاله"، إلا أننا يجب أن نذكر أهل الريف بأن تعليم الفتاة وخروجها لى العمل جعلها تتساوى مع الفتى فى شتى مجالات الحياة بل وفى كثير من الأحيان تتفوق عليه فى مجال التعليم والعمل، فالفتاة قبل زواجها وبعد دخولها فى مجال العمل تساهم فى ميزانية أسرتها، هذا بالإضافة إلى دور الفتاة بعد الزواج فى المساهمة فى تدبير ميزانية أسرتها الجديدة بالمشاركة مع زوجها.

٣- الاعتقاد فى أن الابن الوحيد يجب أن يعوض ما لم تقدر عليه أمه:

حيث يعتقد أهل الريف أن الابن أو الابنة الوحيدة أن يسعيا بقدر الإمكان إلى زيادة الإنجاب وذلك تعويضا عن ما لم تقدر عليه أمهما ... ويجب أن نذكر أهل الريف أن القدرة على الحمل من الأمور التي لا تورث، وانه يجب أن تعطى للنشء الجديد الحرية فى كيفية تكوين الأسرة وفى تنظيم الإنجاب طبقا لظروفهم.

٤- الاعتقاد فى أن تنظيم النسل تدخل فى مشيئة الله وكفر به؛ ويسود هذا الاعتقاد فى المجتمع الريفي المصري حيث أن معظم أفراده لا يخططون لمستقبل حياتهم وإنما يتركون أمورهم للحظ والمصادفة، ولذا فإن دور الوعي والإرشاد الديني هم جدا في بيان أحكام الدين الحنيف الحقة فى هذه الأمور، فالدين الإسلامي حض على استخدام العقل والتفكير والعلم فى تخطيط حياة الإنسان وبذلك الجهد والعرق في سبيل كسب العيش ولا تعارض مطلقا بين تعاليم الدين واتخاذ الإنسان ما يراه فى مصلحته ويحقق صحة الأم ويتناسب والإمكانيات الاقتصادية للأسرة.

٥- الاعتقاد في أن المحافظة على الزوج لا تتم إلا بكثرة الإنجاب: حيث يسود هذا الاعتقاد بين النساء الريفيات ويبررن ذلك بأن كثرة الإنجاب كفيلة بأن تستهلك الموارد الاقتصادية للزوج التي لا تجعله يفكر فى الزواج مرة أخرى، بل ويسود بينهن المثل الشعبي "قصقصى ريش طيرك ليلوف بغيرك"، وتتم هذه المقولة عن طريق استنفاذ موارد الزوج الاقتصادية بالصرف على الأولاد الكثيرين، وهذا بالطبع اعتقاد خاطئ لأن الفيصل فى تفكير الزواج بزوجة أخرى ليس مجرد اقتصاديات الزوج بل قد تكون اقتصاديات الزوجة الجديدة من العوامل المؤثرة فى الزواج علاوة على زوجته، كما أن زيادة مسئولية الأعباء إلى الدرجة التي تثقل كاهل الزوج وتفوق طاقاته الاقتصادية قد تضطره إلى الهروب من الحياة الزوجية، خاصة وأن مسئوليته الشرعية لا تتعدى ربع أجره أو مرتبه، وكما يقول مثل آخر يعارض المثل الأول "إذا كنتى عايزة جوزك يطير خلفي له عيال كتير".

وهنا نعرض بعض العوامل والمتغيرات التي إن فكرت فيها الزوجة العاقلة جعلها لا تقبل على الإنجاب بكثرة حتى يمكن أن تحافظ على زوجها.

ومن هذه التغيرات:

- لا تتمكن الزوجة بكثرة الإنجاب وتكراره من المحافظة على قوامها وجمالها وصحتها،

كما أن ذلك يتطلب رعاية عدد كبير من الأولاد وهذه الرعاية تؤثر بلا شك فى صحة الأم الجسمية والانفعالية والعاطفية وينعكس ذلك على علاقتها بزوجها.

- لا تجد الأم مع العدد الكبير من الأولاد وقتا مناسبا لتراعي مصالح زوجها اللهم إلا إذا أهملت مصالح أولادها.
- المشكلات والمضايقات الاقتصادية والمالية الناشئة عن عدم كفاية الدخل وعدم توازنه مع متطلبات الكثرة العددية تقضى على إمكانية محافظة الزوجة على زوجها.
- كثرة الإنجاب تؤثر تأثيرًا سلبيا على صحة الأم مما يستلزم بندا خاصا لعلاجها ورعايتها الطبية.

إذا فالنجاح والاستمرارية للأسرة وتماسكها واستقرارها لا يتحقق بالكثرة العددية بل قد تكون هذه الكثرة سببا فى انهيارها وتصدعها.

٦- الاعتقاد فى أن الأولاد مصدر رزق للأسرة:

حيث أن أهل الريف بصفة عامة يعتقدون في أن الأولاد مصدر رزق للأسرة بزيادة عدد الأولاد تسهل له عملية فلاحة الأرض إذا كان مالكا لها، أما إذا كان عاملا أجيرًا فإن زيادة عدد الأولاد تمكنه من أن يزيد من دخل الأسرة من خلال تشغيلهم فى العمليات الزراعية، إلا أن الواقع الذي قد يجعله أهل الريف يؤكد أن زيادة عدد الأولاد تعد تكلفة لا يقابلها عائد إلا بعد مدة طويلة خاصة بعد إلزامية ومجانية التعليم الأولي، ومن الواجب على الباحثين فى كافةالأمور المتعلقة أن يذكروا أهل الريف بهذه الحقيقة.

فالأسرة لكي تؤد واجبها على أكمل وجه خاصة فى عصر العولمة لابد من الآتي:

- حسن اختيار طرفيها كل منهم الآخر.
- إدراك كل من طرفي الأسرة لواجباتها ومسئولياتها فى الكيان الأسري.
- توفير مصدر الدخل اللازم لتوفير الضروريات اللازمة لحياة الأسرة والتخطيط السليم لأوجه إنفاق هذا الدخل مع العمل على أن يكون هناك رصيد مدخر لمواجهة الطوارئ.

- تزويد طرفي الأسرة بالمعلومات الأساسية فى مختلف نواحي الحياة الأسرية وعلى الأخص الثقافة الجنسية، الثقافة الصحية، نفسية الطفل وأسس تنشئته ورعايته صحيا وعقليا ونفسيا واجتماعيا، وكذلك ما يرتبط بالوجبات الغذائية المتكاملة فى حدود إمكانيات الأسرة، الإصلاحات المنزلية البسيطة وكذلك الإسعافات الأولية.
- إيمان طرفي الأسرة بأن الحياة الزوجية تتطلب التعاون والتراحم والتواد بين طرفيها وأن يعمل كل منهما بإيجابية على إسعاد الآخر وإزالة العقبات لاتي قد تعوق الاستقرار والتماسك الأسري.

هذا ومن بين الأهداف التي تكمن وراء إقامة وتكوين الأسرة إنجاب الأولاد وتنشئتهم وإعدادهم للحياة حفاظًا على الجنس وأداء لرسالة متتابعة منذ بدء الخليفة، إلا أن الإنجاب لا يجب أن يكون الهدف الرئيسي للأسرة ولا أن يغالى على تقدير أهميته بحيث يحجب الأهداف الأخرى وأهمها المودة والرحمة والتعاون والألفة والمعاشرة الحسنة والحياة المريحة للطرفين، كما أن هذا الإنجاب لا يجب أن يتجه إلى العدد بالكثرة؛ وإنما إلى الملائمة بين إمكانيات الأسرة والمجتمع اقتصاديا واجتماعية وصحيا ...الخ، ويوضح العدد الذي يمكن للأسرة إنجابه، أن تنظيم الإنجاب له اكبر الأثر فى حياة الأسرة وتخطيط مستقبلها.

ومما هو جدير بالذكر هنا هو أن الميل إلى كثرة الإنجاب وزيادة عدد الأولاد تتناسب عكسيا مع المستوى الثقافي لطرفي الأسرة، فالأسرة الأكثر ثقافة أكثر إحساسا بالمسئولية وبالتالي أعمق إيمانا بأهمية تنظيم الإنجاب من الأسرة الأقل ثقافة والتي تدرك إدراكا حقيقيا لمسئوليتها فى إعداد أطفالها للحياة إعدادًا سليمًا يتفق وتطور هذه الحياة[1].

وهناك العديد من المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الريف المصري بصفة عامة وفى صعيد مصر بصفة خاصة منها مشكلة التعدي على الأراضي الزراعية تلك

١- حسن همام: علم الاجتماع وقضايا في علم الاجتماع الريفي، كفر الشيخ، مطبعة الأصدقاء، ١٩٩٧.

المشكلة التي أدت إلى خلق العديد من المعوقات أمام التنمية الزراعية فى تحقيق معدلات سريعة للنمو والتي خصص لها الكاتب دراسة مستقلة؛ ومنها أيضًا مشكلة الثأر والتي اعتقد البعض أنها فى سبيلها إلى الاندثار إلا أن كارثة بيت علام بجرجا التي وقعت فى تمام الساعة السابعة صباح يوم السبت الموافق ١٠ أغسطس ٢٠٠٢م، والتي راح ضحيتها ٢٢ فردًا من عائلة واحدة أمر يجعلنا نعيد النظر فى دراسة هذه المشكلة فعلى الرغم من أن الثأر تصرف انفعالي يقصد به إزهاق الروح وبدافع الانتقام الغريزي يقوم به فرد أو أكثر من أقرباء المجني عليه ضد الجاني أو أكثر من الأقربين إليه، إلا أن الثأر فى حقيقة الأمر نظام اجتماعي حيث أن المجتمع كله يعترف بحق الرد العدواني المماثل طبقا لشروط معينة، ولقد خصص الكاتب لهذه المشكلة أيضًا دراسة مستقلة.

ثانيا: مشكلات المجتمع الحضري:

مقدمة:

يختلف ساكني المدن عن ساكني الريف فى عدد من الطرق والأساليب، فساكني المدن لهم مستويات مرتفعة من الدخل والتعليم، وحراك اجتماعي أكبر، وأسر صغيرة الحجم، وتنوع أكبر، وزواج أقل استقرارا، ومعدلات أعلى فى إدمان الخمور وتعاطي المخدرات والانتحار والمرض العقلي.

وهناك فرق واضح بين الحضرية Urbanism والتحضر Urbanizationفمصطلح الحضرية يشير إلى نظام للمعايير والقيم وإلى مستوى الأفراد فالمعتقدات والاتجاهات والسلوك[1]، ويرى لويس ويرث Louis Wirth أن الحضرية يمكن تحديدها كطريقة للحياة، ووضع الحجم، والكثافة، وعدم التجانس فى الاستقرار والثبات،

1-Mannel Castells, "Theory in Urban Sociology", in C.G Plckvance, "Urban Sociology, Critical Essays", London: Tavistocks Publications Ltd., 1977, p. 65.

وهى أساس المعيار الذي يجب أن يستخدم فى تحديد الحضرية[١]، أمام التحضر يمكن تعريفه بأنه العملية التي يتم بها زيادة سكان المدن عن طريق تغير الحياة فى الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية، أو عن طريق هجرة الريفي إلى المدن الموجودة، ويشمل ذلك التغيرات التي تحدث لطبائع وعادات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا للمعيشة فى المدن[٢]، وفى الحقيقة فإن التحضر فى الحالة الأولى – أى عن طريق تغير الحياة فى الريف – ليس بالمشكلة الكبرى إذا قيس بالتحضر عن طريق الهجرة لأن التحضر فى الحالة الأولى يحدث تدريجيا وبذلك يسهل على الريفيين التكيف فى الحياة الجديدة، أما فى الحالة الثانية؛ وهى هجرة الريفيين إلى المدينة فإن هذه الحالة يصاحبها فى اغلب الحالات هزة نفسية وصدمة ثقافية Cultural Shock تترك المهاجر قلقا حائرا مبلبل الفكر مما يؤثر فى عمله وإنتاجه بقدر كبير[٣]، وعلى أية حال فإنه يمكن القول بأن للحضرية مدلولا استاتيكيا حيث ينظر إليه كطريقة للحياة، فى حين أن للتحضر مدلولا ديناميكيا حيث يعرف كعملة تحويل المناطق الريفية إلى مناطق حضرية أو العملية التي يتم بها زيادة حجم سكان الريف الذين يأتون للمعيشة فى المدن[٤].

والحضرية كما يقول "مارشال كلينارد" هي أسلوب فى الحياة يصاحبه عادة مجموعة من الخصائص كالفردية والتغير الثقافي السريع ولمادية المفرطة والانهيار فى وسائل الضبط غير الرسمية، وقد ترتبط هذه السمات بالتحضر الذي ينتج عن تركز السكان وتوطن الصناعة، والحضرية لا ترتبط دائما بالتحضر على الرغم من أن هناك مناطق ريفية

1- Josef Gugler and Willam, G. Elanagen, "Urbanization and Social change in West Africa, U.S.A. Cambridge University Press, 1978, p19.

٢- عبد المنعم شـــوقي: مجتمع المدينة الاجتماع الحضـــري، ط٥، القاهرة، مكتبة القاهرة، ١٩٩٧، ص٢٣.

٣- المرجع السابق، ص.ص١٠١-١٠٢.

4- Steven Vago; (1989), Op. Cit., p. 137.

تحيطها مدن كبرى ولكنها لا تمثل فى الواقع سوى عدد ضئيل من هذه السمات، كما أن المدينة فى حد ذاتها قد تتباين فى درجة توفر السمات الحضرية فيها، ولقد أدت الحضرية إلى التحول فى العلاقات الاجتماعية فى مختلف أنحاء العالم، وأصبحت المرأة الحضرية تتمتع بقدر كبير من الاكتفاء الذاتي مطالبة بتحقيق المزيد من المساواة بالرجل، كما أنها أصبحت غير قانعة بالأدوار التقليدية للأسرة، كما أدت الظروف الحضرية إلى معاناة كبار السن للهامشية والاغتراب، حيث يفقد كبار السن مكانتهم وأدوارهم تلك التي كان تحقق لهم الشعور بالهيبة، وهذا ما أثبتته كثير من البحوث والدراسات السوسيولوجية، ولقد حطمت الحضرية كثيرا من النسق العائلي التقليدي وخلقت جماعات جديدة ترتكز على أسس عديدة كالعمر والمهنة والتعليم، كما أنها ساعدت على ظهور الثقافات الفرعية للمراهقين التي تختلف غالبا عن ثقافات الأسرة والمدرسة، ومن خلال الآثار التي نجمت عن الحضرية يمكن أن نجد تفسيرًا مقنعا للجرائم التي يرتكبها الشباب.

ولقد كشفت الدراسات المعنية بتأثير الحراك المكاني على السلوك المنحرف عن إحدى المشكلات التي يعاني منها المجتمع الحضري؛ حيث أشارت إلى أن العامل الأمريكي يميل إلى تغيير محل إقامته ثماني مرات خلال حياته، وأن هناك اثنين من ثلاثة يهجرون تمما المجتمع الذي نشئوا فيه، ولا شك أن الحراك المكاني حتى فى حالة كونه داخل المجتمع يتضمن غالبا فقدان الأهل والأقارب والجيران ومن ثم يواجه الأطفال والراشدون معايير وأدوارا جديدة، وهنا يتحتم عليهم التوفيق بينها وبين تلك التي ألفوها من قبل[1].

تاريخ المدن: History of Cities

تعد المدن الكبرى ظاهرة حديثة نسبيا، حقيقة أن التاريخ القديم يحدثنا عن بعض المدن مثل أثينا وروما والقدس وإسطنبول، ولكن بالمقارنة بالمراكز الحضرية المعاصرة فإن

1- Marshall, B. Clinard: "Sociology of Deviant Behavior", N.Y. Holt, Rinhart Winston, 1961, pp.57-59.

هذه المدن تبدو صغيرة، فمثلا فى عام ١٤٠٠ كانت لندن اكبر مدينة فى أوروبا وكان عدد سكانها ٣٥ ألف نسمة[١]، اليوم مدينة نيويورك بها أكثر من ٧ مليون مواطن، وإذا ما أجملنا عدد سكان ضواحي مدينة نيويورك سيصبح عدد سكانها أكثر من ٢٠ مليون مواطن[٢]، ولقد ازداد عدد المدن فى الولايات المتحدة الأمريكية تحت تأثير ظهور الثورة الصناعية، فحتى القرن التاسع عشر كانت الولايات المتحدة الأمريكية عبارة عن دولة ريفية يعيش فيها اغلب السكان ويعملون فى مزارع صغيرة، وأن مدن قليلة كانت أساسًا بها أسواق.

وفى القرن الثامن عشر والتاسع عشر ازدهرت الثورة الصناعية فى أوروبا وأمريكا وكان ذلك فى الأساس ناتج عن التقدم التكنولوجي مثل تطور محركات البخار.

وقبل الثورة الصناعية كانت توجد مجتمعات قليلة فى أوروبا وأمريكا التي كان سكانها يزيد على بعض الألف وأن إحدى نتائج الثورة الصناعية تكمن فى تطور المناطق الحضرية الواسعة التي تعتمد بصفة أساسية على الصناعات، وتحت تأثير ضآلة فرص العمالة فى المناطق الريفية، فإن كثيرا من العمال تحركوا إلى المدن، ومع مثل هذه الحركات انهارت وتحطمت الروابط الأسرية والقرابية، وهؤلاء الذين أصبحوا غير قادرين على التأقلم مع ما يواجهونه من افتقاد للهوية المحلية والاغتراب والانهيار الاجتماعي.

كما أن الابتكارات التكنولوجية (مثل اختراع المصعد واستخدام الحديد الصلب فى تشييد المباني) جعلت من السهل على المدن أن تتسع بصورة رأسية عمودية، كما أن الاختراعات الأخرى مثل خطوط السكك الحديدية والسيارات جعل من السهل على المدن أن تتوسع بصورة أفقية أيضًا، ولقد ساعدت خطوط السكك الحديدية على ربط أقاليم الدولة مع بعضها البعض من خلال التزود بوسائل النقل السريع للأشخاص والبضائع كما تم بناء

1- Paul B. Horton, Gerald R. Leslie and Richard F. Larson: The Sociology of Social Problems, 10th ed., (Englewood Cliffs N.Y: Prentice, Hall), 1991, p. 214.
2- William Karnblum and Josep Julian: Social Problems, 1th ed., Englewood Cliffs, N.Y. Prentice, 1992, p. 428.

عدد من المدن على طول خطوط السكك الحديدية وحدث بعض التطور للمدن الكبرى.

وفى الماضي ومنذ قرنين من الزمان حدثت حركة مثيرة للناس من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ففي عام ١٧٨٠ كان حوالي ٩٠٪ من سكان الولايات المتحدة الأمريكية يعيشون فى المناطق الريفية وغالبا فى مزارع صغيرة، أما الآن وبالتحديد فى عام ١٩٩٢ فإن أكثر من ٧٧٪ من سكان الولايات المتحدة الأمريكية يقيمون فى المناطق الحضرية[١].

ولقد أدى النمو السريع للمدن إلى خلق مجموعة متعددة من المشكلات الاجتماعية، بعض هذه المشكلات أمكن حلها؛ فمثلا فى بداية القرن العشرين عنكما كان الخيل هو الأسلوب السائد للنقل كان يوجد قلق خطير حيث أن روث الماشية كان يشوه الحياة فى المدينة ويساعد على نشر الأمراض، وأن اختراع السيارة ساعد على حل هذه المشكلة ولكنه خلق مشكلات جديدة منها تلوث الهواء والضوضاء وحوادث المرور التي أدت إلى قتل عدد كبير من الأبرياء وازدحام المواصلات والأعطال المرورية ...الخ.

وقبل بداية القرن العشرين كان معدل الوفيات فى المدن يفوق معدل الوفيات فى الريف، ولقد تم حل هذه المشكلة فى بدية القرن العشرين بواسطة تطور نظم الاستهلاك المتكافئ ونظم إمداد المياه، كما أن الاختراعات والابتكارات فى الصحة العامة والطب فى القرن العشرين أدت إلى تحسين ظروف المعيشة الحضرية، ومع ذلك فإن كثير من المشكلات الحضرية قد ظل بدون حل وبعض هذه المشكلات قد ازدد خطورة وضراوة.

تعريف المناطق الريفية الحضرية:

من الجدير بالذكر أن معيار التفرقة بين الريف والحضر فى مصر يتم على أساس إداري فى حين أن معيار التفرقة بين الريف والحضر فى أمريكا يتم على أساس إحصائي، كما تعد البيروقراطية أحد أهم مظاهر الحضرية، ويرى بوجي Boye أن المناطق الحضرية

1- Ibid., p. 419.

هى تلك المناطق التي يستوطنها عدد كثيف من السكان حيث المصانع والتجارة والإدارة وعدد ضخم من الخدمات المتخصصة، أما المناطق الريفية من وجهة نظر بوجي فهى تلك المناطق التي يقطنها عدد ضئيل من السكان وقد يكونوا متخصصين فى الزراعة والغابات أو العمل فى استغلال الموارد[١].

ويبدو انه من الصعب علينا أن نحدد بشكل قاطع الخط الفاصل بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، فلقد كانت الزراعة فى الماضي مثل على الحياة الريفية، أما اليوم فإن كثير من المناطق الريفية تتوفر فيها خصائص الحياة الحضرية، فعلى سبيل المثال فى المناطق الريفية القريبة من المراكز الحضرية نجد كثير من الناس الذي يعملون فى المدن يشيدون منازلهم فى الريف، كما يوجد أيضًا محلات البقالة، ومحطات للخدمة وبعض الأعمال الأخرى التي من شأنها تتعدل فى مثل هذه المناطق بشكل يجعلها تصبح تدريجيا منطقة شبه ريفية وشبه حضرية فى آن واحد، هذا بالإضافة إلى أن معدل كبير من المزارع يتم إجراؤها فى ضوء ما يسمى بالمقاولات الزراعية Agribusiness، وهذه المقاولات الزراعية تحل محل المزارع الصغيرة، كما تحمل المقاولات الزراعية بعض خصائص الحضرية[٢].

1- D. Gouge: Principle of Demography, N.Y., Wiley, 1969, p. 465>
2- Charles Zastrow: Social Problems, 4th ed., p. 474.

نظريات تأثير الحضرية

هناك بعض التساؤلات التي مؤداها هل لساكني الحضر أسلوب فريد فى النظر إلى الحياة؟ وما هى تأثيرات الحضرية على ساكني المدينة؟ ولعل الإشارة إلى نظريات كل من جورج زيملGeorge Simmelولويس ويرث Louis Wirthوهربرتجانز Herbert Gans وكلود فيشر Claude Fischer نجد إجابة لمثل هذه التساؤلات.

جورج زيمل: George Simmel

عرض جورج زيمل عالم الاجتماع الألماني قضيته وأفكاره الكلاسيكية فى كتابه المدينة العاصمية والحياة العقلية The Metropolis and Mental Life، والمنشور فى عام ١٩٠٣[1]؛ حيث لاحظ جورج زيمل أن الحضريين يتسمون بشكل دائم بالنشاط العصبي الحاد تحت تأثير المواصلات والضوضاء والخطوات السريعة للحياة، والإعلانات العديدة والزحام وكثير من المنبهات والمثيرات، وتؤدي مثل هذه المثيرات إلى زيادة تحميل على طاقة ساكني المدين الذين لا يهتمون بأي شيء يجري حولهم، كما أنهم لا يهتمون جيدا بالأجنبي أو الغريب والمعارف الشخصية، وعلى أية حال فإن المدن تقدم فرصا أكبر للأسماء المستعارة والحرية لكي تكون غير تقليدية، كما أنها تزيد من فرص أن يكن السكان منعزلين ومنفردين.

لويس ويرث: Louis Wirth:

تتشابه النتائج التي توصل إليها لويس ويرث مع ما وسل إليه جورج زيمل حول التأثير السيكولوجي للحياة الحضرية، ولقد نشر ويرث نظريته فى عام ١٩٣٨ حينما كان

1-George Simmel: The Metropolis and Mental life, in Neighborhood City and Metropolis, ed. R. Gutman and D. Popenoe, (N.Y.: Random House, 1970).

يعمل فى قسم الاجتماع بجامعة شيكاجو[1]، ولقد طابق ويرث الخصائص الفريدة للمدن من حيث الكثافة والحجم والنوع لسكانها، وارتكزت نظريته على أساس أن المدن تزيد من مدى تأثير الشخصية والاضطرابات الاجتماعية.

ولقد اتفق ويرث مع زيمل فى أن توافر القدر الهائل من الإثارة والنشاط تقود سكان المدن إلى أن يصبحوا غير مهتمين بالغرباء والمعارف الشخصية، حيث يصبح المقيمون بالمدن غرباء A Loaf ومجهولين Impersonal وأكثر جفافا وفظاظة Brusque فى تفاعلاتهم مع الآخرين، مثل هذه الأمور المنفرة تهلهل الروابط التي توحد الناس الريفيين، وفى بعض الحالات تكون هذه الروابط ممزقة تماما الأمر الذي يؤدي إلى وجود ضحايا فى المدن م خلال الإحساس بالاغتراب Alienation والعزلة والوحدة Lonelinessالأمر الذي يجعلهم يحلقون فى خيالاتهم وأوهامهم ويفقد هؤلاء الدعم الانفعالي والضابط المجتمعي ونتيجة لذلك فإنهم يكونون أكثر ملائمة لأن يكنوا إما فى حالة إبداع، أو أن يقبعوا فى السلوك المضاد اجتماعيا الذي يتضمن الجريمة والانتحار والجناح والاضطرابات الانفعالية والسلوكية.

وتسهم حياة المدينة فى انهيار التحفظات والضوابط الاجتماعية والعلاقات بين الأشخاص بأسلوب مختلف، وتؤكد المدنية على المنافسة الاقتصادية وتقسيم العمل، وفى حالة التخصص العالي فإن الناس طبيعي أن يعرف الواحد منهم الآخر بشكل سطحي، وهذا يعني أنهم يتفاعلون فى أدوارهم كالحلاق، وموظف البنك، وعامل البقالة، وسائق الأتوبيس فنادرًا ما يسعون إلى أن يعرف الواحد منهم الآخر بأسلوب عاطفي، ونتيجة لذلك فإن سكان المدن يكونوا اقل احتمالا لأن تكون لديهم روابط انفعالية حميمة فهم أكثر شعورًا بالعزلة والحدة فى وسط الجماهير الضخمة، ويتعلم ساكنوا المدينة كيفية تقبل عدم الاستقرار

1- Louis Wirth: Urbanism As A Way of Life, American Journal of Sociology, 4th July, 1938, 1-240.

وعدم الأمان كأسلوب للحياة.

وهناك عوامل أخرى تؤدي إلى انهيار الروابط الاجتماعية فساكني المدينة مجبرون يوميا لأن يقوموا بأدوار عديدة مختلفة فى تفاعلاتهم مع الجيران وفريق العمل، والعملاء، والتجار، والأصدقاء، والعائلة، حيث أن كثرة الناس والأماكن تؤدي إلى ضعف الروابط الاجتماعية، وبالإضافة إلى ذلك فإن الناس حيث أنهم يقضون أوقات كثيرة فى التفاعل مع الآخرين فى العمل وفى أنشطة وقت الفراغ المميزة، فإن الأسرة تصبح اقل أهمية، فكثير من سكان الحضر يشعرون بالبعد ولديهم إحساس بالأنومي، وطبقا لوجهة نظر ويرث فإن كل هذه العوامل تؤدي إلى ضعف أو انحدار القيم الأخلاقية وتشجع على التفتت أو التشويش الاجتماعي Social Disruption وتعزز الاضطرابات الشخصية.

هربرتجنز: Herbert Gans

ليس كل علماء علم الاجتماع الحضريين متشائمون حول الحياة الحضرية مثل ويرث؛ حيث يؤكد جنز أن وجهة نظر ويرث توضح التحيز اللاحضري وتعكس مدى كره الريف الأمريكي للمدن، ويؤكد جنز أن ويرث يتجاهل كثير من سكان المدن الذين ليدهم إحساس قوي بالمجتمع الملحي، ويكشف جنز عن خمسة نماذج من المقيمين فى المدن، ويؤكد جنز عل أن النموذجين الأخيرين من هذه النماذج الخمسة تعاني من العزلة الاجتماعية وتوضح الحياة الحضرية كما وصفها ويرث فى حين أن الثلاثة نماذج الأولى تعيش فى المدينة بسببالمنافع التي تقدمها المدينة من ناحية وبسبب الدعم الذي يحصلون عليه من الثقافة الفرعية من ناحية أخرى.

ويكد جنز على أن الطبقة الاجتماعية والعمر لهما تأثير أكبر على أسباب الحياة الحضرية من المعيشة فى المدينة نفسها.

والنماذج الخمسة التي عرضها جنز هى كما يلي[1]:

١- المشهورين Cosmopoutes

ويشمل هذا النموذج الكتاب والفنانين والمفكرين والمطربين والمهنيين، ويفضل هؤلاء الإقامة بالمدن بسبب أنشطتهم الثقافية.

٢- العزاب Childless People:

وهؤلاء يختارون الحياة فى المدينة لقربها من فرص العمل وبسبب الحياة الاجتماعية.

٣- القرويون العرقيون Ethnic Villagers:

وهؤلاء يرغبون المعيشة فى مجتمعات محلية تتضمن نفس العرقن والتي تساعدهم على المحافظة على قوالبهم الثقافية والقرابية.

٤- المحرومون Deprived people:

ومن أمثاله هؤلاء الذين يعيشون فى المدن العجوة Disabilities والفقراء والأقليات.

٥- المخادعون Irapped people:

وهؤلاء هم الذين يقبعون فى أدنى مستوى اجتماعي واقتصادي، أو الذين يتقاعدون وغير قادرين على ترك جيرانهم الانحلاليين، كما أنهم يعيشون على دخول ثابتة.

٦- كلود فيشر Claude Fisher:

لقد قام فيشر بتطوير نظرية عن الحضرية تلك التي أصبحت تعرف بالثقافة الفرعية Subculture[2]، ولقد اتفق فيشر مع ويرث فى أن المدن تؤدي إلى خلق تأثيرات اجتماعية

1- Herbwert J. Cans: Urbanism and Sub urbanism As a way of life A Revaluation of definifions in Guman and popenpme, Neighbrhook, city and Metroplis, N.Y. Random House 1970.

2-Claude Fisher: The Urban Experience, N.Y.: Harcourt Brace Jovanouich, 1970.

وسيكولوجية ضخمة، ويؤكد فيشر أن هذه التأثيرات ليست نتيجة لوجود جماعات اجتماعية دنيا، ولكن بدلا من ذلك فهى نتيجة لخلق جماعات جديدة فى المدن الناشئة.

وطبقا لوجهة نظر فيشر فإن المدن الجديدة تعد بمثابة مولد للثقافات الفرعية المتباينة (كالأمريكيين الصينيين – طلاب الكليات، مروجوا لثقافات المخدرات، جماعات الجنسية المثلية، الفنانين، العصابات الجانحة).

ويعتقد فيشر أن الناس فى المدن لديهم حياة ذات معنى التي تعد بصورة جزئية ناتجة عن العضوية والمشاركة فى الثقافات الفرعية، والمدن تكون أكثر احتمالا لأن تجذب قدر هائل من الثقافات الفرعية.

كما أن عملية الثقافة الفرعية تعد حقيقة ليس فقط بالنسبة لجماعات الأقلية العنصرية والعرقية ولكن أيضًا بسبب التباين الهائل للثقافات الفرعية الأخرى (الأكاديميين، الإداريين، متلقى الرعاية، المجرمين، الأطباء، مبرمجي الكمبيوتر، أطباء الأسنان، الصيادلة ...الخ)، بعض الثقافات الفرعية تطور قيم وتقوم بأعمال من شأنها تهدم وتدمر المجتمع المحلي.

المشكلات التي تواجه المدن الكبرى

تواجه المدن الكبرى العديد من المشكلات التي تتسم بالخطورة والانتشار وتبدو لنا وكأنها مشكلات غير قابلة للحل ومنها مشكلة الأحياء المتخلفة، ومشكلة نقص التخطيط والتنسيق، ومشكلة الجريمة، ومشكلة الإسكان، ومشكلة السكان، ومشكلة النقل والمواصلات، ومشكلة البطالة ومشكلة التحيز ضد الحضرية وغيرها من المشاكل التي سوف نعرض لبعض هذه المشكلات:

١- مشكلة نقص التخطيط والتنسيق:

انتشر النمو والبناء فى المدن بشكل انفجاري، ومعظم هذا النمو كان يتم بشكل غير مخطط، فالمناطق الرئيسية لكثير من المدن تم بناؤها بشوارع ضيقة، وعديد من المنازل المتلاصقة مع بعضها البعض، فحينما يتم إقامة حي حول المدن العاصمية؛ فإن الأمر يتطلب ضرورة توفير الخدمات لمثل هذه المناطق التي تم إقامتها فى غفلة من المسئولين كالمدارس والمستشفيات والموصلات والمياه والكهرباء ...الخ، وان عدم التنسيق فى بناء مثل هذه المناطق قد يؤدي إلى عجز الحكومة عن تهيئة الخدمات اللازمة لمثل هذه المناطق.

وكنتيجة النمو غير المخطط بصورة كبيرة فإن مناطق العاصمة اليوم تتجه نحو الارتباك والتشويش فى شبكات عمل الحكومات المحلية المتدهورة وتداخل مناطق الخدمة، مثل هذه المناطق لديها عشرات من رؤساء المطافئ ورؤساء الشرطة ومديري المدارس ورؤساء الأحياء، هذا التداخل والتكرار الخدمات ليست فقط مكلف ولكنه أيضًا غير فعال ويخلق مشكلات التنسيق.

٢- مشكلة الإسكان: Housing Problem

أن معظم الفقراء فى الولايات المتحدة يعيشون فى المدن، كما أن معظم الفقراء يقيمون فى مساكن متهالكة ودون المستوى، هذه المساكن ترفضها الأسر ذات الدخل

المرتفع والعديد منهم تحرك إلى الضواحي، والمساكن المتهالكة فى المدن الرئيسية المأهولة بالسكان بشكل ضخم حيث يقيم فيها الفقراء وكبار السن وأعضاء الجماعات الأقلية وخاصة الأمريكيين الأفريقيين والإسبان والغالبية منهم غير قادرين على إيجاد البديل، وتشمل مشكلات السكان عدم توفر التدفئة الكافية فى الشتاء، وأدوات إضاءة غير صالحة، دورات مياه غير صالحة، الصراصير، حجرات مزدحمة وشبابيك محطمة.

وفى احد الدراسات الحديثة وجدت أن واحد من ثلاثة من كل الأمريكيين حوالي ٧٨مليون نسمة يقبع فى دائرة الفقر، هذه الوسائل التي تجعلهم مجبرين أو ملزمين لأن يدفعوا أكثر من جل السكن كما لا يوجد مال كافٍ للطعام وللرعاية الصحية والملابس، ويقدر العلماء الاجتماعيون بأن هؤلاء المواطنين يدفعون حوالي ٢٥٪ من دخلهم فى الإسكان الأمر الذي يجعلهم لا يجدون المال الكافي لإشباع احتياجاتهم الأساسية[١]، وهم فقراء ودخولهم ضئيلة الأمر الذي ينتج عنه أن هناك عدد كبير من السكان ليس لهم مأوى.

أن عديد من المدن فى الستينات والسبعينات وإلى الثمانينات وبداية التسعينات حاولت أن تحل مشكلة الإسكان المتدهور بواسطة مشروعات التجديد الحضري، وكانت تأمل فى أن مشروعات التجديد الحضري سوف تساعد المقيمين ذوو الدخول المنخفضة، ولقد أثارت الوكالات الحكومية مشكلة انحلال مناطق المدين الرئيسية وقامت بنقل السكان المقيمين إلى أماكن أخرى، ولقد باعوا الأراضي إلى مؤسسات خاصة لكي تقوم ببناء شقق لأصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة، ولكن بسبب أن هؤلاء أصحاب المؤسسات الخاصة لا يرجون بناء مساكن رخيصة فإنهم يطمحون عموما لتحقيق منافع اكبر فى بناء المساكن الإدارية، الشقق الترفيهية "سوبر لوكس" والمصانع، كما أن المقيمين السابقين غير قادرين على شراء هذه المساكن فإنهم يتحركون إلى المناطق المتدهورة بالمدينة، وفى عملية انتقال السكان إلى مكان جديد فإن إحساسهم بالمجتمع المحلي يضعف بصورة خطيرة، أنهم

1- Kornblum and Juien, Social Problems, 7th ed., p. 437.

غالبا ما يشعرون بأنهم كانوا مجرد رهائن وضحايا لنظام البلديات، الكثير منهم يستأصل من الأصدقاء والعائلة والمدارس وتقوم الكنائس بعملية التبني السيوكولوجي باعتباره جزء من عالمهم، الكثير من الذين تم استئصالهم يتحركون إلى مناطق مجاورة قريبة التي تكون مناسبة أو قادرة على تدمير مشروعات التجديد الحضري المستقبلية.

ولقد استجابت الحكومة الفدرالية فى بعض المدن ببناء وحدات سكنية عامة عادة ما تكون شقق مجمعة، ولقد كانت السياسية الفدرالية قد جعلت المساكن العامة قاصرة على افقر الفقراء، وغالبا ما ينجح الفقير العامل فى مواجهة الخطوط المؤهلة للمعيشة فى تلك المشروعات الإسكانية، وأن كثير من المشروعات الإسكانية العامة سرعان ما تحول إلى أحياء فقيرة Slums يقيم بها الناس الذين هم فى حاجة إلى الرعاية، والأسر ذات العائل الواحد والناس العجزة، ولقد وصف شولدن المشروعات السكنية باعتبارها تحتوى على تركيبات ضخمة من الناس الذين يحملون عدد كبير من المشكلات وقدر أقل من النجاح[١].

ومن المحتمل أن الشيء الوحيد الذي يعد أسوأ من المساكن دون المستوى هو عدم وجود مسكن، هذا إذا ما علمنا أن هناك أعدادًا كبيرة من الناس لا مأوى لهم "المشردين" يتجولون فى الأماكن العامة وينامون فى الشوارع والمواقف والطرق الفرعية، وتعد الملاجئ المقتة بمثابة أمر محزن وغير ملائم لمقابلة احتياجاتهم، ففي الشتاء يعيش بعض المشردين فى صناديق كرتونية فى الشوارع، وأن الجهود المبذولة من اجل بناء ملاجئ اكثر غالبا ما تمثل عقبة التي تبدو فى مظاهر احتجاج تنظيمات المواطنين الذين لا يريدونهم فى مجتمعاتهم، وتاريخيا فإن البرامج الحكومية لتحسين عملية الإسكان كان يستفيد منها أصحاب الدخول المتوسطة والعليا، وأن معظم مساعدات الإسكان الفدرالي كانت تذهب بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى المقاولين والطبقات المتوسطة والعليا.

1- H. M. Choldin: Social life and the physical environment, in Handbook of contemporary urban life, ed. D, Street (San Francisco, C.A. L Josey-Bass), 1973, p. 312.

٢- الجريمة:

تعد الجريمة بصفة أساسية مشكلة حضرية؛ ففي المناطق الريفية وبسبب أن كل فرد يميل إلى أن يعرف كل فرد آخر حتى أعماله فإن الأنشطة غير الشرعية يكون من الصعب كثيرا إخفاؤها، فحينما يتم اعتقال المدنيين الريفيين فانهم يواجهون دائما بالرفض والنبذ، وفى ضوء العرض السابق فإن عملية التحضر تضعف من الكوابح والضوابط الاجتماعية ضد الجريمة المرتكبة، وتوضح الإحصائيات أن المدن الكبى بها أربعة أضعاف من جرائم العنف التي ترتكب بالمقارنة بالضواحي الحضرية وانها تبلغ ستة أضعاف بالمقارنة بالمناطق الريفية، كما أن جرائم الملكية تنتشر بصورة كبيرة فى المدن الكبرى[١]، وليس ما هنا فى أن الخوف من أن يصبح المرء ضحية الجريمة يكون اكثر عمومية فى المدن، إن كثيرا من المقيمين فى المدن ينظمون أنشطتهم اليومية لكي يقللوا من فرص كونهم ضحايا للعنف Conned – mugged مسروقين بالإكراه Robbed أو يتعرضون للاغتصاب.

ولقد كشفت إدى الدراسات أن نصف السكان المقيمين بالمدن الكبرى يخافون من التجول خارج المنزل فى الليل بالمقارنة فى أن ٢٠٪ من المقيمين بالضواحي الحضرية يخافون من ذلك[٢].

ولقد أجريت احدى الدراسات فى عام ١٩٩٠ أوضحت أن واحدا تقريبا من أربعة شباب من الرحال الأمريكيين الأفريقيين يكون فى الحجز أو السجن أو تحت المراقبة أو مطلق سراحه بشروط.

وفى المقابل نجد أن الدراسة كشفت عن أن واحدا من عشرة من الشباب الإسبانيين وأن واحدا من كل ستة عشر شابا من البيض الرجال يكونون تحت إشراف نظام العدالة

1- Kornblum Julian: Social Problems, 7th ed., p. 420.
2- James W., Coleman Ponald R. Cressey: Social problems, 5th ed., (N.Y.: Harper Collins, 1993), p. 398-399.

الجنائية، ولقد أجريت الدراسة على شباب يتراوح عمره من عشرين إلى تسع وعشرين عاما، ومن بين النتائج المدهشة الأخرى أن عدد الشباب الذكور الأمريكيين من أصل أفريقي والذين وقعوا فى جرائم ويشملهم نظام العدالة الجنائية كان اكبر من مجموع عدد الذكور الأمريكيين من أصل أفريقي المسجلين فى كليات.

ولقد تتبع الباحثون النسبة العالية من الشباب الأمريكي ذو الأصل الأفريقي فى نظام العدالة الجنائية في خلال الثلاثين عاما الأخيرة من خلال هؤلاء الأحداث الموجودين فى المدن الباطنية والذين يرفضون فرص الالتحاق بالتعليم أو العمل فهم فقط يعقون فى دائرة اهتمام نظام العدالة الجنائية[١].

٥- النقل: Transportations

أن ٦٥٪ من أرض الولايات المتحدة الأمريكية مكدسة بالسيارات وانه فى حالة وجود فراغ فإنه يكو الشوارع والطرق الرئيسية والأماكن المخصصة للمواقف والجراجات ومحطات البنزين وورش الإصلاح والاستخدامات الأخرى، والأمريكيون بصفة عامة مسحورين بالسيارات حيث يسعى المالكون غالبا إلى نوع السيارة التي تعبر جيدا عن شخصياتهم، وانه ليس نادرا بالنسبة لسكان الضواحي الحضرية أن يقودوا سياراتهم من خمسين إلى ستين ميلا فى أثناء ذهابهم وعودتهم من وإلى العمل.

كما أن تدفق السيارات يخلق مشكلات هائلة بالنسبة للمدن الرئيسية وتعد مانهاتن Manhattan مركز تجاري فى نيويورك تضج بزحمة المواصلات طوال ساعات النهار، ومشكلات مماثلة فى أثناء ساعات الذروة فى عديد من المدن الأخرى، فالسيارات تعد المصدر الرئيسي لتلوث الهواء وتساهم بشكل أساسي فى مشكلات الضباب والدخان كما أن المواقف المزدوجة تعد مشكلة أخرى فى كثير من المدن.

1- Charles Zastrow: Social Problems. 4th ed., Chicago, Nelson-Hall Inc., 1997, p. 483.

كما أن السائقين يقضون وقتا اكثر فى البحث عن مكان للوقوف اكثر من الوقت الذي يقضونه فى القيادة إلى المكان المقصود، كما أن مشروعات إصلاح وترميم الشوارع تعد بمثابة احبطا عام لسائقة المدينة، كما أن معدلات حوادث السيارات لدى سائقي المدينة اكبر بكثير مما هو لدى سائقي الريف، فلقد أنشئت الطرق السريعة فى المناطق الفقيرة حيث انخفاض تكلفة الأرض ورصفها، فلقد أتاح إقامة مثل هذه الطرق فرصة الانتقال من منطقة إلى أخرى، وتعد السيارة اكثر راحة ولكنها ذات فاعلية أقل من وسائل النقل، فالسيارة تنقل عدد أقل من الركاب فى حين أن الأتوبيس ينقل عدد اكبرن وكذلك الترام يفوق الأتوبيس ومترو الأنفاق ففي الساعة الواحدة تنقل السيارات الخاصة فى احد الشوارع حوالي ٢٤٠٠ شخص فى حين تنقل الأتوبيسات حوالي تسعة آلاف شخص أما الترام فإنه ينقل حوالي أربعين الف شخص، أما الترام السريع ينقل حوالي ستين الف شخص.

ومن المتوقع أن الشوارع الرئيسية تجلب المتسوقين من الضواحي الحضرية إلى المدن الرئيسية[1]، وعلى الرغم من أن المقيمين بالمدن يعانون من الازدحام وتلوث الهواء الناتج عن السيارات فإن كثيرا منهم لا يملك رأس المال الكافي لشراء سيارة أو صيانة سياراتهم، ومن هنا يجبر هؤلاء السكان على استخدام وسائل النقل العامة، الأتوبيسات ومترو الأنفاق وانهم غالبا ما يصابون بالإحباط نتيجة التأخير فى استخدام وسائل النقل العامة، فنظم النقل العامة الرخيصة تعد أيضًا بمثابة عقبات أمام فرص التعليم والعمالة بالنسبة للمقيمين فى المدن والذين لا يستطيعون الحصول على سيارة، ويعاني الموظفون الرسميين من عدم جاذبية وسائل النقل العامة، الأمر الذى أدى إلى تزايد السيارات الخاصة ونقصان وسائل النقل العامة حيث أن عديد من وسائل النقل العامة متهالكة ومتدهورة.

والسبب الواحد هو أن المناطق الحضرية أصبحت الآن لا مركزية، ولقد قامت الضواحي الحضرية بتطوير مراكز تجارية خاصة بمراكز الشراء ومناطق الأعمال، ولقد

1- Ibid: p.484.

تطورت أيضًا مراكز الشراء ومناطق الأعمال فى مختلف المناطق بدلا من تركيزها فى قلب المدينة، ونتيجة ذلك فإن الناس يسافرون بصورة اكثر عشوائية فى المدن.

٦- التحيز ضد الحضرية:

يوجد دائما فى الولايات المتحدة الأمريكية شعور وإحساس ضد الحضرية، حيث يوضح الأدب الأمريكي غالبا مدى سحر وفتنة فضيلة الاكتفاء الذاتي للفلاح، والتي وصفت باعتبارها أمر كائن فى جنة عدن أو الفردوس الزراعي، حيث الحياة السعيدة والاسترخاء، والحياة غير المعقدة، الحقيقة هى أن الزراعة أو الفلاحة مهنة شاقة والعمل بها غالبا ما يكون طوال الأسبوع، وحاليا بدأ كثير من الفلاحين يعلنون إفلاسهم، وأن أقل من ٣٪ من قوة العمل فى أمريكا يعملون بالزراعة[١].

وتوصف المدنية دائما باعتبارها أمر متعارض ومتناقض مع العلاقة الطبيعية بين الإنسان والبيئة[٢]، ولقد قام جالب بإلقاء سؤال مشابه "إذا كنت تستطيع العيش فى أي مكان أنت تريده، فهل أنت تفضل مدينة أم ضاحية حضرية أم بلدة صغيرة أم مزرعة، ولقد احتلت المدينة ادنى نسبة حيث بلغت ١٣٪ فى حين أن المزرعة بلغت ٢٣٪ ثم الضاحية الحضرية بلغت ٣١٪ أما البلدة الصغيرة بلغت ٣٢٪".

أن المعيشة فى الريف تهيئ الخلو من المشاكل، الهدوء، صور الفضيلة، ففي الريف يفكر الناس فى انهم قادرون على المعيشة فى انسجام وتوافق مع الطبيعة، أما المدينة فإن لها صور الإجهاد والضغط وأن بها معدلات عالية للجريمة والمشكلات الأخرى، ويمكن النظر إلى المدينة باعتبارها مولده للعلاقات اللاشخصية، المنافسة الحادة، الوحدة والعزلة، اللامبالاة، الاتجاهات غير القاطعة نحو الآخرين، وعلى الرغم من الصورة التي عليها المدينة فإن معظم الأمريكيين يعيشون فى المناطق الحضرية الكبيرة أو بالقرب منها

1- Coleman and Cressey: Social Problems, pp. 396-398.
2- Ficher: Urban Experience., p 21.

وذلك بسبب فرص العمل والتقدم الثقافية.

٧- مشكلة ضبط السكان: Population Control

إن الصين – يجبر مواطنيها على أن يكون لدى كل أسرة طفل واحد فقط[١]، وأن النساء اللاتي تحبلن بعد الطفل الأول تنصح بضرورة أن تسعى للإجهاض، وهناك حوافز مالية كبيرة للأسر التي لديها طفل واحد مثل زيادة الضرائب المفروضة على الأسر التي لديها اكثر من طفل.

أما فى الهند فمنذ وقت قصير فى السبعينات من القرن العشرين كان لديها سياسة التعقيم الإجباري Involuntary sterilizationلأى ذكر وأنثى فى سن الإنجاب ويكون آباء بيولوجيون لثلاثة أطفال أو اكثر[٢].

ن الهدف من مثل هذه السياسات هو الحد من حجم السكان وبواسطة النقصان البطيء للسكان فإن مصادر كثيرة سوف تصبح متاحة لتهيئة مستوى افضل للحياة.

كما أن استراتيجية مواجهة المشكلات فى المدن الكبرى تكمن فى تنظيم النسل أو ضبط السكان، فالمقيمون فى المدن الكبرى يستطيعون أن يتشجعوا لكي يكون لديهم طفل واحد، فبرامج التربية الجنسية فى المدارس يمكن أن تكون قد توسعت فى تلقين وتعليم مسئولية التربية الجنسية، فالمعلومات المتعلقة بحرية تحديد النسل والأدوات يمكن أن تقدمها الحكومة، فمن الضروري أن يتم فرض ضرائب كبيرة على الأسر التي لديها اكثر من طفل واحد أو اثنين، وإذ ما فشل هذا البرنامج فى تقليل حجم السكان فإن التعقيم الإجباري بعد ولادة الطفل الثالث يعد أمرًا هامًا جدًا.

أن السياسة البديلة لضبط أو تحديد السكان ترتكز على المستفيدين من خدمات مساعدة العائلات المعتمدة على الأطفال التي تقدمها مؤسسة مساعدة العائلات ذوات الأطفال والتي

1- Fiecher: Urban experience, p21.

2- LynncoLandman: Birth cerntsolin India: The carrot and the Rod Family Planning Perspectives, 9thMay, June, 1977., p 192.

تتطلب شرطا لكي تستمر بفاعلية فى برامج ضبط المواليد، حيث أن برنامج ضبط المواليد يعد شيئا آخر مختلف عن حبوب منع الحمل التي تنسى كثير من النساء أن تتناولها، احد الأساليب المانعة للحمل هو أسلوب الغرس الذى أثبتت فاعليته فى الولايات المتحدة الأمريكية فى التسعينات من القرن العشرين، هذا الغرس يتكون من كبسولات مطاطية من السيلكون الصغير تحتوى على مادة لها فاعلية فى منع الحمل، هذا الغرس يتم إدخاله بعملية جراحية، وهناك عدة انتقادات لسياسات ضبط السكان منها أن هناك قيم حادة فى ريفنا التي مؤداها الإيمان بأن لكل شخص الحق فى أن يكون والدا طبيعيا لأى عدد من الأطفال، وهناك بعض المؤسسات الدينية كما هو الحال فى الكنيسة الكاثوليكية الرومانية التي تعارض تحديد النسل، فالتعقيم الإجباري ينتهك حرية الاختيار، كما أن محاولات فرض عملية تحديد حجم العائلات ينتهك الحقوق المدنية المؤسسة فى مجتمعنا.

الفصل السادس

العنف ضد المرأة .

ومن المشـكلات الاجتماعية التى تعانى منها المرأة داخل المجتمع المصـري سـواء كان ريف أم حضر، نجد العنف الممارس ضد المرأة بجميع أشكاله وصورة.

العنف ضد المرأة(•):-

يُعدُّ العنف من الموضـوعات التي لها جذور عميقة منذ القدم بدءا من قتل قابيل أخاه هابيل، وما زالت سـلسـلة العنف منذ ذلك الوقت وحتى وقتنا الحاضـر فى تزايد واستمرار، إلا أن دائرة العنف توسعت وشملت أفرادًا أكثر هشاشة وتهميشا فى المجتمع ألا وهى المرأة والفتاة. وبدأ الاهتمام العالمي بالمرأة بعدما تزايدت حدة العنف ضـدها من خلال الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة، حيث أصـدرت الجمعية العامة قرارًا عام ١٩٩٠ خاصة الفقرة ٢٣ والتي تنص على "أن العنف ضد المرأة سواء فى الأسرة أو فى المجتمع ظاهرة منتشـرة تتخطى حدود الدخل والطبقة والثقافة ويجب أن يقابل بخطوات عاجلة

(•) قامت بإعداد هذا الفصل د. هند محمد المأمون.

وفعالة لمنع حدوثه"، كما أوضحت الجمعية العامة أن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشكل فعال يمكن أن يسهم فى القضاء على العنف ضد المرأة، وأن إعلان القضاء على العنف ضد المرأة من شأنه أن يعزز هذه العملية" [١]. ثم جاء الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣ فى الجلسة رقم ٨٥ والذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة[٢]. وتوالت بعد ذلك الحملات العالمية من قبل الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" والذى أعلن حملته متخذًا لها شعار "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة" .

١- المقصود بالعنف:-

يعرف العنف Violence فى اللغة العربية بأنه "الخرق بالأمر وقلة الرفق به وهو ضد الرفق"، واعتنف الأمر أخذه بعنف أو أتاه ولم يكن له به علم، وعنفه: لامه بعنف وشدة"، وقيل: هو "التشديد فى التوصل إلى المطلوب"، و"التعنيف التعبير واللوم والتوبيخ والتقريع"(٣).

وعند النظر إلى الكلمة باللغة الانجليزية Violence فهى مشتقة من الكلمة اللاتينية Violentia، وتعني الغلظة والقوة[٤]. ويعرف قاموس أكسفورد العنف بأنه

---

(١) الإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة – الجمعية العامة – الجلسة العامة ٨٥، إدارة شئون الإعلام بالأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣، ص١ (فى):
www.awcsw.org/Biles/kadaonoBdedmara.pdf. 1-1-2013.

(٢) المرجع السابق.

(٣) محمد عبد السلام العرود: العنف الأسري – دوافعه وآثاره وعلاجه من منظور تربوي إسلامي،الطبعة الأولى،دار الفاروق للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٨، ص٢٠.

(٤) منال محمد عباس: العنف الأسري – رؤية سوسيولوجية، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية،٢٠١١، ص١٩.

السلوك الذي ينطوي على القوة البدنية ويهدف إلى إيذاء أو ضرر أو قتل شخص[١]. كما يعرفه قاموس Collins بأنه"إلحاق ضرر بدني على الجسم البشرى،من خلال قوة بدنية أخرى أو أسلحة"[٢] .

ويختلف تعريف العنف وفقًا لاختلاف تخصصات الباحثين؛ فالبعض يتناوله من الجانب القانوني مرتكزين على كل ما يخالف القانون، والبعض الآخر يتناوله من الجانب الاقتصـــادي والعلاقة بين ما هو متوقع وبين ما هو واقع بالفعل، فى حين أن البعض الآخر يركز على الجوانب البيولوجية من خلال الجينات التي يكون لها تأثير على سلوك الأفراد، وأخيرًا الجانب النفسي والاجتماعي مرتكزين على الاستبداد والتهميش والظلم.

العنف من الناحية القانونية: يعرف بأنه "الاعتداء البدني أو النفسي الواقع على الأشخاص ويحدث تأثيرًا أو ضررا عاديا أو معنويا مخالفا للقانون ويعاقب عليه القانون"[٣].

العنف من الناحية الاقتصـــادية: هو "محصـــلة الفجوة غير المحتملة بين رضـــا الناس لحاجتهم المتوقعة وبين رضـــاهم لحاجتهم الفعلية أو بمعنى آخر هو الفرق بين الواقع والمتوقع من الناحية الاقتصادية"،

وأوضحت نادية حليم فى بحث لها بعنوان "المرأة والعنف الاقتصادي" أن "مفهوم العنف الاقتصـــادي يتجســـد فى إطار المعاناة من الفقر والحرمان من فرص متســـاوية للحصول على العمل والدخل وتحسين مستوى المعيشة"[٤].

---

(1)http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/violence.1-5-2014.

(2)D. Jary and J. Jary :The Harper Collins Dictionary of Sociology , Harper Collins publishers,New York,1991, p 545.

(٣) ريا أحمد الدباس: العنف ضد المرأة، الطبعة الأولى، دائرة المكتبة الوطنية، عمان ،٢٠٠٩، ص١١.

(٤) نادية حليم: المرأة والعنف الاقتصادي (محررًا) نجوى الفوال، ندوة المرأة المصرية والتحديات المجتمعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية،القاهرة ، ٢٠٠٢، ص١٨.

العنف من الناحية البيولوجية يرجع إلى الجينات المسئولة عن تحديد سلوك الفرد. فالجينات تؤثر فى السلوك، ولذا فالجينات السيئة تسبب السلوك السيئ، وبالتالي فالحتمية البيولوجية تفسر الانحراف الاجتماعي وبخاصة العنف، كما تحدد الحتمية البيولوجية مكان الخطأ فى أمخاخ الأفراد، فينظر إلى السلوك المنحرف على أنه نتيجة انحراف عضو السلوك، والعلاج الملائم لذلك هو استخدام الأقراص[١]. ولذا فقد أعلن باحثون فى نيويورك عام ١٩٩٨ بأنهم توصلوا إلى جينات لها علاقة بالعنف والعدوانية والإجرام، ويعرف العنف البيولوجي بأنه "وجود إصابات فى الدماغ أو إصابات أثناء الولادة لدى المرضى الذين عانوا من نوبات العنف الانفجاري الهجومي أو التدميري"[٢].

العنف من الجانب النفسي والاجتماعي: هو وسيلة لإلغاء الآخر وإلغاء دوره أو إلغائه استنادا إلى ضروب الاستغلال والظلم والعدوان والحرمان والطغيان والفقر والتهميش وعدم المساواة[٣] .

ويعرف العنف وفقًا لآدم كوبر Adam Kuper فى موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه "مظهر من مظاهر التدمير المادي والنفسي والانفعالي والجنسي وهو يتضمن استخدام الأفراد للقوة والاعتداء، وذلك من أجل تحقيق أهداف معينة أو تحقيق مصالحهم الخاصة"[٤] .

ويقصد محمد عاطف غيث بالعنف بأنه "تعبير صارم عن القوى التي تمارس لإجبار فرد أو جماعة على القيام بعمل أو أعمال محددة يريدها فرد أو جماعة أخرى

---

(١) ستيفن روز وآخرين: علم الأحياء والأيدولوجيا والطبيعة البشرية، ترجمة: مصطفى إبراهيم فهمي، مجلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (١٤٨)، إبريل ١٩٩٠، ص ص٣٣-٣٤.

(٢)محمود سعيد إبراهيم الخولي:العنف فى مواقف الحياة اليومية نطاقات التفاعل،مرجع سابق،ص٤١

(٣) المرجع السابق، ص٤٠.

(٤) منال محمد عباس: العنف الأسري رؤية سوسيولوجية، مرجع سابق، ص٢٢.

ويعبر العنف عن القوة الظاهرة حين تتخذ أسلوبًا فيزيقيا (الضرب – الحبس – القتل) أو يأخذ صورة الضغط الاجتماعي وتعتمد مشروعيته على اعتراف المجتمع به"[١].

ونستخلص من مختلف التعريفات تنوعها واختلافها باختلاف تخصصات الباحثين، ويمكن وضع تعريف محدد للعنف بأنه "كل فعل يؤدي إلى إحداث ضرر جسدي أو نفسي يقع على الآخر يستغل فيه الفاعل (الجاني) ضعف الضحية وسيطرته عليها وينتج عنه أذى جسدي أو نفسي".

تعريف العنف ضد المرأة:-

يُعَدُّ العنف ضد المرأة مظهرًا لعلاقات قوى غير متكافئة من الناحية التاريخية بين الرجل والمرأة، والتي أدت إلى السيطرة عليها والتمييز ضدها من جانب الرجل ومنع النهوض الكامل للمرأة، وهذا وفقًا لقرار اللجنة العامة لإعلان الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة ١٩٩٣، وعلى الرغم من أن معظم المجتمعات تحظر العنف ضد المرأة إلا أن الواقع غالبا ما يتساهل مما يحدث من انتهاكات ضد حقوق الإنسان للمرأة تحت ستار الممارسات الثقافية والمعايير، أو من خلال سوء تفسير التعاليم الدينية[٢] .

ويذهب السيد عوض فى تعريفه للعنف ضد المرأة من خلال دراسته بأن العنف ضد المرأة "هو كل سلوك فردي أو اجتماعي أو ثقافي أو مؤسسي يحط من قدر المرأة ويعمق تبعيتها للرجل ويحرمها من حقوقها المقررة لها بقوة التشريعات السماوية

---

(١) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٩، ص١٩٢.

(2) Domestic Violence Against Women and Girls, United Nation Children's Fund, Innocent Digest No(6)June,2000,p2. (on) www.unicef-irc.org/publications/pdf/digest6e. 1-1-2013.

والوضعية"[١].

ويوضح هذا التعريف تنوع أشكال العنف الممارس ضد المرأة من حيث كونه أسَرِيًا أو مُجتمعيًا أو مُؤسسيًا ، كما يؤكد تبعية المرأة للرجل بسبب القوى غير المتكافئة بينهما، ويضيف البعد التشريعي سواء كان سماويا أو وضعيا والذى يكفل لها حقوقًا متساوية يغفلها من يمارس العنف ضدها.

وكذلك يعرف بأنه سلوك من قبل الرجل يسيطر فيه على ضحيته، وينتج عنه ضرر بدني أو جنسي أو نفسي، أو حرمان اقتصادي ،أو أى سلوك يترك امرأة تعيش في حاله من الخوف [٢].

ويشير هذا التعريف إلى أن نوع الجنس هو المسئول عن حدوث العنف. كما يوضح التعريف أن العنف ضد المرأة هو من الآليات الاجتماعية الحاسمة التي تفرض على المرأة وضع التبعية للرجل، ويشير إلى تنوع الضرر الذي يقع على المرأة ليشمل الضرر البدني والنفسي، كما يرى الإعلان أن العنف ضد المرأة يشمل ثلاث مجالات هى: "العنف الذى يحدث داخل نطاق الأسرة، والعنف الذي يرتكبه المجتمع عامة، وآخر الذي تتغاضى عنه الدولة"[٣].

وهناك العديد من أشكال العنف ضد المرأة منها ما يلي:

٣- أشكال العنف ضد المرأة:-

---

(١) السيد عوض على عيسى :العنف ضد المرأة – تحليل مضمون لحوادث العنف الأسري ضد المرأة فى الصحف المصرية،مؤتمر تنمية المرأة العربية–الإشكاليات وآفاق المستقبل ،جامعة جنوب الوادي ،مركز دراسات الجنوب والمركز العربي للتعليم والتنمية، قنا–الأقصر ٥–٧ فبراير ٢٠٠١.

(1) Lori L. Heise and others :Violence Against Women, The Hidden Health Burden, World Bank Discussion Papers, Washington, United States of America,1994,p 74.

(3)Domestic Violence Against Women and Girls,op-cit,p2.

تتعدد أشكال العنف ضد المرأة وفقًا لإعلان الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة والتي حددها كما يلي: العنف المنزلي ويشمل العنف الذي يرتكبه أفراد الأسرة المقربون، وغيرهم ويتجلى ذلك من خلال: الإساءة الجسدية مثل الصفع والضرب والطعن والخنق والحرق والركل والتهديد بالسلاح والقتل، كما يشتمل أيضًا على التقاليد المؤذية للمرأة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والاعتداء الجنسي مثل الجنس بالإكراه من خلال التهديدات أو التخويف أو استخدام القوة البدنية، والإيذاء النفسي الذى يشمل السلوك الذي يهدف إلى التخويف والاضطهاد ويتخذ شكل تهديدات وعدوانٍ لفظيٍّ والإذلال المستمر، والاستغلال الاقتصادي ويشمل العديد من الأفعال مثل الحرمان من المال ورفض المساهمة ماليا، والحرمان من الغذاء والاحتياجات الأساسية، التحيز ضد المرأة الذي ينطوي على التمييز في الحصول على التغذية والتعليم والوصول إلى الرعاية الصحية وذلك يمثل انتهاكًا لحقوق المرأة [1].

إذن فهذه أشكال العنف ضد المرأة والتي يمكن اختصارها كما يلي: الإساءة الجسدية، الاعتداء الجنسي، والإيذاء النفسي، وأخيرًا الاستغلال الاقتصادي، ويندرج تحت كل شكل من هذه الأشكال العديد من الأمثلة والتي تناولتها دراسات ميدانية حاولت توضيح العنف الممارس ضد المرأة بأشكاله المتنوعة وعكست الإحصائيات التناقض بين الواقع الفعلي لهذه الظاهرة وبين ما يتم الإفصاح عنه من قبل السيدات حول ما يتعرضن له من عنف من قبل الآخرين سواء داخل الأسرة أم خارجها . وكثيرًا من الحالات لا تسجل لأن المجتمع يُعَدُّ العنف الموجه ضد المرأة جزءًا من تربيتها، وإذا أرادت الزوجة المعتدى عليها بالضرب أن تشتكي فينظر إليها رجال الأمن باستهجان وينصحونها "بالستر على زوجها"، وهكذا تصبح الشتائم والإهانات اللفظية والضرب، وإكراه الزوجة

([1]) Ibid.

على إقامة العلاقات الزوجية بغير رضاها(والتي تعدها كثير من القوانين الغربية اغتصابًا ويعاقب عليها)حالات شائعة جدا وتزداد باستمرار وتحدث فى مختلف الطبقات الاجتماعية وحتى بين الحاصلين على أعلى المستويات التعليمية [١].

وهناك العديد من أشكال العنف المختلفة التي تواجهها المرأة فى العديد من دول العالم. ولذا فالعنف المنزلي أكثر أشكال الإساءة إلى المرأة فى العالم بأسره دون استثناء إقليمي، ففي بيرو تمثل جرائم ضرب الزوجات من الأزواج أكثر من نصف الجرائم المبلغ عنها، وتُعَدُّ سوء معاملة المرأة فى الكثير من أجزاء أفريقيا عرفا مقبولا، ولا يتم الإبلاغ عن غالبية الحالات، كما تتعرض الفتيات فى كثير من البلدان للموت جوعًا بصفة منتظمة ويعانين من الحرمان من الرعاية الصحية ومن الإهمال من جانب الأسر التي تفضل الأولاد، وينتج عن ذلك اختلال ديموجرافي بين عدد الرجال والنساء فى بعض البلدان مثل الصين والهند وكوريا وأجزاء من شمال أفريقيا، كما تتعرض الفتيات للاعتداء الجنسي أيضًا داخل بيوتهن من قبل ذكور من الأقارب، أو ما يعرف بزنا المحارم ، ويستمر تعرض المرأة والأنثى للعديد من أشكال العنف القائم على أساس النوع طوال فترة حياتهن، كما تواجه المرأة فى أماكن العمل أشكالاً أخرى من التمييز والإيذاء تتراوح بين التحرش الجنسي، وعدم المساواة فى الأجور وتدني إعانات الأمومة، وكل ذلك يزيد من موقفهن ضعفًا[٢].

وعند النظر إلى أشكال العنف الممارس ضد المرأة داخل بعض الدول العربية نجد أنه لا يختلف كثيرًا عن بقية دول العالم، فالعنف الأسري هو الأكثر انتشارًا بين الدول العربية. ففي دراسة تم إجراؤها من قبل المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة

---

(١) رفيقة سليم حمود: المرأة المصرية، مرجع سابق، ص٩٨.

(٢) ماري فلاشوفا و وليابياسون: المرأة فى عالم غير آمن – العنف ضد المرأة – حقائق وصور وإحصاءات، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية ، ٢٠٠٧، ص ص ٥-٦.

بالسكان والتنمية بالجزائر CENEAP بينت أن العنف المنزلي قديم ويمس كل شرائح المجتمع وطبقاته، وتعرضت المرأة بالخصوص للعنف المنزلي بدرجات مختلفة عبر أحقاب وأزمنة تاريخية بدءا من وأد البنات خشية العار والفقر، حرمانهم من التعليم، ومن حقها فى التعبير، وحقها فى اختيار شريك حياتها، وطردها من منزل الزوجية، وإقصائها من الميراث، وتعرضها للابتزاز الجنسي والضرب والشتم والقذف، وعدم تمكينها من تقلد المسئوليات الاجتماعية والثقافية والسياسية[١].

وفى الضفة الغربية وقطاع غزة بينت إحدى الدراسات أن ٥٢٪ من النساء الفلسطينيات تعرضن للضرب على الأقل مرة واحدة خلال العام السابق، فقد تعرضت ٢٣٪ منهن للدفع والركل والإيقاع، و٣٣٪ للصفع، و١٦٪ للضرب بعصا أو بحزام، و٩٪ وهُوجِمنَ بأداة حادة كالسكين أو قضيب حديدي من قبل أزواجهن، وفيما يتعلق بالعنف النفسي؛ بينت ٩٪ من الفلسطينيات أنهن تعرضن إلى شكل من أشكال العنف النفسي، كما أوضحت ٥٢٪ منهن تعرضهن للإهانة والسباب واللغة البذيئة وتسميتهن بأسماء مهينة من قبل أزواجهن مرة واحدة خلال العام السابق، وفى الأردن توصلت دراسة إلى أن نسبة من يتعرضن للضرب بصورة دائمة من أزواجهن بلغت ٤٧.٦٪ وأحيانًا ٢٨.٦٪، كما توصلت إلى أن الصفع يشكل أكثر أشكال الضرب شيوعًا إذ تبلغ نسبته ٦٥.٣٪ فى الحالات الدائمة، فى حين بلغت أحيانًا ٢٢.٤٪، وتقاربت النسب للركل واللكم وشد الشعر والرمى أرضًا إذ بلغت فى معظمها ٤٤٪، وبلغت نسبة الضرب بأداة حادة ٤٠.٨٪[٢].

---

(١) مختار رحاب: أثر العوامل السوسيوثقافية فى إنتاج وتوليد العنف ضد المرأة داخل الأسرة الجزائرية – قراءة وتحليل سوسيوأنثروبولوجي (فى) المرأة العربية(تحرير)أحمد زايد، المجلة العربية لعلم الاجتماع،العدد(٥)،يناير ٢٠١٠،ص١١٣.

(٢) هادي محمود: العنف ضد المرأة،مجلة الحوار المتمدن، العدد (٤١٩)، ٢٠٠٣/٣/٨ (فى): http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1079. 11-11-2012.

وتشـير كذلك العديد من الدراسـات إلى أن أكثر أشـكال العنف الموجه ضـد المرأة انتشـارًا هو العنف النفسـي فتوصـلت دراسـة داخل البحرين تم تطبيقها على ٦٠٥ امرأة بحرينية متزوجة إلى أن أشـد وأكثر أنواع العنف حسـاسـية وخطرًا على الصـحة النفسـية للمرأة بالرغم من عدم تركه آثارا مادية عليها هو الذي يتم على صـيغة الشـتائم والسـباب والإهانات الجارحة، فكشـفت النتائج على أن الإهانات والشـتائم تحتل المركز الأول من العنف الممارس ضد المرأة فبلغت النسبة ١٤.٤٪، ويليه الضرب الخفيف وبلغت النسبة ١٠.٤٪، وتضيف الدراسة أن ما يزيد الوضع سوءًا وخطورة هو صعوبة إثبات هذا النوع من العنف إذا أرادت الزوجة مقاومته قانونيًا[١] . كذلك أوضـحت دراسـة ناتاشـا فوكوفيتش عن العنف الأسري والعنف ضـد المرأة فى الجبل الأسود؛ أن أكثر أشكال العنف شـيوعًا هو الإذلال والشتائم واللعان ثم الصفع والركل والدفع[٢].

وفيما يلي بعض الإحصـائيات التي تناولت ظاهرة العنف ضـد المرأة بأشـكالها المختلفة فى المجتمع المصري .

أوضـحت نتائج بعض الدراسـات الميدانية حول ظاهرة العنف ضـد النسـاء فى مصـر عام ١٩٩٨ أن ٣٥٪ من النسـاء فى مصـر يتعرضـن للاعتداء البدني وخاصـة الضرب من جانب أقاربهن من الذكور وفى الأغلب من جانب الزوج، وفى تقرير عرضته

---

(١) قدره عبد الأمير الهر: العنف ضد الزوجة وعلاقته بالصحة النفسية لدى الزوجات العربيات المعنفات فى مدينة مالمو بالسويد،جزء للحصول على الماجستير،كلية الآداب والتربية– قسم العلوم النفسية والتربية – الأكاديمية العربية، الدنمارك، ٢٠٠٨،ص ص٣٥–٣٦.(فى)
http://www.ao-academy.org/wesima_articles/letters-20081101-1715.html

(2) Natasa Vukovic; Study On Family Violence And Family Against Women, In Montenegro, Financial Assistance of The European, Undo, Montenegro, 2012.(on).
http://www.gendermontenegro.me/wp-content /uploads /2012 /07 / Summary.pdf.

"المنظمة العالمية ضد ممارسة التعذيب" عن ممارسة العنف ضد النساء فى ٧٨ بلداً جاء أن ٣٤٪ من النساء فى مدينة القاهرة وحدها يتعرضن للعنف مرة على الأقل كل أسبوع، وأوضحت ١٥٪ من المبحوثات أن العنف الزوجي يكون من نصيبهن مرة واحدة فى الشهر، فى حين أعربت ٢١٪ من المبحوثات أنهن يتعرضن للعنف الزوجي فى مناسبات متباعدة، كما أقرت ١٨٪من النساء اللائي يتعرضن للضرب بأنهن تعرضن لإيذاء بدني نتيجة لذلك، بينما أقرت ١٠٪ من النساء أن ضربهن من قبل أزواجهن قد نتج عنه درجة من الأذى تستدعي تدخلاً طبيًا[١].

وصدر عام ٢٠٠٩ تقريرٌ عن المجلس القومي للمرأة بعنوان "دراسة العنف ضد النساء فى مصر ملخص النتائج" معتمداً على نتائج المسح الديموجرافي الصحي فى مصر عام ٢٠٠٥، الذى أوضحت نتائجه أن ٤٧٪ من النساء المتزوجات تعرضهن للعنف الجسدي من سن ١٥ سنة، وأن اغلبهن أشرن إلى أن الشريك الحميم (أى الزوج الحالي أو السابق) هو مرتكب العنف ضدهن، فى حين أن ما يقرب من النصف ٤٥٪ أشرن الى أن العنف الممارس عليهن تم على أيدي ذكور غير الزوج، وأوضحت ثلث العينة ٣٦٪ إلى أن من مارس العنف ضدهن هى أنثى وهى الأم فى كثير من الأحيان، كما أشارت المبحوثات إلى أن الأب يمارس العنف ضدهن بنسبة ٥٣٪ يليه الأشقاء الذكور بنسبة ٢٣٪، كما بلغت معدلات العنف الجسدي والجنسي فقط (باستثناء العنف النفسي) نسبة ٣٤٪ و١٥٪ خلال العام السابق للمسح، وكذلك يُعَدُّ العنف المرتبط بالشرف شكلاً من أشكال العنف ضد المرأة المتزوجة وغير المتزوجة، وتشير إحصائيات أحد التقارير حول جرائم الشرف فى مصر إلى أن ٧٩٪ من جرائم الشرف عبارة عن

---

(١) أحمد زكي وآخرون: العنف ضد المرأة فى مصر،الطبعة الأولى،مركز المحروسة للنشر، القاهرة، ٢٠٠٧،ص٨٧.

عمليات قتل لامرأة تحوم حولها شبهات لممارستها لسلوكيات جنسية، ومن أشكال العنف أيضًا ختان الإناث والزواج المبكر والزواج بالإكراه أو الزواج المؤقت، ويتم ممارسة ختان الإناث فى أربع دول فقط هى مصر والسودان واليمن وجيبوتي , ووفقا للمسح الديموجرافي والصحي فى مصر لعام ٢٠٠٠ أن٩٧٪ من النساء اللاتي تزوجن فى أى وقت من الأوقات قد خضعن للختان[١].

وفى دراسة السيد عوض علي عيسى حول العنف ضد المرأة فى جميع محافظات مصر من خلال حصر شامل لحوادث العنف ضد المرأة والمنشورة فى الصحف المصرية (الأهرام، الأخبار، الجمهورية، الحوادث) خلال عام ونصف من أول يوليو ١٩٩٩ إلى آخر ديسمبر ٢٠٠٠ توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:أن من أهم أشكال العنف ضد المرأة فى الأسرة جاء القتل بنسبة ٣٢.٦٪ ثم الضرب المبرح بنسبة ٢٨.٨٪ ثم الإصابة بعاهة ٩.٧٪ أى أن العنف البدني من أكثر مظاهر العنف الأسري ضد المرأة وذلك بنسبة (٧١.١٪)، يليه العنف المادي بنسبة (٢٠.٩٪) متمثلاً فى النصب والاحتيال ٩٪، الابتزاز ٥.٦٪ والطرد من منزل الزوجية ٦.٣٪، ثم يأتي العنف النفسي بنسبة (٩.٧٪) متمثلا فى إنكار النسب بنسبة ٨.٣٪ والتشهير بسمعة المرأة ١.٤٪، وأخيرًا العنف الذاتي بنسبة (٤.٢٪) وهو ميل بعض الحالات الواقع عليها العنف إلى الانتحار، كما توصلت الدارسة إلى أن الزوج هو الأكثر ميلاً لاستخدام العنف ضد المرأة بنسبة (٤٥.١٪) يليه الأشخاص الذين يرتبطون مع المرأة برباط الدم مثل الأب والأم، والأخ والأخت، العم،

---

(١) دراسة العنف ضد النساء فى مصر ملخص النتائج، ٢٠٠٩، المجلس القومي للمرأة، ص ص ١٢-١٤. (فى):

http://www.ncwegypt.com/images/research/1.pdf .11-1-2013.

العمة، الابن والابنة وذلك بنسبة (١٧.٥٪)[١].

يتضح من الدراستين السابقتين أن العنف البدني أو الجسدي من أكثر أشكال العنف الممارس ضد المرأة فى المجتمع المصري على مستوى الجمهورية، وأن الزوج هو الشخص الأول الذي يمارس العنف ضد المرأة فى حالة كونها متزوجة وفى حالة عدم الزواج يكون الأب ثم الابن، ويتضح من ذلك أن الرجل بصفة عامة والزوج خاصةً هو من يفرض الخضوع التام على المرأة وأنها تعيش فى فلكه فهو الذي يحدد دورها وما يجب أن تقوم به والخروج عن ذلك الدور المنوط لها يؤدي بها إلى أن تنال العديد من أشكال العنف الذي يمارسه ضدها الرجل.

٣-أسباب العنف ضد المرأة:

فلكي نفهم ظاهرة العنف ضد المرأة هناك العديد من أسباب العنف التي أظهرتها بعض نتائج الدراسات الميدانية نوردها فيما يلى:

أ- العوامل الاقتصادية:

إنَّ تردي الوضع الاقتصادي فى الأسرة يؤدي (فى اغلب الأحيان) إلى اتخاذ القسوة والعنف فى المعاملة من جانب الزوج لزوجته نتيجة لمعاناته مما ينعكس سلباً على الزوجة، ويترتب على هذا الوضع الاقتصادي عدم المقدرة على توفير احتياجات أفراد الأسرة فينشأ الصراع بين الزوج والزوجة لتوفير الاحتياجات وقد يتطور الصراع إلى العنف[٢] . وهو ما توضحه العديد من الدراسات الميدانية فتشير دراسة ليلى عبد الوهاب إلى أن العوامل الاقتصادية تمثل أعلى نسبة بين العوامل الأخرى فى تحديد أسباب العنف

---

(١) السيد عوض علي عيسى: العنف ضد المرأة – تحليل مضمون لحوادث العنف الأسري ضد المرأة، مرجع سابق.

(٢) محمد عبد السلام العرود: العنف الأسري, مرجع سابق ، ص ص ٥٦-٥٧.

الواقع على المرأة فى الأسـرة فبلغت ٤٥.٦٪ موزعة على أربعة أسـباب هى: الرغبة فى الاستحواذ على الممتلكات بالقوة، النزاع على المصروفات،وعدم القدرة على الإنفاق،وأخيراً البطالة[١]. وتُعَدُّ البطالة هى أيضاً من الأسباب القوية لممارسة العنف ضد المرأة، ويرى الاقتصـــاديون أن للبطالة تأثيرًا أعمق على الرجال وذلك لارتباط مكانتهم وهويتهم بدور المنتصـر، والافتقاد إلى العمل المأجور من الممكن أن يتسبب فى الشعور بعدم الأمان المادي، وكذلك عدم الشـــعور بالأمان فيما يتعلق بقدرته على الاحتفاظ بمكانته كرأس للعائلة، وكذلك لكون العمل المأجور أحد أهم الجوانب الاجتماعية فى حياة الرجل، ومن ثَمَّ فإن شعوره بالخطر فى هذا الجانب قد يكون أحد العوامل المسببة للعنف الموجه ضد المرأة ذلك لأن الرجل قد يحاول إعادة التوازن له من خلال ضرب زوجته[٢] . أي ممارسة العنف ضـدها. وهذا ما توصـل إليه السـيد عوض علي عيسـى فى دراسـته أن أكثر الأشخاص مرتكبي العنف ضد المرأة هم المتعطلون حيث بلغت النسبة ٤٠٪ من إجمالي العينة[٣] . والى جانب بطالة الزوج فإن المرأة التى لا تعمل أكثر عرضـــه للعنف من مثيلتها وهو ما توصلت إليه كلٌ من روس ماكملان و كانديس كراسشنيت فى دراسة لهما بعنوان"أنماط من العنف ضـد المرأة عوامل الخطر والنتائج" فاتضـح ان هناك علاقة قوية وخاصـة بين الوضـع الاجتماعي والاقتصـادي المنخفض للمرأة والعنف الذى تتعرض له ،فالنســـاء اللاتي تعانين من البطالة Unemployed تتعرض لأوجه متعددة من العنف مقارنه من اللاتي يعملن على الدوام Employed full-time فتبلغ النسـبة بين النسـاء

---

(١) ليلى عبد الوهاب: العنف ضد المرأة، مرجع سابق، ص٦٥.

(٢) محمد أحمد محمد الشريف: العوامل الاجتماعية المرتبطة بالعنف الموجه ضد المرأة، مرجع سابق، ص١٢٨.

(٣) السيد عوض علي عيسى: العنف ضد المرأة، مرجع سابق.

فى الحالة الأولى ٦.٩ ٪ وفى الحالة الثانية ٢.٨٪ [١].

ب- العوامل الثقافية :-

تُعَدُّ العوامل الثقافية من العوامل المهمة فى ممارسة العنف ضد المرأة، وتعنى العوامل الثقافية كل ما هو موروث من قيم و أمثال يتم نقلها من جيل إلى آخر من خلال التنشئة الاجتماعية،و يترتب عليها استمرار التمييز بين الذكر والأنثى فى فرص الحياة. وعند النظر إلى دورة حياة المرأة نجد أن العنف لا يزال يمارس ضد الأنثى منذ خروجها إلى الحياة وعلى امتداد سنوات التنشئة الأولى، وتزداد أساليب القهر والمعاملة المتشددة كلما تقدمت فى العمر، وتفتحت ملامحها الأنثوية وتبلورت، وأن أول صور هذا العنف التمييز الجائر بين الذكر والأنثى داخل الأسرة الواحدة فالأنثى دائماً ما تأتي فى المرتبة الثانية بعد الذكر وفقًا لما ترسمه الثقافات الموروثة عبر الأجيال [٢]. كما تتمثل أشكال التمييز القائمة بين الذكور والإناث فى الأسرة والمجتمع فى مجالات العمل والأجر والترقي والتعليم والاختيار للزواج والمشاركة المجتمعية والسياسية واتخاذ القرارات فى الأسرة إلى غير ذلك من المجالات التي تزخر بالعديد من صور التمييز والاضطهاد للمرأة، إذن فعمليات التمييز التي تتعرض لها المرأة فى المجتمع والأسرة تستمد قوتها وفاعليتها من خلال نسق من القيم والمعايير يحدد أدوار الذكور والإناث، ومكانة كل

(5)Ross Macmillan, Catherine Kruttschnitt: Patterns of Violence Against Women Risk Factors and Consequences, National Institute of Justice Grant, Final Report submitted to the U.S. Department of Justice, 2005, p25.

(٢) علياء شكري: قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع – دراسة للثبات والتغير الاجتماعي والثقافي،الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ٢٠٠٣، ص٢٤٩.

منهما فى المجتمع، ويحرض على تفضيل الذكور وتعظيم سلطتهم العائلية والاجتماعية على حساب تبخيس وتحقير الإناث وتكريس تبعيتهم[١]. إذن فالثقافة هى التي تحدد دور كل من الذكور والإناث من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأم أو الجدة أى تتم من خلال سيدات الأسرة التي تمارس عنفًا ضد الطفلة الأنثى، اللواتي يحملن فى عقولهن الثقافة المجتمعية السائدة وينقلنها إلى الأجيال رغم ما فيها من معاداة لهن وتحقير لذواتهن وتكريس لدونيتهن . من جهة أخرى فإن الأسرة المصرية عندما تعاقب صغارها تميز بين الصغير والصغيرة سواء من حيث سبب العقاب أم من حيث جسامة العقاب وتكراره[٢]. وتجبر الفتاة على خدمة شقيقها الذكر وإذا رفضت تُعاقب، وينظر لهذا النوع من التنشئة على أنه ضرورة أخلاقية يجب ممارستها مع الأنثى فهى حماية لها وتدعيمًا لمستقبلها طالما أنه يتم بهدف إعدادها لأن تكون زوجة صالحة وهو الهدف النهائي لمستقبل الفتاة[٣].

ومن أكثر صور التمييز بين الذكر والأنثى التى تعاني منها الطفلة منذ صغرها عدم العناية والاهتمام فى مجال الرعاية الصحية والتغذية السليمة مثل الذكر، مما يؤدي إلى تعرضها للأمراض . فيؤدي التمييز القائم ضد الطفلة من حيث حصولها على التغذية وخدمات الصحة البدنية والعقلية إلى تعريض صحتها للخطر فى الحاضر والمستقبل، ولقد تقزم نمو ما يقدر بنحو ٤٥٠ مليونا من البالغات فى البلدان النامية نتيجة سوء التغذية من حيث بروتين الطاقة فى مرحلة الطفولة[٤]. بالإضافة إلى ذلك تتجلى صور

---

(١) ليلى عبد الوهاب: العنف ضد المرأة، مرجع سابق، ص٢٦.

(٢) رفيقة سليم حمود: المرأة المصرية، مرجع سابق، ص١٠١.

(٣) فاتن محمد شريف: الرؤية المجتمعية للمرأة والأسرة – دارسات فى الانثروبولوجيا الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص٢٢٦.

(٤) سامية محمد فهمي: المرأة فى التنمية، ط٧، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،١٩٩٩، ص٤٤٥.

التمييز ضـــد الذكور والإناث فى كمية الطعام التي يتم توزيعها بطريقة غير عادلة بين أفراد الأسرة، فتعطي الأولوية فى التوزيع للأب ثم البالغين من الذكور، وهذا ما أوضحته بيانات المســـح القومي للتغذية؛ حيث تبلغ نســـبة الأســـر التي تقوم بذلك فى الريف ٣٣.٧٪[١]. ويمتد التمييز إلى فترة الرضـاعة التي تتلقاها الطفلة الأنثى عن الذكر، حيث يبلغ متوسط مدة إرضـاع الطفل ١٩ شـهر بينما تبلغ ١٧.٧ شـهرا للإناث؛ حيث يسـود اعتقاد بأن إرضـــاع الطفلة لمدة أكبر يقويها وبالتالي يتم إيقاف إرضـــاعها مبكراً حتى لا تقوى ، وتزداد حدة التفرقة كذلك فى طلب العلاج فيتضح التمييز ضد الأطفال الإناث فى الذهاب إلى الطبيب خاصة فى صعيد مصر وفى المجتمعات الريفية والمناطق العشوائية الحضرية الفقيرة[٢].

ولذا يمكن القول أن درجة التفضـيل بين الذكر والأنثى تمتد لتصـل الى ما تحصـل عليه من غذاء ورعاية طبية وحتى فى فترة الرضـــاعة[٣]. ولذا يتولد لدى الإناث الإحســـاس بالدونية وعدم الثقة وتقبلها لكل ما تتعرض له من تعنيف من قبل أفراد أســـرتها، بل وتكيفها فى أحيان كثيرة لأشـكال العنف ضـدها نظرا لما تراه من تأييد المجتمع لذلك وهو ما يتضح فيما يلقى على أسماع المرأة منذ أن تكون طفلة من سيدات الأسرة من كم هائل من الأمثال الشعبية التي تؤيد ممارسة العنف ضد المرأة، بل تتشربه الطفلة وتمارس نفس الدور حينما تصبح أمًا أو جدة، أى أن المرأة تستمر فى ممارسة العنف ضد أبناء جنسها

---

(١) نادية حليم: المرأة والعنف الاقتصـــادي – ندوة المرأة المصـــرية والتحديات المجتمعية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠٢ ، ص٢٧.

(٢) سلمى جلال وهالة الدمنهوري: صـحة المرأة (فى) الحالة الصـحية والخدمات الصـحية فى مصـر – دراســة تحليلية للوضــع الراهن ورؤى مســتقبلية – جمعية التنمية الصــحية والبيئية – برنامج السياسات والنظم الصحية، ٢٠٠٥، ص ص ٢٥٨–٢٥٩.

(٣) Lori L. Heise and others :Violence Against Women, The Hidden Health Burden, World Bank Discussion Papers, Washington, United States of America,1994,p 5.

جيل بعد جيل دون محاولة (فى بعض الأحيان) تغيير هذا التمييز ضـدها ورفضـها له، وهناك العديد من الأمثال الشـعبية التي تدني من قيمة المرأة ووضـعها وتقلل من دورها، ومن هذه الأمثلة ما يتضـح منذ لحظة ميلادها فعلى سـبيل المثال يقال عند ميلاد الطفلة للام: "يا مخلفه البنات يا شـايله الهم للممات". ويرجع تحمل الأم لمشـقة إنجاب الإناث وترديد هذا المثل وفقًا لتفسـير "سـامية السـاعاتي" الى . أن الأم قد تدفع الثمن لأنها لم تحسن تربية ابنتها، فهى المسئولة مباشرة عن ابنتها وعن سلوكها منذ البداية، وحتى عن مشكلاتها بعد الزواج من حيث عدم الإنجاب أو إنجاب الإناث فقط أو العلاقة بالزوج[١].

وعند الإقدام على تعليمها يقال: "بنتك لا تعلميها حروف ولا تسـكنها غروف(•)" وعند زواجها تقال الأمثال الدالة على تبعيتها للرجل وعلى أهميته فى حياتها مثل "ضـل راجل ولا ضل حيطه"

بل أيضًـا تمتد الأمثال لتوضـح عدم الاعتداد أو الأخذ برأي المرأة لعدم فائدته أو قيمته فيقال "الراجل ابن الراجل اللي عمره ما يشاور مراته".

بينما هناك العديد من الأمثال التي توضـح العنف ضـد المرأة لأنه سـببٌ لتقويمها وتربيتها فيقال على سـبيل المثال: "اكسـر للبنت ضـلع يطلع لها اثنين" وكذلك "البنت ذى التين تكسـر ضـلع يطلع عشـرين"، وهذا يدل على أهمية ضـرب الأنثى وعدم تأثرها بذلك، وكذلك "موت البنت سـتره" ويدل أن موت الأنثى هو فى كثير من الحالات يكون أكرم لها ولأسرتها.

كما هناك بعض الأمثال التي توضـح كيف تتم معاملة الزوج لزوجته فمثلا يقال "ضـرب الحبيب زى أكل الزبيب" و"المرأة كل ما بهدلتها حبتك وكل ما دللتها سـبتك"،

---

(١) سامية حسن الساعاتي: المرأة والمجتمع المعاصر، دار قباء الحديث، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٣١٥.

(•) لا تسمح لها بالإقامة خارج المنزل .

"المرأة زى السجادة ما بتنظف غير بالضرب" وهذا يدل على أهمية الضرب والإهانة فى حياة المرأة. وتستمر هذه الثقافة منتشرة فى المجتمع ومتوارثة عبر الأجيال مقرنين ذلك بتعاليم الدين السمحة متناسين أحاديث الرسول –صلى الله عليه وسلم– فلقد نهى الإسلام عن ضرب المرأة والعنف ضدها، فلقد قال الله سبحانه وتعالى: "وعاشروهن بالمعروف"، وقوله –صلى الله عليه وسلم– "واستوصوا بالنساء خيراً"، وقوله –صلى الله عليه وسلم– فى حق المرأة: "إن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتست، ولا تضربوا الوجه، ولا تقبح، ولا تهجر إلا فى البيت"، وحينما ذكر رسول الله –صلى الله عليه وسلم– عملية ضرب النساء فهو الضرب غير المبرح وقيل أن النبي(ص) كان يضرب زوجاته "بالسواك" وهو أبسط شيء [1].

ج– وسائل الإعلام:–

تُعَدُّ وسائل الإعلام سلاحًا ذا حدين فهى قد تكون سببا ودافعا لظهور العنف أو قد تسهم فى زيادة الوعي المجتمعي بالآثار المترتبة على ممارسة العنف ضد المرأة. ولقد أوضح الدكتور أحمد زايد أن العنف يرجع إلى التدفقات الإعلامية, كما بين آخر أَنَّ أسباب العنف ترجع إلى وسائل الإعلام وبخاصة التليفزيون الذى ينقل يوميا برامج ومشاهد تمجد العنف وتعطيه قيما عليا وتجعله غاية منشودة، ومعايشة مشاعر التفكك الأسري وإحساس الفرد بأنه مهمش وغير ذي معنى[2].

وعند النظر إلى صورة المرأة كما تعرضها وسائل الإعلام نجد أنها تتصف بصفتين: أولهما صورة المرأة المسالمة المنصاعة لزوجها وتمارس دورها التقليدي مرتضية

---

(1) علياء شكري: قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، مرجع سابق، ص٢٥٢.

(2) محمود سعيد إبراهيم الخولي: العنف فى مواقف الحياة اليومية نطاق التفاعل، مرجع سابق، ص ص ٩٢–٩٣.

برضـــاء الزوج وســعادته، متقبلة منه صــورًا عديدة من العنف اللفظي والبدني فى بعض الأحيان، ثانيهما صــورة المرأة الحديثة كما توضــحها وســائل الإعلام المرئية(التليفزيون– السينما) باعتبارها جسدًا أو موديلاً جذابًا لا وظيفة له إلا إثارة الشباب وزيادة حدة العنف لديهم تجاه المرأة، وهذا ما توضحه العديد من الدراسات . حيث تشير بعض الدراسات إلى العديد من الحقائق عن صورة المرأة فى الإعلام العربي وتشمل الحقائق ما يلي[١]:

١- تتفق وســـائل الإعلام فى التركيز على الأدوار التقليدية للمرأة كزوجة وأم وربة بيت، بينما لا يتم التركيز على الأدوار الأخرى للمرأة فى مواقع الإنتاج والتنمية والمشــاركة الاجتماعية والسياسية والثقافية والإبداعية إلا هامشيا، ويُعَدُّ هذا إحدى سبل ممارسة العنف ضد المرأة وانتزاع أهم حقوقها.

٢- تركز السينما والدراما التليفزيونية على ثلاثة ادوار تقليدية للمرأة تنحصـر فى الزوجة الخاضعة للزوج والأم المعطاءة والمنحازة للذكور، والابنة المطيعة لوالديها فضلا عن شيوع نموذج المرأة اللاهثة وراء الثروة.

٣- كما أن اســتخدام المرأة كجســد ومفاتن فى الإعلانات يمثل عنف ضــدها وتقديمها بطريقة مبتذلة فى الأفلام والمسلسلات، وكذلك تقديمها بالصورة النمطية وحصـرها فى المطبخ وغرف النوم وأنها ذات دور هامشــي فى الحياة والمجتمع مما يمثل عنفاً ضدها.

٤- ولا يجب إغفال دور الإعلانات التي تقدم المرأة على أنها كائن قابل للاتجار به فى مجال الترويج للسلع الاستهلاكية، وفى إطار أساليب تعتمد على عناصر التشويق والجاذبية وكأنها كائن جميل أو جسد مطلوب إظهار محاسنه ومفاتنه[٢].

---

(١) أيمن عقيل : عمل الإعلام والعنف ضد المرأة ما بين المواجهة والتكريس، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان،٢٠٠٩ . (فى)
http://www.maatpeace.org/node/3152.1-2-2013

(٢) ناهد رمزي: المرأة والإعلام فى عالم متغير، القاهرة , الدار المصرية اللبنانية,٢٠٠٤، ص١٧٦.

إذن فالفطرة الغريزية للمرأة تشـكل عنفا شـديدا تجاهها، تزداد حدته وفقًا لتشـدد أعراف المجتمع الذى تنتمي إليه وتقاليده، ويكرس من شدة هذا العنف الصورة الذهنية التي أوجدتها وسـائل الإعلام عنها، وتقديم صـورة ذهنية مشـوهة عن المرأة والترويج عنها على أنها "سلعة تبحث عن مستفيد" يحفز السلوك العنيف نحوها من قبل الرجل فى المنزل أو الشارع أو العمل، ويمكن أن يعرضـها إلى تحرش أو اعتداء فضـلا عن الإسـهام فى خلق "النموذج التخيلي" للمرأة فى ذهنيـة الرجـل والـذي قـد لا تنطبق مواصـفاته على زوجته، فيتكرس سـلوكه العدواني تجاه زوجته للتعبير عن احتجاج غير معلن أو مقبول الدوافع من قبله ويزيد ذلك من العنف الأسري[1].

٤- آثار العنف ضد المرأة :-

إن للعنف ضـد المرأة العديد من الآثار السـلبية حيث يؤثر على الصـحة النفسـية والجسدية للمرأة بل تسبب خسائر اقتصادية عالية .فهو واحد من أكثر الانتهاكات لحقوق الإنسان فى كل المجتمعات ويشكل تهديداً رئيساً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية[2]. ويمتد تأثير العنف فلا يقتصر على المرأة فقط بل يمتد ليشمل الأسرة والمجتمع.

أولاً: آثار العنف على المرأة:-

إن المرأة التي تتعرض للعنف تعاني من العديد من الآثار النفسـية والاجتماعية السـلبية نتيجة وقوعها ضـحية للعنف، وهذه الآثار هى الأكثر تأثيرًا على المرأة لما تتركه من آثار واضـحة على صـحتها النفسـية والإنجابية، وهذا ما أوضـحته منظمة الصـحة العالمية فى دراسـة لها فى عدة بلدان على مسـتوى العالم، حيث بينت الدراسـة أن العنف

---

(1) أيمن عقيل : عمل الإعلام والعنف ضد المرأة، مرجع سابق.

http://www.maatpeace.org. op-cit.

(3)Elizabeth Abama and Chris, M.A Kwaja :Violence Against Women In Nigeria: How The Millennium Development Goals Addresses The Challenge ,The Journal of Pan African Studies, Vol(3),N0(3), 2009,p2.

الممارس ضد المرأة هو إحدى المشكلات الصحية العمومية الكبرى وأحد انتهاكات حقوق الإنسان، وأن من ١٥٪ إلى ٧١٪ من النساء ابلغن عن تعرضهن فى مرحلة ما من حياتهن لعنف جسدي أو جنسي مارسه ضدهن الأشخاص الذين يعاشرونهن، ويتسبب هذان الشكلان من العنف فى ظهور مشاكل جسدية ونفسية وجنسية، ومشاكل صحية إنجابية وخيمة على كل من المدى القريب والبعيد وإلى تكبد تكاليف اجتماعية واقتصادية عالية[١].ومن هذه الآثار:

أ- مشكلات بدنية ونفسية:

معظم الدراسات أثبتت أن آثار العنف تظهر على المرأة بوضوح من حيث الصحة النفسية والجسدية. وتوضح بعض الدراسات التي أجريت أن العنف الجسدي الذي تتعرض له المرأة يؤدي إلى إصابات خطيرة أو عاهات مستديمة منها كسور العظام والتشوهات الجسدية الناجمة عن الحروق والعض، واستخدام الأسلحة وغيرها من الأدوات، وتوصلت دراسة أمريكية أجريت على وحدات الطوارئ بالمستشفيات إلى أن ما بين ١١٪ و٣٠٪ من النساء المصابات تعرضن للإصابة من قبل شريك الحياة، وأنهن كن أكثر عرضة للإصابة فى الرأس والوجه والرقبة والقفص الصدري والبطن من غيرهن من الجرحى المصابات [٢].

كما بينت منظمة الصحة العالمية أنَّ من بين الآثار الصحية المترتبة على العنف ضد المرأة؛ الصداع وآلام الظهر والآم البطن والألم الليفي العضلي والاضطرابات المعدية

---

(١)منظمة الصحة العالمية:العنف الممارس ضد المرأة،مركز وسائل الإعلام، صحيفة وقائع رقم ٢٣٩ (فى):.

http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs239/ar/ 1-1-2013.

(٢) مارى فلاشوفا ووليا بياسون: المرأة فى عالم غير آمن، مرجع سابق، ص٥٨.

المعوية ونقص القدرة على التحرك وتدهور الحالة الصحية، وقد يسجل فى بعض الحالات وقوع إصـابات مميتة وغير مميتة على حد سـواء، ويمكن كما توجد علاقة بين التعرض لذلك العنف فى الصغر والوقوع ضحية له عند الكبر[١].

وقد تلجأ المرأة المتعرضـــة للعنف الى نوع آخر من العنف هو.العنف الموجه الى النفس وهو محاولات الانتحار والتي يســـمى فى بعض الدول" إيذاء الذات المتعمد "[٢]. وهو فعل ناجم عن اليأس يقوم به شخص لم يعد متعلقًا بالحياة"، فالضحية Victem فى اللحظة التي تقدم فيها على الفعل–أى الانتحار–الذي يضـــع نهاية لحياتها تكون متيقنة كل اليقين من النتيجة التي يترتب عليها فعلها[٣].فهو وســـيلة للتخلص من حياتها للأبد ولإنهاء سلسلة العنف الذي تتعرض له سواء الجسدي أم الجنسي، فقد يصل العنف الذي يمارس ضـد المرأة إلى إقدامها على الانتحار نتيجة للألم النفسـي الذي تصـاب به، فقد دلت الدراســات فى عدة ثقافات متفرقة (مثل شـــمال أفريقيا وجزر فى ماليزيا) أن التي يمارس ضدها العنف البدني من قبل زوجها تحاول الانتحار بمعدل يزيد على اثنتي عشرة مرة من النســاء الأخريات، وعندما تتعرض المرأة للاغتصـــاب فهناك آثار أخرى نتيجة الصدمة التي تتلقاها، حيث تصاب بحالة من الهياج والتعصب كلما تذكرت ما حدث لها، وأشـارت دراسـات إلى أن المرأة التي تعرضـت للاغتصـاب تشـعر دائما بالألم وكثيرًا ما تحجب نفسـها عقليا عن الحديث عن هذا الموضـوع، وقد تشـعر بالألم في المعدة وفقدان

---

(١)منظمة الصحة العالمية : العنف الممارس ضد المرأة،مرجع سابق. (فى)
http://www.who.int/mediacentre/op-cit.
(2)World Health Organization :Violence-A Global Public Health Problem (in)World Report On Violence and Health,Geneva,2002,p.6.

(٣) إميل دور كايم: الانتحار، (ترجمة) حسن عودة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١١، ص.ص٨-١١.

للشهية، ولا تستطيع الارتباط بأفراد أسرتها بل تكن عدوانية مع أطفالها[١].

ويتضح من ذلك مدى المعاناة التي تتعرض لها المرأة سواء التي تتعرض للأذى الجسدي أو الجنسي وما يترتب عليه من أمراض نفسية تكون ملازمة لها. وفى دراسة أعدها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية تبين أن ٨٨٪ من النساء اللائي يتعرضن للعنف عرضة للإصابة بالاكتئاب والقلق وأن ١٢٪ يراودهن التفكير فى الانتحار للتخلص من حياتهم[٢].

كما يؤدى العنف الى حدوث خلل فى العلاقة بين الزوجين .فلقد قام المجلس القومي للمرأة في مصر بنشر العديد من الدراسات حول العنف ضد النساء، بما فى ذلك دراسة حول الآثار الجسدية والنفسية للعنف على النساء وعلى المجتمع ككل، وتوصلت الدراسة إلى أنه :عند المقارنة بين سيدات لم يتعرضن للعنف بمثيلتهن من الزوجات اللاتي مورس بحقهن العنف تبين انتشار أنماط سلبية من التواصل بين الزوجين، وتدني مستوى الرضا، والمودة والتناغم والسعادة فى إطار الزواج [٣].

ب- الزواج المبكر Early Marriage

يعتبر الزواج المبكر أحد مظاهر العنف الممارس على الفتاة قبل الزواج، ويقصد به من الناحية الطبية والعلمية هو الزواج قبل البلوغ وهى الفترة الزمنية التي تتحول فيها

---

(١) منال محمد عباس: العنف الأسري رؤية سوسيولوجية، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، ٢٠١١ ، ص١٢٩.

(٢) سماح صلاح الدين: المجتمع المصري والعنف ضد المرأة بحث إلى مركز المرأة العربية للبحوث والتدريب "كوثر"، تونس، ٢٠٠٦، ص١٣.(في):
http://www.genderclearinghouse.org/upload/Assets/Documents/4Egypt.pdf. 11-11-2012.

(٣) المجلس القومي للمرأة : دراسة العنف ضد النساء فى مصر – ملخص النتائج،مرجع سابق، ص١٨.

الفتاة من طفلة إلى بالغة[١]. ويرى البعض أن مفهوم الزواج المبكر يمكن أن يُعرف من خلال تحديد سن الزواج وهناك رأيين حول السن أولهما: يرى أن الزواج المبكر هو الذي يتم قبل سن البلوغ أى يتم قبل سن الخامسة عشر، وثانيهما: يرى أنه الذي يتم بعد سن البلوغ وقبل الثامنة عشر[٢].

وتتحمل الفتاة عند زواجها مبكرا العديد من المسئوليات تكون غير مؤهلة نفسيًا أو جسديًا على تحمل تبعاتها، وتشير العديد من الدراسات الى انتشار هذه الظاهرة فى المناطق الريفية الفقيرة وخاصة فى قرى صعيد مصر؛ حيث تتزايد معدلات الفقر والأمية بالإضافة إلى سيادة بعض القيم والعادات الموروثة التي لا تزال ترى فى زواج البنت سترة[٣]. وتتعدد الأسباب التي تدفع إلى الزواج المبكر للإناث وفقًا للمستوى الثقافي والاقتصادي للأسرة، فلا يزال العامل الاقتصادي ومستوى الفقر للأسرة أحد العوامل الهامة للزواج المبكر، فتشير الدراسات أن الفقر والجشع يعتبران سببان هامان يدفعان بالأهل لتزويج بناتهن فى سن مبكرة بهدف الاستفادة من مهرهن أو التخلص من مسئوليتهن[٤].

أضف الى ذلك المعتقدات والتقاليد التي لا تزال تمارس قوتها على أفراد المجتمع، فالخوف على الشرف والعرض والسيطرة على غريزة الجنس داخل المرأة أمور تجعل

---

(١) حسام الدين عفانه:الزواج المبكر – دراسة مقدمة إلى مؤتمر المرأة الفلسطينية وتحديات الأسرة المعاصرة، جامعة النجاح الوطنية، الفترة من ٢٤-٢٥ أبريل ٢٠٠٠.

(٢) ميسون على الفايز: زواج الصغيرات، مركز الأبحاث الواعدة فى البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة CSRWS، جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن،الطبعة الأولى،المملكة العربية السعودية،٢٠١٢،

ص٢ (فى): 2-2-

2014.http://csrws.net/tabid/177/Default.aspx

(٣) المرجع السابق، ص٢ .

(٤) ميسون على الفايز: زواج الصغيرات، مرجع سابق، ص٥.

الأسـرة تقبل على تزويج الفتاة مبكرًا، ورغبة الريفيين فى الإكثار من الأولاد والتخلص من أعباء الفتاة[١]. فمن المعروف أن الزواج المبكر وسـيلة لإنجاب العديد من الأبناء للعمل ومساعدة الآباء[٢].

وبالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والثقافية فهناك عوامل ترجع إلى المرأة نفسها. متمثلة فى رغبتها فى الزواج هربًا من المشاكل الأسرية، وهذا يعني أن سوء معاملة الأب للفتاة الصغيرة يعد سببًا من أخطر الأسباب التي تجعلها ترضى بمن ينقذها من الوضع المنزلي الغير آمن بالنسبة لها، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمعاملة الغير منصفة من قبل الأسرة[٣].

كما أوضحت إحدى الدراسات المتعلقة بالصحة الإنجابية انه لا تزال ظاهرة الزواج المبكر منتشرة–خاصة فى العشوائيات–مما قد يترتب عليها الإجهاض نتيجة لعدم اكتمال نمو الفتاة، بالإضافة إلى الآثار السلبية على صحة المولود والأم؛ فمن حيث المولود احتمال حدوث حالات ضعف فى بنيته أو الإصابة بالأمراض، أما على صحة الأم فقد يؤدى تكرار الحمل إلى ضعف صحة المرأة والإصابة بالعديد من الأمراض[٤].

وتتأثر صحة المرأة عامة والصحة الإنجابية خاصة بمجموعة من العوامل تتمثل أكثرها أهمية فى مكانة المرأة في المجتمع، ففي كثير من أنحاء العالم تتعرض البنات للتمييز فيما يتعلق بتوزيع الموارد العائلية وبالحصول على الرعاية الصحية، كما أنَّ المناطق التي تتدنى فيها مكانة المرأة تأتي صحتها وتعليمها وحاجاتها العاطفية في

---

(١) مركز الأرض لحقوق الإنسان: الزواج المبكر للإناث (في) .www.wmf.org.eg

(٢) ميسون على الفايز: مرجع سابق، ص٥.

(٣) المرجع السابق، ص٩.

(٤)هبة محمد عادل مصطفى: الأبعاد الاجتماعية والثقافية المؤثرة على الصحة الإنجابية للمرأة فى المناطق عشوائية، مرجع سابق، ص١٤

الدرجة الثانية بعـــد الرجل، وأخيراً تتأثر الصحة الإنجابية بمدى توفر خـــدمات الرعاية الصحية للمرأة [١] .

ثانيا: آثار العنف على الأسرة:

إن العنف الذي يقع داخل الأســـرة يولد الكراهية فى العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الأسرة، ويسهم فى إخفاق الأطفال في التكيف مع المدرسة والمجتمع، وهو عائق خطير في مسيرة مستقبل الشباب وخاصة وأن هناك احتمال لتعلم السلوك العنيف ودوام انتقاله من جيل إلى جيل فيعد عقبة أخرى من عواقب الأســـرة، ويُعَدُّ الأطفال أكثر أفراد الأسرة تضررا بالعنف سواء من خلال التعرض له أو مشاهدته يحدث بين الوالدين، وأن التأثير يكون بصـــورة مباشـــرة وغير مباشـــرة عليهم، فالمرأة التي تتعرض للضـــرب يقل اهتمامها وقدرتها على رعاية أطفالها واهتماماتهم، ويزيد احتمال ضـــربها لهم، وقد تجنح إلى كراهيتهم لأنهم يجبروها على اســـتمرار تلك العلاقة الزوجية التي لا تحتملها، وفى إحدى المســوح التي أجريت على ٦٠٠٠ أســرة وجد الباحثون أن ٥٠٪ من الرجال الذين يعتدون على زوجاتهم يقومون أيضًـا بإيذاء أطفالهم، وأن ٥٩٪ من الأمهات اللاتي أسـأن معاملة أبنائهن أو أهملنهن تعرضن هن أنفسهن للضرب من أزواجهن[٢].

---

(١)وزارة الصـــحـــة :مـــبـــادئ الصـــحـــة الإنـــجـــابـــيـــة، ســـوريـــا ٢٠١٠، (فى)http://www.moh.gov.sy/default.aspx?tabid=218.1-6-2013.

(٢) منال محمد عباس: العنف الأسري رؤية سوسيولوجية، مرجع سابق، ص.ص ١٢٦-١٢٧.

وأوضحت منظمة الصحة العالمية أن الأطفال الذين ينشأون فى أسر تمارس عنفا أسريا يواجهون مجموعة من الاضطرابات السلوكية والعاطفية يمكن أن تؤدي بهم إلى اقتراف ذلك العنف أو الوقوع ضحية له فى مرحلة لاحقة من حياتهم[١].

كما أن هناك مشكلات يتعرض لها الأطفال نتيجة للعنف الممارس على الأم تتمثل فى: تسرب الأبناء من المدارس، جنوح أبناء الأسرة التي يسودها العنف، وكذلك انتشار العنف والعدوانية لديهم وعدم التمكن من تربية الأبناء وتنشئتهم تنشئة نفسية واجتماعية متوازنة[٢].

وتشير كارولين موسر أن العنف الممارس داخل الأسرة يؤثر سلبا على دور الأسرة فى إرساء وغرس القيم والعادات والمعايير التي تدعم الثقة بين أفرادها وعلاقاتهم داخل الأسرة ويؤدي ذلك إلى تفكك الأسرة وعدم ترابطها مع تزايد وتيرة العنف بين أعضائها، وقد أكدت الدراسات على وجود ارتباط بين العنف الذى يحدث فى الأسرة ودرجة تماسكها؛ حيث إنَّ ازدياد مشكلات العنف يؤثر على تماسكها وتفككها وانهيارها فى النهاية[٣].

ثالثا: آثار العنف على المجتمع:

يؤدي العنف الممارس ضد المرأة إلى تكبد تكاليف اجتماعية واقتصادية ضخمة تخلف آثارًا عديدة على المجتمع، فقد تعاني المرأة من العزلة وعدم القدرة على العمل

---

(١) منظمة الصحة العالمية: العنف الممارس ضد المرأة، مرجع سابق،

(٢) ريّا أحمد الدباس: العنف ضد المرأة، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص٨١.

(٣) منال محمد عباس: مرجع سابق، ص١٣١.

وفقدان الأجر ونقص المشـاركة فى الأنشـطة المنتظمة[١]. مما يقلل من اسـتمرار نسـبة مشاركة المرأة فى العمل المنتج ويعيق من اندماج المرأة فى الحياة الاقتصادية والإنتاجية، ويقلل فرصـة الدولة من الاستفادة من الطاقة النسائية وكذلك فرصـة توظيف هذه الطاقات فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية[٢]. وكما أوضح الأمين العام للأمم المتحدة فى دراسـة عن العنف ضـد المرأة "أن هذا العنف يسـبب الفقر للمرأة وأسـرتها والمجتمعات بل والأمم، وانه يقلل الإنتاج الاقتصـادي ويسـتنزف الموارد من الخدمات العامة وأصـحاب العمل ويقلل من تكوين رأس المال البشري[٣].

وأخيراً يمكن القول بأن آثار العنف متداخلة ولا يمكن الفصـل بينهما فهي سلسـلة متصـلة الحلقات. فآثار العنف ونتائجه سواء على المرأة أم الأسرة أم المجتمع متداخلة ومتشـابكة والنتائج التي يتركها العنف إنما تتداخل وتتفاعل معا ويفضـى بعضـها إلى البعض الآخر ليشكل خطرا فعليا وجسيما يهدد البنية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة والمجتمع على حد سواء، ولعل أهم هذه الآثار يتمثل فى تهديد وإعاقة سياسات التنمية والتغير الاجتماعي لذا قد يتعثر المجتمع إلى الأمام، وتتعثر عملية التنمية الاجتماعية ما لم يتم مكافحة أنواع التمييز ضد المرأة، والذي يقف إلى حد كبير وراء العديد من أشكال العنف الأسري[٤].

المراجع

---

(١) منظمة الصحة العالمية: العنف الممارس ضد المرأة، مرجع سابق.

(٢) ريّا أحمد الدباس: مرجع سابق، ص٨٢.

(3) Ending Violence Against Women: From Words to Action. Op-cit.

(٤) حلمي ساري: الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية للعنف الأسري على المرأة والمجتمع المحلي، الحوار المتمدن،العدد(١٥٢)، ٦-٦-٢٠٠٢. (فى):
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1615.1-2-2013.

أولاً المراجع العربية:

١. أحمد زكي وآخرون: العنف ضـد المرأة فى مصـر ،الطبعة الأولى،مركز المحروسـة للنشر، القاهرة، ٢٠٠٧.

٢. احمد عكاشة، الطب النفسي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٨.

٣. احمد عوض: علم الإجرام، ط١، القاهرة، دار الثقافة العربية، ١٩٨٥.

٤. احمد محمد خليفة، مقدمة فى السلوك الإجرامي، الجزء الأول، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٢.

٥. إميل دور كايم: الانتحار، (ترجمة) حسن عودة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١١.

٦. أوسيون، الماركسية والتحليل النفسي، ترجمة سعاد الشرقاوي، ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٠.

٧. حامد زهران، الصحة النفسية، ط٣، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٧.

٨. حسام الدين عفانه:الزواج المبكر – دراسة مقدمة إلى مؤتمر المرأة الفلسطينية وتحديات الأسرة المعاصرة، جامعة النجاح الوطنية، الفترة من ٢٤-٢٥ أبريل ٢٠٠٠.

٩. حسن الساعاتي، التحليل الاجتماعي للشخصية، المجلة الجنائية القومية، المجلد الأول، العدد الأول، القاهرة، المعهد القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٥٨.

١٠. حسن سعفان، مشكلات المجتمع المصري، ط٢، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٥.

١١. حسن همام ، علم الاجتماع وقضايا فى علم الاجتماع الريفى ، كفرالشيخ ، مطبعة الاصدقاء، ١٩٩٧.

١٢. ريا أحمد الدباس: العنف ضد المرأة، الطبعة الأولى، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، ٢٠٠٩.

١٣. سام ياسليوس وآخرون، مبادئ علم الاجتماع الريفي والحضري، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٣.

١٤. سامية حسن الساعاتي: المرأة والمجتمع المعاصر، دار قباء الحديث، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٥. سامية محمد فهمي: المرأة فى التنمية، ط٧، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،١٩٩٩.

١٦. ستيفن روز وآخرين: علم الأحياء والأيدولوجيا والطبيعة البشرية، ترجمة: مصطفى إبراهيم فهمي، مجلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (١٤٨)، إبريل ١٩٩٠.

١٧. سلمى جلال وهالة الدمنهوري: صحة المرأة (فى) الحالة الصحية والخدمات الصحية فى مصر – دراسة تحليلية للوضع الراهن ورؤى مستقبلية – جمعية التنمية الصحية والبيئية – برنامج السياسات والنظم الصحية، ٢٠٠٥.

١٨. سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٤.

١٩. السيد عوض : الجريمة فى مجتمع متغير ، الإسكندرية، المكتبة المصرية،٢٠٠١.

٢٠. ------- :العنف ضد المرأة – تحليل مضمون لحوادث العنف الأسري ضد المرأة فى الصحف المصرية،مؤتمر تنمية المرأة العربية–الإشكاليات وآفاق المستقبل ،جامعة جنوب الوادي ،مركز دراسات الجنوب والمركز العربي للتعليم والتنمية، قنا– الأقصر ٥–٧ فبراير ٢٠٠١.

٢١. السيد محمد بدوي، التطور فى الحياة والمجتمع، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٦٦.

٢٢. ----------،علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،١٩٩٥.

٢٣. شادية قناوي، المشكلات الاجتماعية وإشكالية اغتراب علم الاجتماع، رؤية من العالم الثالث، القاهرة، دار الثقافة العربية ، ١٩٩٥.

٢٤. عبد المنعم شوقي، العمل مع المجتمعات المستحدثة، القاهرة،دارالتعاون للطبع والنشر، ١٩٧٧.

٢٥. ----------، مجتمع المدنية والاجتماع الحضـــري، ط٥، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٧.

٢٦. عزة صيام، المشكلات الاجتماعية والنقد الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الحرية، ١٩٩٣.

٢٧. عزة كريم، تحليل سوسيولوجي لجريمة الاختلاس، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٣.

٢٨. على عبد الرازق جلبي واخرون، علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩.

٢٩. علياء شكري: قضـايا المرأة المصـرية بين التراث والواقع – دراسـة للثبات والتغير الاجتماعي والثقافي،الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراســـات الاجتماعية، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ٢٠٠٣.

٣٠. فاتن محمد شريف: الرؤية المجتمعية للمرأة والأسرة – دارسات فى الانثروبولوجيا الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

٣١. فاروق العادلي، المجتمع القروي، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٢.

٣٢. فاطمة علم الدين : التطور الاجتماعى فى الريف ، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٤.

٣٣. قباري إسماعيل، علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٩.

٣٤. ماري فلاشــوفا و وليابياســون: المرأة فى عالم غير آمن – العنف ضــد المرأة – حقائق وصور وإحصاءات، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية ، ٢٠٠٧.

٣٥. مالك بن نبي، ميلاد مجتمع وشبكة العلاقات الاجتماعي، ط١، بيروت، دار الفكر العربي، ١٩٧٤.

٣٦. محمد احمد بيومي، المشكلات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨.

٣٧. محمد الغريب عبد الكريم، علم الاجتماع، القاهرة، دار نهضة الشرق، ١٩٨٠.

٣٨. محمد سلامه غباري، مدخل علاجي جديد لانحراف الأحداث، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٥.

٣٩. محمد عارف، الجريمة فى المجتمع، ط٢، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨١.

٤٠. محمد عاطف غيث وإسماعيل سعد، التخطيط الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠.

٤١. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٩.

٤٢. محمد عبد السلام العرود: العنف الأسري – دوافعه وآثاره وعلاجه من منظور تربوي إسلامي،الطبعة الأولى،دار الفاروق للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٨.

٤٣. مختار رحاب: أثر العوامل السوسيوثقافية فى إنتاج وتوليد العنف ضد المرأة داخل الأسرة الجزائرية – قراءة وتحليل سوسيوأنثروبولوجي (فى) المرأة العربية(تحرير)أحمد زايد، المجلة العربية لعلم الاجتماع،العدد(٥)،يناير ٢٠١٠.

٤٤. منال محمد عباس: العنف الأسري – رؤية سوسيولوجية، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية،٢٠١١،

٤٥. نادية حليم: المرأة والعنف الاقتصادي (محررًا) نجوى الفوال، ندوة المرأة المصرية والتحديات المجتمعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية،القاهرة ، ٢٠٠٢.

٤٦. ناهد حسن صالح، العودة إلى الإجرام، رسالة دكتوراه، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٦٥.

٤٧. ناهد رمزي: المرأة والإعلام فى عالم متغير، القاهرة , الدار المصرية اللبنانية,٢٠٠٤.

٤٨. نويل تايمز، علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية، ترجمة وتعليق د. غريب سيد احمد، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1- Allen, F.R., Technology and Social Change, New York, 1957.

2- Arendt, H., Totalitarianism, Harvard University Press, Cambridge, 1954.

3- Barnes, J.A., Measures of Divorce Frequency in Simple Societies, Journal of The Royal Anthropological Institute, Vol. LXXIX, 1951.

4- Becher, S. Howard Deviance and The Response of Other, in Henshel, L., Richard and Silverman, A Robert (eds): perception in criminology, U.S.A., Columbia University Press, 1975.

5- Beischer, T. & Person, D., The Process of Social Influence, Prentic Hall, New Jersey, 1972.

6- Bendict, R., Patterns of Culture, London, 1935.

7- Bograt, the Age of Television, FrederichUngar, New York, 1958.

8- Burgess, E. & Locke, H., The Family, N.Y., 1950.

9- Caldwell G., Robert: Criminology, 2nd ed., N.Y., The Ronald Press Co., 1965.

10- Charles Zastrow: Social Problems, 4th ed., Chicago Nelson Hall Inc., 1997.

11- Claude Fisher: The urban experience, N.Y., Harcourt Brace Jovanovich, 1976.

12- Cohen, A.P., Attitude Change and Social Influence, Basic Books, New York, 1964.

13- Cooley, C., Sociological Theory and Social Research, Henry Holt, New York, 1930.

14- Coser, L.A., The Functions of Social Conflict The Free Press,

Glencoe, 1956.
15- Cottrell, W.F., Deat by Dieselization, in American Sociology Review, Vol. XVI, 1951.
16- Davis, K., Humon Society, New York, 1949.
17- D. Bouge: Prenciple of Demography, N.Y., Wiley, 1969.
18- Dexter & White, People Society and Mass communication, the Free Press, Glencoe, 1964.
19- Durkheim, E., Les Regles de La Methode Sociologique, Paris, 1928.
20- Durkheim, E., Le Sucide, Paris, 1932.
21- E., D., Stanily: Social Problems, 3rd ed., U.S.A, Allyns and Bacon Inc., 1980.
22- Erich From: The san society, 5th ed., London, Routledge&Kegan Paul, 1967.
23- Erikson, Kai: The tyranny of label, in Henshel, L. Richard and Silverman A., Robert (eds): Preception in criminology, U.S.A., Columbia University Press, 1975.
24- Evans – Pritchard, E., The Neur, Oxford, 1940.
25- Fitcher, J. H.: Sociology, Chicago, University of Chicago Press, 1964.
26- Firth, R., Elements of Social Organization, London, 1951.
27- Fishben, M., Readings in Attitude, Theory and Measurement, Wiley, New York, 1967.
28- Firth, R., Element of Social Organization, London, 1951.
29- Fishben, M., Reading in Attitude, Theory and Measurement, Wiley, New York, 1967.
30- Ginsberg, M., The Idea of Progress, London, 1953.
31- Goleski, B., Basic Concepts of rural Sociology, Manchester University Press, London, 1972.
32- Gouldner, A., Patterns of Industrial Bureaucracy, The Free Press, Glencoe, 1954.
33- Gurvitch, G., Traite de Sociologie, Paris, 1963.

34- Hancock, A., Mass Communication, Longmans, London, 1968.
35- Haribson, F. &Dubin, R., Patterns of Union Management Relations, State University Personnel Research Board, 1950.
36- Haynes, E Fred: Criminology, 2nd ed., U.S.A, Mc Grow Hill Book Co., Inc,. 1935.
37- Herert J. Gans: urbanism and suburbanism as a way of life, A Revoluation of definition in Guman and Popenpme (eds): City and Metroplis, N.Y., Random House, 1970.
38- Hester, S. and Eline, P: A Sociology of Crime, London and New York, Routledge, 1992.
39- Hoepel, E., Man in the primitive world, New York.
40- Homans, G., The Human Group, New York, 1950.
41- House, F. N., Development of Sociology, New York, 1936.
42- H. M. Choldin: Social life and the physical environment, in Handbook of contemporary Urban life (ed), D. Street (San Francisco, C. A. L. Josey-Bass) 1973.
43- James, W-Coleman and Ronald, R., Cressey: Social Problems, 5th ed., N.Y., Harper Collins, 1993.
44- Josef Gvler and William, G. Elanagen: Urbanization and Social change in west Africa, U.S.A, Cambridge university press, 1978.
45- J. B., Chitambar: Introductory Rural Sociology, Bombay, Wiely Eastern LImted, 1993.
46- Keesing F., Cultural Anthropology, New York, 1958.
47- Kenkel, F, William: Society in Action, Introduction to Sociology, 2nd ed., N.wY., Harper & Row, 1980.
48- Klapper, J. t., The Effects of Mass Communication, The Free Press, Glencoe, 1963.
49- Kormblum and Juien: Social Problems, 7th ed.,
50- Kroeber, A. : &Kluchhon, C., culture: A Critical Review of Coceptsdn Definitions, New York, 1952.

51- Laland, Vocabulaire Technique et Critique de Philosophie, 1926.
52- Lapier, R. T., A Theory of Social Control, New York, 1954.
53- Lewis, John and others, Criminology, 4th ed., Bombay, the time of India Press, 1969.
54- Linton, R. , The Study of Man, New York, 1936.
55- Louis Wirth: Urbanism as a way of life, American of Sociology, 4th July, 1938.
56- LynncoLandman: Birth cerntsolin India: The carrot and the Rod Family Planning Perspectives, 9 may, June, 1977.
57- Lundberg, G. Foundation of Sociology, McMillan, New York, 1969.
58- Mannel Castells: Theory in Urban Sociology, in Pichvanee(ed): sociology, critical essays, London, Tavistocks Publication Ltd., 1977.
59- Mannheim, K., Ideology and Utopia, London, 1936.
60- McLuhan, M., The Medium is the Message, An Inventery of Effects, Bantan Books, New York, 1967.
61- Merton, R., Social Theory and Social Structure, The Free Press. Gluncoe, 1957.
62- Murdock, J., Social Organization, New York., 1949.
63- Nesicomb, T.M., Social Organization, New York, 1949.
64- Ogrurn, W. &Nimcoff, A Handbook of sociology, London, 1958.
65- Orgurn, W., Social Change, New York, 1922.
66- Pareto, V., The Mind of Society, Trans. By: Bogiorono, A. & Livingston, A., Harcourt, New York, 1939.
67- Park & Burgess Introduction to the Science of Sociology, Chicago, 1924.
68- Parsons, T., Essays in Sociology Theory, the Free Press, Glncoe, 1949.
69- Parsons, T. & Shills, E. A., ed. Toward a General Theory of

Action, Harvard University Press, Cambridge. 1959.
70- Parsons, T., the Social System, New York, 1972.
71- Paul, B. Horton Gerald, R. Jesile, and Richard F. Larson: The sociology of social problems, 10th ed., (Englewood Cliffs, N.Y., Prentice Hall), 1991.
72- Radeliff-Brown, A., Structure and function in primitive society, London, 1952.
73- Reece, Mc Gee and others: Sociology an introduction, 2nd ed., N.Y., Halt Rinhart and Winston, 1980.
74- R., L., Harton and R. H. Hermanson: Social problems, U.S.A, Learning System Co., 1975.
75- Rubin, B., Bublic Relations and the Empire Stat, Rutgers University Press, New Jersey, 1958.
76- Schramm, W., Mass communication, The university of Illinois Press, Urbana, 1960.
77- Schramm, W., Men, Message and Media, A book of human communication, Harper & Brothers, New York, 1973.
78- Schramm, W., &Robersts, The process and effects of mass communication, University of Illinois, Urbana, 1971.
79- SergDenisof and other: An introduction to sociology, 3rd ed., N.Y., McMillan Publishing Co., 1983.
80- Selznick, P., Leadership in Administration, Evanston, 1957.
81- Shepard, M., John and other: Social problems, U.S.A, McMillan Publishing Co., 1978.
82- Sherif, M., Psychology of social norms, 1936.
83- Sorokin, P., Social and cultural dnamics, Vol. II, New York, 1937.
84- Spector, M. and Kittus, J.: Construction social problems, Chicago, Ad Linde, 1987.
85- Steven Vago: Social Change, 2nd Ed., U.S.A., Prentic Hall Inc., 1989.
86- Taylor, Primitive Culture, London 1971.

87- Terroeu, F., L' Information, Pressuniverstaires de France, Paris, 1974.
88- Weber, M. Bureaucracy, in: Gerth& Mill, ed., Oxford Univesity Press, 1962.
89- Whyte, J. ed., Review of Sociology, Analysis of a decade, N.Y., 1957.
90- William Karnblum and Josrph Julian: Social problems, 1st ed., Englewood Cliffs, N.Y., Prentice, 1992.
91- Winck, C., Dictionary of Anthropology, Paterson, The United States of America, 1961.
92- Wissler, C., Man and Culture, N.Y., 1953.
93- Wolff, K. H., The sociology of George Simmel, The Free Press, Glencoe, 1950.
94- Young, K., Social psychology, N.Y., 1944.

ثالثا: الدوريات والمجلات العلمية:

1- American Journal of Sociology, 1959.
2- American Sociology Review, Vol. XVI, 1951.
3- Journal of the Royal Anthropological Institute, Vol., LXXIX, 1951.